اللاجئون

شهادات وآراء

خالد عوض

الكتاب: اللاجئون.. شهادات وآراء

الكاتب: خالد عوض

الطبعة: **2018**

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)



5 ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف : 35825293 – 35867576 – 35867575

فاكس : 35878373

http://www.apatop.comE-mail: news@apatop.com

دار الكتب المصرية

فهرسة إثناء النشر

عوض، خالد

اللاجئون.. شهادات وآراء / خالد عوض

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

170 ص، **18** سم.

الترقيم الدولى: **1 – 680 – 446– 977– 978**

أ – العنوان رقم الإيداع: **4615 / 2018**

اللاجئون
شهادات وآراء





مقدمة

قضية اللاجئين التي باتت أزمة تؤرق العالم، في ظل زيادة حدة الصراعات والحروب الإقليمية، تمثل أحد أكبر تحديات إقرار السلام في العالم، نظرا لما تمثله هذه القضية من تبعات خطيرة متمثلة في إشاعة الفوضى،

وعدم الأمن في المناطق التي يتواجدون بها، فاللاجئ وفق الاتفاقية الدولية التي عقدت عام **1951** لمناقشة وضع اللاجئين هو ذلك الشخص المتواجد خارج بلد جنسيته، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد.

مجلس اللاجئين النرويجي أحد أكبر المنظمات الدولية ذكر مؤخرا في تقرير صادر عنه أن عدد اللاجئين في أنحاء العالم الذين تركوا بلادهم تضاعف العام الماضى، ليرتفع عددهم إلى **24.5** مليون شخص، موضحا أن أكثر من أربعة ملايين شخص هجروا ديارهم في العراق ولبنان خلال عام **2006** بسبب تصاعد أعمال العنف، ليتضاعف عدد اللاجئين خلال العام الماضي من الدولتين مقارنة بالأعوام الماضية.

وشدد التقرير على أن إجلاء المدنيين من بلادهم ليس ناتجا عن الحرب والنزاعات المسلحة في هذه الدول، وإنما هو إستراتيجية مخططة من قبل المسلحين والقوات الحكومية على حد سواء، مضيفا أن **3.6** ملايين شخص لديهم القدرة على العودة لديارهم، في إشارة إلى اللبنانيين الذين

تركوا بلادهم خلال الحرب التي دارت بين حزب الله وإسرائيل في شهر أغسطس الماضى، وأن هناك أكثر من 450 ألف سوداني هجروا إقليم دارفور، و500 ألف تركوا منازلهم في تشاد والكونجو، و200 ألف لاجئ من كولومبيا وسريلانكا.

ولذلك كله تتعالى في الآونة الأخيرة أصوات المنظمات والمؤسسات الدولية المطالبة بضرورة السعي قدما لإعادة هؤلاء اللاجئين إلى ديارهم، حلا لمشاكلهم ولم شمل أسرهم، وإن كانت هذه الحلول يجب أن تكون إنسانية فلا يحق أبدا للدول أن تكره اللاجئين على العودة إلى إقليم يتعرضون فيه للخطر، ولا يجوز لها التمييز بين مجموعات اللاجئين، لأنه لأي لاجئ الحق في ملجأ آمن.

ولكن للأسف الشديد، لاتزال الجهود المبذولة قاصرة في كل جوانبها لضعف التمويل وقلة عدد الدول، التي تقدم على المشاركة في تمويل هذه البرامج، إضافة إلى تضخم هذه المشكلة في بعض جوانبها، خاصة فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، فإنه من بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 189 دولة، يخصص عدد قليل منها فقط حصصا سنوية لإعادة التوطين، وتشمل هذه الدول: أستراليا، كندا، الدانمارك، فنلندا، نيوزيلندا، النرويج، السويد، هولندا، والولايات المتحدة، وهناك بلدان أخرى تنظر في الحالات المحالة إليها من المفوضية، على أساس كل حالة على حدة، وذلك عادة على أساس إعادة جمع شمل الأسرة أو بسبب روابط ثقافثة قوية.

هذا الملف يأتي ليكون بمثابة محاولة للوقوف على جوانب المشكلة. توصيفا وتحديدا للأعراض ووصفا دقيقا لسبل العلاج المتاحة في ظل ظروف العصر.

الباب الأول
اللاجئون في العالم ومسئولية المجتمع الدولي

الفصل الأول
الهروب من فقر الجنوب باللجوء إلى الشمال

الكاتب الصحفي د.فتحي عبد الفتاح:

يبدو أن قضية الهجرة من الجنوب إلى الشمال قد أصبحت تمثل هاجسا للدول الغنية، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي،

وأصبح البحث عن وضع مزيد من القيود والسدود أمام المهاجرين هو البند الدائم في أي اجتماع لدول الاتحاد، وهو الأمر الذي أسفر عنه مؤخرا اجتماع وزراء العدل لدول المجموعة الأوروبية في بروكسل، فلقد أضافوا إلى دساتيرهم الخاصة بغلق الأبواب أمام الغرباء والوافدين الجدد، وقوانين جديدة لضمان وقف موجات الهجرة وأيضا من الشرق، وجاءت هذه القوانين تأكيدا لعوامل الطرد التي تتزايد كل يوم في هذه البلدان ضد الأجانب الذين عاشوا طويلا على الأراضي الأوروبية، وساهموا بنصيب في تقدمها وخائها. وقد صدرت في عديد من الدول الغربية في السنوات الأخيرة الكثير من الكتب والدراسات التي تحذر مما سمته بالغزو القادم من الجنوب، ومن أهم ما صدر في هذا الصدد الكتاب الذي أصدره "جان كلوبارو" الذي كان مشرفا على إدارة الجنسية والجوازات في فرنسا حتى عهد قريب.. كذلك الدراسة التي صدرت للكاتب الفرنسي اليميني "جان فرانسورا ميثيل"، تحت عنوان الانتعاش الديمقراطي.

ومثلما في كثير من الكتب والدراسات العديدة، التي صدرت في السنوات الأخيرة، تحذير قوي من استمرار الهجرات القادمة من الجنوب والشرق، خاصة ذلك الحزام الممتد من أواسط أسيا حتى الضفاف الشرقية للمحيط الأطلسيعلى السواحل الإقريقية، على اعتبار أن تلك الهجرات تمثل خطرا داهما على الحضارة الأوروبية، بل وتتيح من وجهة نظرهم لهذه القوى المعاجرة السيطرة على الأمور الداخلية في عدد من البلدان الأوروبية المهمة التي يتواجد فيها بالفعل أقليات كبيرة من الجنوب، مثل الباكستانيين والهنود في إنجلتران والجزائريين والأفارقة في فرنسا، والأتراك والعرب في ألمانيا.

وأضاف من الواضح أن هذا الاتجاه قد أصبح له الغلبة في صياعة المزاج الأوروبي المعاصر، ومن الواضح أيضا أن قضية الهجرة واللاجئين قد أصبحت كبش الفداء لتبرير ازدياد البطالة، والخلل عند أصحاب مشروع دولة الرفاهية في تلك الدول في السنوات الماضية، فالتحليل الدقيق لحركة الهجرة واللاجئين في العالم يكشف زيف الادعاءات الأوروبية، ويضح الأوهام التي يرددها البعض من المسئولين في تلك الدول عن استغلال شعوب العالم الثالث الجنوبي للجانب الأوروبي، فالإحصائيات الأخيرة الصادرة عن بعض المؤسسات الأوروبية "جامعة أمستردام"، تقول إنه في 1993، كان مجموع الأجانب المقيمين على أراضي دول الاتحاد الأوروبي يمثلون ما بين 2 إلى 2,5 % من مجموع السكان، في حين أنهم يساهمون بما يقدر في 10% من الناتج القومي لهذه البدان.

وقال، معنى ذلك مثلما تؤكد مؤسسة فيليب موشن التابعة لجامعة امستردام الهولندية: إن الصحة التي تتردد في أوروبا حاليا ضد الأجانب مصطنعة، ومبالغ فيها وتخفي وراءها أسبابا عرقية واقتصادية وتغذيها الجماعات المتطرفة والوساط المحافظة لأسباب سياسية، كذلك فإن التقرير الأخير لمجلس الاجئين النرويجي يقول بأنه في 2006، كان هناك 24,5 مليون لاجئ ومهاجر تركوا بلادهم عبر الحدود، استقبلت دول الجنوب 90% منهم.

وأشار إلى أن عدد اللاجئين والمهاجرين على الأراضي العربية يقدر بأكثر من خمس ملايين من 1,5 مليون لاجئ فلسطيني، موضحا أن الذين يعملون في الشمال على تأكيد ترسانة القوانين التي تقف سدا أما هجرات الجنوب، لم يفكروا بالطبع في وقف استنزاف وسرقة العقول والإمكانيات البشرية ذات القدرات العلمية الخاصة، التي يسحبونها وبلا انقطاع من الجنوب الفقير والتي تقدر بمئات الألوف سنويا، فهذه هجرة أو سرقة مشروعة من وجهة نظرهم الخاصة، بغض النظر عن أنها تحرم هذا الجنوب الفقير من كوادره العلمية والفكرية والتي هو في أمس الحاجة إليها.

وأكد أن الجنوب الفقير المستنزف هو الذي يستضيف ملايين المهاجرين واللاجئين الذين تضربهم قسوة الحياة والحروب الإقليمية التي تجرى، وغالبا بأسلحة دول الشمال الغني وإنعاشا لمؤسسات الصناعات الحربية والعسكرية في الغرب والتي تعتبر أكبر حتى الآن أكثر الأنشطة الصناعية والتجارية والتي تدر أكبر العوائد والدخول، كما أن هذا الجنوب المستنزف يضيع الجزء الأكبر من موارده من خلال العلاقات التجارية غير

المتكافئة التي تخفض من أسعار المواد الخام التي ينتجها في حين تعلى، وباستمرار أسعار المنتدات التي تصدرها وتحتكرها دول الشمال وخاصة الأسلحة الفتاكة، لذلك كله كان من الطبيعي أن ينتبه مفكرون وسياسيون كبار من الغرب الشمالي نفسه لهذه الحقائق المؤلمة، رجال من أمثال فيللي براندت وفرانسوا ميتران ومن على شاكلتهم من الإصلاحيين والتحذير من الأفكار التي يروج لها البعض في الشمال بأن كل ما يحتاجونه هو أن يكون العالم صالحا للسكن بالنسبة لهم، متجاهلين أن ذلك يعني العالم كله في المستقبل قد يصبح غير صالح للسكن للجميع.

حروب بلا نهاية

د. محمد شومان أستاذ الاعلام بالجامعات المصرية:

مع انتهاء الحرب الباردة ونهاية الاستقطاب الدولي والصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، تشكلت ملامح عالم جديد يبرز فيه استقطاب حاد بين شمال غني ومتقدم وجنوب فقير ومتخلف، تحاصره المشكلات والحروب الأهلية، وأن بين أهم تلك المشكلات مأساة اللاجئين، حيث يعيش حوالي 49,5 مليون لاجئ ولاجئة في العالم، 75% منهم يعيشون في دول الجنوب. وينقسم هؤلاء اللاجئون إلى نوعين الأول يضم الذين تركوا بيوتهم والمناطق التي يعيشون فيها هربا من الاضطهاد أو العنف، لكنهم لا يعبرون حدود وطنهم إلى دول مجاورة، أما النوع الثاني فيشمل الذين تركوا بيوتهم وعبروا الحدود إلى دول مجاورة، فاللاجئون في الداخل

يقدر عددهم بحوالي 26 مليون لاجئ ولاجئة، يعيشون في مناطق الصراعات المسلحة أو المجاعة ويتعرضون للاضطهاد، أما النوع الثاني من اللاجئين فهم الذين يعيشون في دول أخرى ويقدر عددهم بحوالي 24,5 مليون لاجئ ولاجئة، والنوع الأول من اللاجئين واتفاقية جنيف وبرتوكول 1967، فاللاجئ وفق تعريف قانون اللاجئين، هو الشخص المضطر إلى ترك بلده واللانتقال إلى دولة أخرى، وذلك لاعتقاد حقيقي واقعي أو جدي بالخوف من الاضطهاد على حياته أو كيانه بسبب عرقه أو جنسه أو دينه أو رأيه السياسى.

بلا شك أن هذا التعريف يستبعد ويميز بوضوح بين اللاجئ والمهاجر أو النازح لأسباب بيئية، وكانت هيئة الصليب الأحمر الدولي قد قدرت عدد المهاجرين والنازحين في العالم بحوالي 200 مليون شخص، ولكن ليس كل مهاجر أو نازح لاجيء سياسي فكثير من المهاجرين تكون دوافعهم اقتصادية فقط، ويقررون الهدرة لسباب تتعلق بتحسين الدخل أي أنهم لا يتعرضون لاضطهاد أو عمليات عنف داخل أوطانهم، لذلك فإنهم سرعان ما يرجعون إلى أوطانهم بمجرد تحسين أوضاعهم الاقتصادية، وتركز فيما يلي على اللاجئين السياسين سواء في الداخل أو الخارج نظرا لتشابه أوضاعهم ولما يتعرضون له من معاناة، فعادة ما تعد لهؤلاء اللاجئين معسكرات تفتقر للمقومات الأساسية للحياة، كما أن أغلب اللاجئين في دول الجنوب يعانون من مشكلات الإقامة والتنقل في الدول المضيفة، وبالتالي لا تتوفر لهم فرص للعمل والتعليم، ويعيشون على المساعدات الدولية التي لا تكفي احتياجاتهم في معظم الأحيان، والأهم من ذلك أن

اللاجئين في دول الجنوب بلا أمل قريب في العودة إلى ديارهم، فالحروب الأهلية التي اندلعت في السنوات الأخيرة تبدو وكأنها بلا نهاية كما هو الحال في أفغانستان والصومال ورواندا، كذلك فإن بعض المشكلات التي يتم حلها لا تتضمن بالضرورة عودة اللاجئين إلى ديارهم كما حدث في اتفاقية أوسلو حيث لم تنص على عودة لاجئ **1948**.

إن أكثر من ذلك فإن معاناة اللاجئين من العنف والاضطهاد لا تنتهي بمجرد إقامتهم في مناطق آمنة بعيدة عن مناطق القتال، فكثيرا ما يلجأ أطراف النزاع إلى قصف معسكرات اللاجئين أو استخدامهم كدروع بشرية ومثل هذه الأوضاع تعرض اللاجئين للقتل الجماعي والاغتصاب والتعذيب، موضحا الزيادة المضطردة التي تشهدها أعداد اللاجئين في العالم.

وأشار إلى أن هذه الزيادة الكبيرة ترجع إلى زيادة عدد الحروب الأهلية والتي بلغت **30-35** حربا أهلية في دول الجنوب، وثمة علاقة واضحة بين زيادة الحروب الأهلية وانتهاء الحرب الباردة والثنائية القطبية، ذلك أن مناخ الحرب الباردة والاستقطاب الدولي لم يكن ليسمح بهذا العدد الكبير من الحروب الباردة والاستقطاب الدولي لم يكن ليسمح بهذا العدد الكبير من الحروب والصراعات المحلية، من جانب آخر فإن ثورة القوميات التي كانت أحد أسباب انهيار الإتحاد السوفيتي شجعت كثيرا من الأقليات القومية في دول الجنوب، خاصة في أفريقيا على التحرك والعمل من أجل نيل حقوقها، وقد أدت هذه التحركات إلى نشوب نزاعات وصراعات قومية وإثنية قلصت من قدرة ونفوذ الدولة القومية وأشعلت

حروبا أهلية بين مليشيات متنافسة أقرب ما تكون إلى العصابات المسلحة، إذ تلجأ إلى القتل والسرقة لحسابها الخاص، مما يثير الفوضى والفزع بين صفوف المدنيين الذين يقعون عادة ضحايا لهذه الميليشيات وممارساتها غير الأخلاقية، إضافة إلى مشكلات التحول الديمقراطي في دول الجنوب فمع قوة الدعوة للأخذ بالليبرالية والتعددية السياسية دخلت النخب السياسية في كثير من دول الجنوب في صراعات سياسية سرعان ما تحولت إلى صراعات مسلحة واستخدام متبادل للعنف، يعرض حياة كثير من المواطنين للتهديد بالموت من هنا يزداد عدد اللاجئين من دول الجنوب إلى دول الشمال أو إلى بعض دول الجنوب. ونظرة سريعة لما يحدث في زائير ورواندا وبنين والجزائر توضح ما نقصده، حيث فشلت النخب السياسية في وضع قواعد للممارسة الديمقراطية واحترام آلياتها، وبالتالي فقد خرجت بعض النخب عن النظام السياسي واستخدمت العنف والإرهاب ضد المدنيين.

وذكر شومان أنه من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة أعداد اللاجئين تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في دول الجنوب مما يدفع بأعداد متزايدة لطلب اللجوء السياسي كوسيلة لتحسين أوضاعهم المعيشية، والملاحظ أن زيادة المعاناة والفقر في كثير من دول الجنوب يرتبط أسباب سياسية كسوء توزيع الدهل واحتكار نخبة قبلية أو سياسية للثورة والقوة، مما يخلق ضغوطا اقتصادية ذات أبعاد سياسية تدفع لطلب اللجوء السياسى.

وأشار إلى أنه من المتوقع في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدول الجنوب أن تزداد طلبات اللجوء السياسى، وهو ما

يشكل أزمة لكثير من الدول التي يرغب اللاجئون في الاستقرار بها. ويمكن النظر إلى أزمة قوارب اللاجئين الكوبيين إلى جنوب الولايات المتحدة باعتبارها نموذجا لما يمكن أن يحدث في المستقبل، فاللاجئون الكوبيون تحركو لأسباب سياسية واقتصادية، ومن المحتمل أن يتكرر هذا التحرك في كثير من مناطق العالم التي تقترب فيها حدود الفقر من الغنى، بما في ذلك بعض المناطق التي تقع في عالم الجنوب، ولمواجهة هذه الاحتمالات يجب على الدول التقدمة زيادة مساعدتها لدول الجنوب، فمن غير المعقول السكوت على الفجوة المتزايدة بين عالمي الشمال والجنوب، حيث لا يزيد دخل الفرد في دول الجنوب الفقيرة عن **380** دولارا، بينما متوسط دخل الفرد في الدول الغنية **8626** دولارا، ويحصل **20%** من سكان كوكبنا على **80%** من الدخل العالمي.

إن مواجهة مشكلات الفقر والتخلف في عالم الجنوب أصبحت مسؤولية دول الشمال حتى لا تفاجأ بملايين اللاجئين إليها، وحتى لا تفاجأ بمزيد من الصراعات والحروب المسلحة، فالفقر والمعاناة الاقتصادية يدفعان دائما إلى مزيد من المشكلات والحروب الأهلية، أيضا فإن دول الشمال مسؤولة عن تزويد أطراف القتال القومي أو الإثني أو الديني في بؤر الصراع في دول الجنوب بالسلاح، وهو ما يعيد فتح ملف المسؤولية الأخلاقية لتجارة السلاح عن اندلا ع حروب وصراعات محلية، وفي الأخير لابد من البحث عن حلول سريعة لوقف نزيف الموت والدمار في الحروب الأهلية المشتعلة في دول الجنوب، ويمكن للأمم المتحدة بدعم من الدول الكبرى لعب دور أكبر من أجل التوصل إلى حلول عادلة لمشكلات دول

الجنوب، وإلى أن يتحقق ذلك مطلوب زيادة مساعدات الأمم المتحدة للاجئين في دول الجنوب حتى يمكن توفير الحد الأدنى من شروط الحياة الإنسانية لملايين الأطفال المتشردين الذين يعيشون في العالم.

الفصل الثاني
أفريقيا القارة الطاردة للضمير

د. صلاح الدين عامر أستاذ القانون الدولي بجامعة القاهرة:

سبعة ملايين لاجئ عربي في أمريكا وأوروبا الرقم رصده الدكتور محمد الرميحي في مقال نشر حديثا بعنوان "عرب خارج أوطانهم. عرب خارج الكرامة"، الرقم مذهل. ويطرح سؤالا كبيرا: هل المهجر أكثر أمنا من الوطن؟

وأكد أن السؤال منطقى، لكن الإجابة تخيب الآما. فما يتردد من شواهد وما يتم رصده يوما بيوم، يؤكد أن المهجر لم يعد آمنا، بل تحول إلى جحيم يصلي بنيرانه كل المهاجرين العرب، لا فرق هنا بين الأثرياء مثل الفايد، وبين الفقراء الذي يتكسبون بقوة الجسد، ويتعاطى الأعمال الدنيا التي يرفضها الغربيون، الكل موعود بالاغتيال، ومن يخطئه القدر اليوم، ينتظره غدا! ومصادر الاغتيال ثلاثة: (السلطات، والمواطنون، والإرهاب)، الثلاثة يشكلون معا قوة قتل ثلاثية تلاحق المهاجرين أينما كانوا.

دعونا نتعرف على السلكات باعتبارها القوة الأولى في هذا المجال لاتختلف عن الممارسات كثيرا، ما تمارسه فرنسا، تمارسه إنجلترا، وتقلده ألمانيا وتستعيره هولندا، وتتطلع إليه إيطاليا الإجماع قائم على مطاردة اللاجئين، في فبراير **1995**، مثلا بدأت السلكات البريطانية تطبيق جملة من الإجراءات الصارمة لتضييق عمليات اللجوء السياسى، وأبلغ مايكل هوراد وزير الخارجية مجلس العموم أن وزارته قررت تخصيص الاعتمادات اللازمة لتضييق الخناق على من يدعون حق اللجوء السياسى، وهم ليسوا

لاجئين، وأوضح الوزير: أن الإجراءات تقع في شقين، الأول تخصيص 37 مليون إسترليني لزيادة موظفي وزارة الداخلية، واستحداث مكاتب جديدة للتعجيل بالبت في أوضاع طالبي اللجوء.

إن الشق الثاني يتضمن "تضييق الخناق على المتخلفين عن الرحيل أو الترحل، بعد أن ترفض السلطات طلب حق اللجوء"، هؤلاء يحميهم القانون ويسمح لهم بالبقاء حتى ينتهي القضاء من الفصل في دعواه ضد السلطات والإجراء الأخير وحده يطال، ستة آلاف مواطن أجنبي وعربي جاءوا إلى البلاد طلبا للجوء السياسى، وفي أغسطس 1995 نشرت "الشرق الأوسط" اللندنية تعريرا جاء فيه "يواجه 116 ألف مهاجر غير شرعي في فرنسا، ومعظمهم جزائريون ومغاربة وتونسيون قرارات اعتقال وترحيل من البلاد"، مشيرا إلى أن المصادر أكدت أن وزير الداخلية جان لوي دوبريه حصل على مساندة مجلس الوزراء لاتخاذ الإجراءات الملائمة للإسراع بترحيل المهاجرين غير الشرعيين والأجانب غير الحاصلين على مستندات رسمية، وتتهدف السلطات الفرنسية إلى إبعاد نحو 30 ألفا منهم بشكل أو بآخر. وتسعى باريس الآن للحصول على موافقة الرباط والجزائر وتونس على استعادة مواطنيها حتى لو ثبت أنهم أتلفوا أوراق هويهم وبموجب الخطة التي قدمها جان لوي دوبريه ستخصص طائرات مستأجرة لنقل المبعدين، وقد يجرى توسيع عمليات التدقيق المفاجئة لهويات المارة في الشوارع ومحطات القطارات والأماكن العامة لتشمل المساكن حيث يقطن العديد من المهاجرين غير الشرعيين.

كما وافقت الحكومة على توسيع معسكرات الاعتقال وتحديثها لتستقبل المهاجرين غير الشرعيين، وتتولى السلطات الألمانية نصب "المصايد" للمهاجرين وطالبي اللجوء السياسى، تطاردهم بالرصاص إلى الحدود الدولية، ومن ينجح في التسلل تعتقله داخل معسكرات الإيواء غير مؤهلة لاستقبال البشر، وتبالغ في إيذائهم حتى تدفعهم للانتحار، انتحر العشرات منهم، هكذا قالت منظمة "برو ازول" التي تهتم بشئون الأجانب في بيان لها نشر مؤخرا، وقدمت فيه قائمة تضم 20 منتحرا بسبب الظروف غير الإنسانية في المعتقلات بين المنتحرين 6 من العرب هم إيمانويل توماس وموسي جانايا من السودان، وعماد ثائر من الجزائر، عبدالله جليل من المغرب ونظمية من لبنان، وأخيرا عبدو من المغرب، موضحا أن السلطات الألمانية اعترفت مجالات الانتحار بلسان وزيرة العدل هايدي الم ميرث في ولاية ساكسونيا السفلى، ازدياد الحالات يرجع أولا وأخيرا إلى ظروف السجون المخصصة للمهاجرين والحصار النفسي الذي يتعرضون له، حيث إن ظروف السجن تهيئ الفرد وتشجعه على الانتحار. وانتقدت رجال الشرطة الذين يعتمدون عزل الموقوفين في زنازين انفرادية وإغلاق كل سبيل الاتصال أمامهم حتى تهون الحياة فلا يجدون مفرا من اغتيال الذات.

وزارة الداخلية الألمانية تتباهى بإنجازتها في عملية المطاردة حتى الآن حيث أعلن ما نفرد كانتر وزير الداخلية بأن وزارته منعت 31 ألف شخص حاولوا التسلل إلى ألمانيا عام 1994، ويشكل المواطنون الأوروبيون خاصة الجماعت العنصرية قوى القتل الثانية التي يتعرض لها المهاجرون

العرب في ألمانيا مثلا تم حصر 58 منظمة وحزبا وجماعة تمارس التعصب ضد الأجانب والمهاجرين، ولا يعرف من بين هذه المنظمات غير ثلاثة الباقي يمارس نشاطه على نحو سري، وقد تصاعدت عمليات العنف ضد الأجانب باضطراد كانت 270 واقعة عام 1990، ارتفعت إلى 1438 واقعة عام 1991، ثم بلغت ألف واقعة عام 1992 ومازال الرقم يتزايد، ومن الواضح أن العنف ينمو مبكرا، الدليل على ذلك أن إحدى منظمات حقوق الإنسان أجرت استطلاعا للرأي بين تلاميذ مدرسة إعدادية تضم 2500 تلميذ، ووجدت أن 30% من التلاميذ مارسوا العنف ضد الأجانب أو أنهم كانوا بصدد تنفيذ عمليات العنف. وأبدى 10% من العينة استعدادهم لممارسة العنف، وتبين أن20% يحملون السلاح وهم في طريقهم إلى المدرسة، خوفا من أن يتنعرض لهم المهاجرون هكذا أشاعت جماعات وتنظيمات اليمين المتطرفين والعنصريين، وأضاف 6% أن المشاكل التي تواجهها ألمانيا لا يمكن حلها إلا بالإرهاب والعنف.

الأذى النفسي

وقال: تتكاثر عمليات العدوان على العرب في أسبانيا، ماحدث في مارس 1995، مجرد نموذج قالت التقارير الصحفية: إن مجهولين ألقوا قنابل مولوتوف على مجموعة من المهاجرين المغاربة أثناء اعتصامهم داخل كنيسة بلدة الأخيدو القريبة من مدينة المرية، احتجاجا على طردهم من مساكنهم، وفي مدينة لاتينا الإيطالية أعربت الأوساط الأمنية عن مخاوفها من أعمال العنف ضد الأحانب التي تتزايد يوميا، وترصد التقارير الصحفية واقعة بالغة القسوة، وقالت: إن مجموعة عنصرية انتظرت أمام

المسجد المصري، وأوسعته ضربا بالمطارق في محاولة واضحة لاغتياله، وسارعت السلطات باحتواء الحادث، وألقت القبض على المجموعة المسئولة لمنع تكرار الهجوم، ورغم الإجراءات الأمنية إلا أن مواطنا مغربيا آخر تعرض لمحاولة حرقه حيا، وقالت إن المجموعة العنصرية طاردت المغربي وهي تصيح "أيها المغربي القذر سنحرقك حيا". وشدد على أنه في روما قامت مجموعة من المتطرفين بمهاجمة شاب مصري يدعى حامد عابد حموده وطالبوه بإخلاء المسكن، الذي يقيم فيه وعندما قال لهم إنه لن يخلي المسكن لأنه يسدد التزاماته بانتظام هاجموه بمطارق على رأسه مباشرة مما تسبب في شرخ عميق في الجمجمة، مشيرا إلى أن المهاجرين العرب لا يتعرضون فقط للعدوان فقط، بل يتعرضون للأذى النفسي، وقد نشر الدكتور الرميحي في مقالته المشار إليها سابقا رسالة من سيدة عربية تعيش في السويد، تقول فيها إنها تريد أن تعود إلى أي بقعة من بلاد العرب حتى لو عملت خادمة بدلا من الإذلال الذي تلقاه في السويد، فقد تركها زوجها تربي طفلين صغيرين، ورغم أن الدولة في السويد تقدم لها معونة اجتماعية إلا أن الحياة لا تطاق هناك فهي ومن معها من المهاجرين يتزاورون في إجراءات خاصة بهم، لا تكلم أحد، ولا يكلمها أحدا من المواطنين وينظرون إليها وإلى أمثالها من الرجال والنساء وكأنهم من صنف آخر من البشر، بل إن الكلاب تعامل معاملة أفضل، لذلك فقد ضاقت بها الدنيا وقررت أن تتخلص من الحياة.

أخيرا تقدم الإرهابيون الإسلاميون إلى الساحة ليشكلوا قوة القتل الثالثة، وأن مجموعة الأعمال التي قام بها الإرهابيون في فرنسا شحنت المجتمع والسلطات ضد العرب ولاحقتهم الشكوك أينما كانوا.

وكان أمير طاهري قد نشر في تقرير له من باريس ذكر فيه أن حملات الشرطة الفرنسية أدت إلى عمليات تحقيق، وتوقيف طالت **818** ألفا غالبيتهم العظمى من المواطنين الفرنسيين من أصل مغربي"، وفي وقت لاحق صرح متحدث باسم وزارة الداخلية الفرنسية بأن السبب وراء توقيف عدد كبير من المغاربة يعود إلى الأشياء في صلتهم بالعمليات الإرهابية التي وقعت أخيرا في باريس وعدد من المدن الفرنسية الأخرى.

أوطان المشردين

الكاتب والباحث المصري أمين إسكندر:

حصلت مفوضية غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة على جائزة نوبل مرتين، وكان ذلك تأكيدا وثناء على دورها البارز في حماية حقوق الإنسان في حياة آمنة، تلك المنظمة التي أنشئت عام **1951**، من أجل إيجاد أوطان لمليون مواطن شردتهم الحرب العالمية الثانية، وعلى مدى ما يقرب أكثر من ستين عاما، بذلت مفوضية غوث الكثير من الجهود للتخفيف من أثار الحروب والتفرقة والتعسف والاضطهاد والذي يذهب ضحيتها المواطن البريء والأعزل، وهكذا واجهت عبر مسيرتها حتى الآن موجات تلو الموجات من اللاجئين وكان ممنوطا بها توفير الحياة الآمنة والدائمة

لهؤلاء البشر، وكانت المفوضية قد بدأت أعمالها الموجة الأولى التي برزت على سطح الحياة الدولية في ذلك الوقت، عندما هرب 200 مجري عام 1956، نتيجة أعمال العنف التي أعقبت انتفاضة 56 الشهيرة، وبعد ذلك ساعدت المفوضية الملايين من قارة أفريقيا والذين فروا من الحروب والصراعات العرقية التي سادت، ومازالت تسود في أفريقيا وكان بعد ذلك ما حدث في الستينات، حيث يوجد في الهند 10 ملايين لاجئ من البنغال وعشرات الألوف الهاربين من شيلى، وكانت المفوضية موجودة عندما خرج 5 ملايين أفغاني هربا من الحرية المدمرة إلى باكستان وإيران.

وأكد أنه مع انهيار سور برلين الشهير زاد العبء وتكاثرت المهام على مفوضية غوث اللاجئين حيث ظهر طوفان بشري من يوغوسلافيا وجورجيا وأذربيجان وأرمينيا وشيشينيا وغيرها، وتعرف مفوضية اللاجئين اللاجئ بأنه كل شخص يحثه خوفه من الاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية على البقاء خارج وطنه الأم الذي يحمل جنسية ولا يستطيع أو لا يريد أن يستتل بحماية ذلك البلد.

وأشار إلى أن مقر المفوضية الرئيسي في مدينة جنيف وله مكاتب تمثيل معتمد في 116 بلدا وتنتخب الجمعية العامة للأمم المتحدة مفوضيا ساميا لشئون اللاجئين كل خمس سنوات بناء على ترشيح من الأمين العام للأمم المتحدة، وقد بلغ العدد الإجمالي للدول الموقعة على اتفاقية عام 1951 ما يقرب من 127 دولة ومن الدول العربية الموقعة على الاتفاقية والروتوكول معا مصر، تونس، اليمن، الجزائر، المغرب، السودان، الصومال، موريتانيا، ومن المعروف أن اللاجئين يستفيدون من ثلاثة حلول دائمة ومختلفة الاختيار الأول

حل الترحيل الطوعى، حينما تحدث تغيرات مطمئنة في بلادهم ويشعرون بأن عودتهم إليه أصبحت مأمونة والاختيار الثاني الاندماج المحلي، حيث يتم مساعدتهم من أجل أن يصبحوا قادرين على إعالة أنفسهم في البلد الملجأ.

أما الخيار الثالث ويتمثل في إعادة التوطين في ملجأ ثالث إذ لم يستطع اللاجئ التعايش والبقاء في بلد الملجأ الأول، من أجل ذلك تستخدم المفوضية الميزانية التي تتكون من مصادر عامة وخاصة، وقد بلغ ميزانية المفاوضية عام **1995**، للصرف على برامجها المختلفة **428,7** مليون، بالإضافة إلى **25** مليون دولاء في صندوق الطوارئ.

وتأتي الولايات المتحدة على رأس الدول المساهمة في الميزانية على حسب آخر التقديرات، إذ يبلغ مساهماتها **329** مليون دولار وتليها دول أوروبا **150** مليون دولار، فالسويد **78,3** مليون دولار وبريطانيا **65,5** مليون دولار ثم اليابان **49** مليون دولار، ووفقا لآخر الإحصائيات العالمية والصادرة من المفوضية نفسها فهناك **49** مليون شخص على مستوى العالم كله اضطروا إلى الفرار نتيجة الانتهاكات حقوق الإنسان الجماعية، وتقوم المفوضية فعليا بمساعدة وحماية ما يقرب من **24,5** مليون لاجئ يتوزعون على **143** بلدا، ذلك بالإضافة إلى اعتنائها بحوالي **6** ملايين نازح من **26** مليون نزحوا من مكان إلى آخر، والقارة الإفريقية تحظى بأكبر من اللاجئين في العالم حيث يوجد بها نحو **40%** من مجموع اللاجئين، ويوجد في آسيا **30%**.

الفصل الثالث
صراعات الشرق الأوسط أول الأسباب

الباحث السياسي د. وليد عبدالناصر:

يعتبر موضوع اللاجئين بصفة عامة من الموضوعات الشائطة عند تناولها سواء على المستوى القانوني أو السياسي أو الإنسانى، وتأتي إحدى الصعوبات عند تناول هذا الموضوع من النظاق الذي يغطيه مفهوم "لاجئ"، وتداخل هذا التعبر مع تعبيرات أخرى، مثل: "نازح"، "مطرود"، "هارب"، "ومهاجر"، وهذا التداخل يعني إمكانية شمول أكثر من تعبير من التعبيرات السابقة لنفس الشخص أو مجموعة الأشخاص. كذلك هناك لاجئون داخل أوطانهم الأصلية، ولكن يسكنون قرى أو مخيمات أو مدنا غير قراهم الأصلية، كذلك هناك لاجئون داخل أوطانهم الأصلية ولكن يسكنون قرى أو مخميات أو مدنا غير قراهم الأصلية، كذلك تتباين أسباب اللجوء من حالة إلى أخرى بين اجتماعية ودينية وسياسية وثقافية وعقائدية، فالأمر يختلف بين من يفر من العمليات العسكرية وبين من لم يسمح له بحق العودة، وكذلك بين عمليات هجرة خطط لها من زمن سابق أو جاءت بشكل عفوى، ومن الواضح طبقا لآخر تقارير المفوضية السامية لشئون اللاجئين في جنيف تزايد أعداد اللاجئين في العالم بأسره وترتبط هذه الزيادة بأوضاع عديدة مثل الصراعات العرقية والأثنية والقومية، فيما بين الدول أو داخلها ومشكلات الأقليات المرتبطة بمسائل حقوق الإنسان، وكذلك مشكلات الحدود وإعادة ترسيمها

وتفكك الدول إلى كيانات أصغر مع ما يتبع ذلك من أحداث عنف وعدم استقرار، وترتبط كذلك بحدة المشكلات الاقتصادية ومدى تفاقمها.

وأشار إلى أنه إذا انتقلنا من مستوى عالمي إلى مستوى أكثر تحديدا، فإن المنطقة الممتدة من تركيا شمالا إلى القرن الإفريقي جنوبا ومن المغرب غربا إلى أفغانستان شرقا تضم قرابة 13 مليون لاجئ أي ما يزيد على 50 في المائة من إجمالي اللاجئين في العالم، ويأتي هذا الحجم الضخم للاجئين نتيجة الصراعات في المنطقة وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي الذي أنتج ملايين اللاجئين الفلسطينيين وهجرة لبنانيين من الجنوب إلى مناطق أخرى في لبنان، والمشكلة الكردية، خاصة في تركيا والعراق وإيران، بالإضافة إلى اللاجئين الأفغان في إيران وباكستان، ثم اللائجون الطاجيكون في أفغانستان، واللاجئون الصحراويون في الجزائر واللاجئون الذين نتجوا عن الصراعات الأهلية في السودان، ولاجئو صراعات القرن الإفريقي في الصومال وأريتريا وأثيوبا، كذلك هناك لاجئون نتجوا عن الأوضاع السيئة في العراق، ورغم أن كل هذه الفئات تسعى إلى حلول دائمة لمشكلاتها سواء كانت هذه الحلول في إطار إنساني أو في معظم الأحيان في إطار سياسي.

تنقسم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين إلى عدة مراحل، شملت الأولى الفترة من 1947–1949، وغطت الفترة الثانية من 1967–1968. والمرحلة الثالثة الأقل كثافة وأقل شهرة من خلال الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، حيث توجهت موجة الفرار (أو الهجرة) بحسب الموقف الأيديولوجي للباحث الأولي من أراضي إسرائيل بحدود 1948 إلى الضفة

الغربية وقطاع غزة أو أماكن أخرى غير مدنهم وقراهم الأصلية داخل حدود إسرائيل خاصة تجاه المناطق الحدودية بين إسرائيل والدول العربية المجاورة، ثم تعرضت أراضيهم لموجات مصادرة متلاحقة خاصة بعد صدور قانون الملاك الغائبين عام 1950، وقانون الحصول على الأراضي عام 1952، كما تعرض آخرون للنفي من قراهم الأصلية إلى مناطق أخرى داخل إسرائيل طبقا للأحكام العسكرية السائدة حتى عام 1966، وغادر غالبية اللاجئين إلى دول عربية أساسا الأردن ولبنان وبدرجة أقل سوريا، ثم بدرجة أقل مصر والعراق، وفي أعقاب حرب 1967 انتقل عدد من اللاجئين الذين كانو قد لجأوا في الأربعينيات إلى الضفة الغربية وقطاع عزة، بالإضافة إلى بعض سكان المنطقتين الأصليتين إلى الدول المجاورة خاصة الأردن، أما موجة الهجرة إلى الفرار إلى سوريا، في وقت كانت قدرات الحكومة السورية والأنروا الاقتصادية محدودة لسد احتياجاتهم، هذا دون ذكر موجات هجرة لأسباب اقتصادية إلى دول الخليج ومناطق أخرى من العالم الخارجي، أما محدودية النشاط الاقتصادي وتزايد معدلات البطالة وخاصة منذ بدء الانتفاضة. وأخيرا جاءت موجة هجرة أخرى من دول الخليج لآلاف الفلسطينيين منذ أغسطس 1990 توجهوا أساسا إلى الأردن وبعضهم عاد إلى الضفة الغربية وقطاع عزة بعد بقائهم فترة في مخيمات رعتها الأنروا.

وأكد أنه في خلال هذه المراحل جميع، كان عدد من الفلسطينيين قد تحركوا واستقروا في أماكن أخرى خاصة في دول الخليج خاصة الكويت، وقدر عددهم بنصف مليون، وتحرك آخرون إلى أمريكا اللاتينية أو

الشمالية، وقد اعتبر عدد كبير من الفلسطينيين الذي لجأوا إلى دول الخليج وأمريكا الشمالية واللاتينية هذه البلدان بمثابة أوطان دائمة لهم. وكان نقل – أو طرد أو إجبار– الفلسطينيين على الفرار من ركائز السياسة الإسرائيلية في المرحلة الأولى، نظرا لاعتبارات توراتية أيدويولوجية وأمنية تتعلق بأمن الدولة ويهوديتها واعتبر منح حق العودة للفلسطينيين الذين أجبروا على ترك ديارهم بمثابة "انتحار" للدولة اليهودية وكيانها، وترتبط كذلك بإعطاء مجال لمنح كافة يهود العالم حق "العودة"؛ إلى أرض الميعاد فلسطين، وربما أن إسرائيل روجت لفكرة أن أرض فلسطين لا تتسع لشعبين، فكان يجب إخلاء أراض لهم من خلال حث أو دفع العرب للهجرة ومصادرة أراضيهم، وحظيت هذه الاستراتيجية بدعم يهود الولايات المتحدة وغالبيتهم من الأرثوذكس. ورغم تأكيد الدولة الإسرائيلية على ديمقراطيتها ومنح حقوق متساوية –ولو نظريا– للفلسطينيين المواطنين داخل حدود **1948** أمام القانون مع اليهود فإنها استثنتهم من حقي الجنسية والعودة، وفي عام **1985** تبني الكنيسيت الإسرائيلي تعديلا للقانون الأساسي اعتبر إسرائيل دولة الشعب اليهودى، وقد بادرت إسرائيل فيما بعد عام **1949** إلى تبني عدة مبادرات لتهجير العرب سواء إلى دول عربية، مثل: الأردن وسوريا والعراق، أو ليبيا في منتصف الخمسينات، أو بعض دول أمريكا اللاتينية في مراحل تالية خاصة بأوراجواي والأرجنتين، ثم أضيفت صحراء سيناء عقب حرب **1967**، وتجددت الدعوة للتهجير إلى شمال سوريا (إقليم الجزيرة) عقب الغزو الإسرائيلي للبنان.. عام **1982**، وقد حظيت هذه الآراء بقدر من

التفهم، بل والدعم من بعض الإدارات الأمريكية، والتي جاء منها اقتراح جونستون عام 1955، وراعت إسرائيل دائما ألا تغضب سياساتها في هذا المجال القوى الكبرى التي تساندها: بريطانيا في البداية ثم الولايات المتحدة في مرحلة لاحقة، خاصة أن الولايات المتحدة أيدت عودة لاجئ 1967 الواردة في القرار 242 خاصة لم شمل الأسر، إلا أنها بالمقابل لم تمانع في حركة واسعة للمواطنين في إطار تسوية سلمية في الشرق الأوسط وكسبيل لتوفير فرص للعمالة والدخل.

وأشار إلى أن موقف إسرئيل كان دائم الحديث عن تحركات سكان عرب ويهود كنتاج طبيعي للصراع العربي / الإسرائيلي وعما سمته بـ"تبادل السكان"، وساورت بين فرار الفلسطينيين العرب من أراضي 1948، أو بعد عدوان 1967 إلى بلجان عربية وبينهجرة اليهود العرب (قدرتهم بأكثر من نصف مليون يهودى) من دولهم الأصلية إلى إسرائيل بعد مذابح ارتكبت بحقهم أو تعرضهم لاضهاد أو لمصادرة ممتلكاتهم، فإن إسرائيل – كما ادعت لم تجبر الفلسطينيين على المغادرة، وإنما خضعوا لإعراءات الدول العربية عام 1984 التي وعدتتهم بتحرير كل فلسطين وإعادتهم إلى قراهم ومدنهم الأصلية بالقوة، وبالتالي أعضت المجوعة الأولى حقوقا أكثر من الثانية، وقد اتهمت إسائيل الطرف الفلسطيني وبقية الأطراف العربية – بل والأنروا ذاتها – بالمغالاة في تقدير – أعداد اللاجئين الفلسطينيين، وكان رأى إسرائيل أنه بينما تمكنت هي من استيعاب وتوطين اليهود العرب ومنحهم الجنسية، فكان يجب على الدول العربية معاملة اللاجئين

الفلسطينيين لديها بنفس المنطق: أي توطينهم واندماجهم في الهيكل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الوطني لديهم، ومنحهم الجنسية وعرضت إسرائيل المساهمة المالية في أي جهد يبذل لتحقيق هذا الهدف، وبالتالي عندما شاركت إسرائيل في المفاوضات المتعددة الأطراف حول اللاجئين اعتبرت أن قرار مجلس الأمن 242 عندما تحدث عن حل عادل لمشكلة اللاجئين، كان يقصد العرب واليهود معا، وتحدثت عن تعويض اليهود العرب الذين هاجروا إلى إسرائيل عن ممتلكاتهم المصادرة في دولهم الأصلية، إلا أن الفلسطينيين أنفسهم والدول العربية المضيفة رفضوا خيار التوطين بما في ذلك عرض الأنروا عام 1950 لإعاة توطين اللاجئين الفلسطينيين، فقد كان وجود المخيمات تذكيرا للجميع بحجة الظلم التاريخي الذي حاق بهم سواء كان تذكيرا للفلسطينيين أو الدول العربية أو إسرائيل أو المجتمع الدولي، كما شكل بالنسبة للاجئين وسعا في الأردن فقط، بينما اقتصر على عدد محدود جدا في لبنان (10 إلى 15 ألف) معظمهم من المسيحيين الفلسطينيين، نظرا لدقة وخصوصية التوازن الطائفي في المعادلة اللبنانية، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة اللاجئين الفلسطينيين إلى حجم الشعب اللبناني (400 ألف لاجئ في شعب تعداده 3 ملايين)، كذلك فرضت في لبنان قيودعلى حركة اللاجئين وحصولهم على عمل رغم تمتعهم بفرص تعليمية جيدة بفضل منح وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين بالشرق الأدنى (الأنروا) ومنظمة التحرير الفلسطينية.

استمر تركز معظم اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين، نظرا للقيود المفروضة التي لعبت دورا في التوازنات الداخلية في لبنان، خاصة اعتماد السنة على دعم الفلسطينيين والدور في الحرب الأهلية اللبنانية في عام 1975 والحرب مع حركة أمل الشيعية عام 1987 وأخيرا القلق من التوطين الدئم للاجئين الفلسطينيين عقب توقيع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي من قبل أركان الحكم اللبنانى، أما سوريا قد تم إدماج الفلسطينيين في الحياة الاجتماعية والاقتصادية اليومية من خلال عدة قوانين متتالية منحت الفلسطينيين حقوقا متساوية مع السوريين في مجالات العمل في التجارة أو الحكومة أو الخدمات العامة أوحزب البعث أو في التجنيد في الجيش واللجوء للقوانين السورية، بالإضافة المساواة في التعليم والانضمام إلى الاتحادات والنقابات السورية المختلفة، بل وعرض الزعيم السوري حسني الزعيم توطين 300 ألف لاجئ فلسطيني في اقليم الجزيرة مقابل مساعدات مالية في الخمسينات.

وعلى المستوى السياسى، أدى هذا الاندماج بالإضافة إلى التأكيد على البعد القومي العربي في سياسات وشعارات الحكم السوري والقيود السياسية العامة هناك إلى صعوبة تبلور الهوية القومية الفلسطينية في أطر مؤسسية مستقلة وذات ثقل سياسي بارز، إلا أن الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والازدهار النسبي للأحوال الإقتصادية في سوريا حينذاك فتح المجال أمام اللاجئين لخروج أغلبيتهم من المخيمات والحياة في المن وفي أحياء أفضل حالا من المخيمات التي عانت من تدهور أحواله مثل منططقة اليرموك بدمشق التي جذبت فيما بعد مواطنين سوريين، وفي مصر

والعراق تمكن غالبية الفلسطينيين من الاندماج والمشاركة بشكل فاعل في الحياة الاقتصادية والثقافية فيهما، رغم عدم منحهم الجنسية. أما في الأردن والضفة الغربية، فإن معظم اللاجئين الفلسطينيين تحركوا من المخيمات إلى المدن والقرى، وكان السبب الرئيسي لذلك في الأردن هو منحهم الجنسية واندماجهم الكامل في المجتمع والسياسة والاقتصاد، وجاء مشاركة هؤلاء الفلسطينيين في انتخابات 8 نوفمبر 1993 البرلمانية في الأردنعلى قدم المساواة مع المواطنين الأردنيين ليشجع تصريحات بأن هؤلاء الفلسطينيين ليسوا في حاجة لممارسة حق العودة، نظرا لاندماجهم الكامل في المجتمع الأردني وتمتعهم بكافة الحقوق، إلا أن حديث الملك حسين لإذاعة الشرق بباريس في 11 نوفمبر 1993 نفى هذا التفسير، واعتبر أن من حق هؤلاء اللاجئين العودة أو التعويض طبقا للقرارات الدولية، وبينما تشكل من لاجئ المخيمات الفلسطيني في لبنان والأردن وإسرائيل طبقة حضرية بروليتارية في المخيمات المحيطة بالمدن في الخمسينيات وحتى السبعينات، ففي الخليج تبوأوا مناصب مهنية وحرفية أرفع، أما قطاع غزة فممثلة مثل لبنان يعيش ثلاثة أربا ع السكان المخيمات الفلسطينية سواء داخل الأراضي المحتلة أو في الدول العربية المجاورة هي الأسوأ حالا بين الفلسطينيين، وذلك لعدة أسباب، ويعود السبب الأهم إلى أن معظم هذه المخيمات أنشئت أصلا باعتبارها مأوى مؤقتا وذلك في خمسينات هذا القرن، وبالتالي تدهورت عبر الزمن وتعاني معظمها –كما يظهر من تقريرين أصدرتهما الأونروا في سبتمبر 1993 – من تعرض المساكن لخطر السقوط، وهي مساكن لا يملكها اللاجئون أصلا وعجم كفاية الخدمات

الصحية والتعليمية التي تقدمها الأنروا التي تتولى الإدارة اليومية للمخيمات وتزايد عدد اللاجئين وتهور أوضاعهم خاصة بعد أحداث الخليج عامي 1990و1991 التي نتج عنها نزوح 300 ألف فلسطيني من دول الخليج – خاصة الكويت – أساسا إلى الأردن والضفة الغربية – وإغلاق الأراضي المحتلة عام 1993.

وأشار إلى أنه كذلك تعاني المخيمات في كثير من الأحوال من غياب إمدادات المياه والصرف الصحي، وكذلك تدهور الأحوال البيئية، بالإضافة إلى الاعتبارات الإقتصادية – وفي مقدمتها البطالة – خاصة عقب عودة أعداد كبيرة من الفلسطينيين من منطقة الخليج عقب عام 1991/1990 مما استوجب في أحيان كثيرة دفع الأنروا مساعدات مالية مباشرة للأسر الفقيرة رغم نقص الموارد المالية للأنروا، وقد ارتبطت أوضاع اللاجئين – خاصة في المخيمات – بالأوضاع الاقتصادية المحيطة، ففي غزة والضفة الغربية اعتمدوا على الذهاب للعمالة في إسرائيل، وبالتالي تأثروا سلبا بإغلاق هذه المناطق وبقرارات تخفيض حجم العمال الفلسطينيين الداخلين إلى إسرائيل عبر الخط الأخضر، وستكون هناك حاجة ضرورية في المستقبل، وفي ظل أي ترتيبات إقليمية للبحث في إجراءات لتنظيم حركة هذه القوى العاملة، وينطبق هذا الارتباط بين اللاجئين والأوضاع الاقتصادية المحيطة أيضا على الدول العربية المضيفة، فتزداد معاناتهم بزيادة معدلات البطالة المحلية في هذه الدول وحالات الانكماش والكساد الاقتصادى، وهو أمر قد يستمر لسنوات في المستقبل، وبالتالي يزيد

صعوبة قبول الدول المضيفة – ناهيك عن الفلسطينيين أنفسهم، لخيار توطين اللاجئين في إطار أي تسوية مقبلة في الشرق الأوسط.

وأكد أنه إذا انتقلنا إلى الموقف الفلسطيني تجاه مسألة حق العودة، فإننا نجد أن الموقف الأولي للفلسطينيين لم يكن يركز على حق العودة كحق منفصل أو مسألة قائمة بذاتها بل ربطوها بشكل تام مع تحرير كل الأراضي الفلسطينية، كذلك جاء النص على حق العودة في الميثاق الوطني الفلسطيني المعدل عام 1968 وربطه مرة أخرى بالحل السياسي أي إنشاء الدولة الفلسطينية، وقد جاء ذلك عقب رفض الفلسطينيين قرار مجلس الأمن 242 في نوفمبر 1967، متهمين إياه بمعالجة المشكلة الفلسطينية كمشكلة لاجئين وليست كمشكلة أمة تطالب باستعادة وطنها، أي التناول الإنساني وليس السياسي للمشكلة، إلا أنه بحلول عام 1974 وتبني الدورة 12 للمجلس الوطني الفلسطيني للبرنامج السياسي المرحلي الذي تحدث بشكل غير مباشر عن خيار الدولتين أول مرة: الفلسطينية والإسرائيلية، جاء حديثه عن حق العودة للشعب الفلسطيني هذه المرة بشكل مستقل وغير واضح: العودة إلى أين تحديد؟ كما فسره بعض المراقبين بأنه قصد منه فقط أن يستخدم كسلاح في وجه إسرائيل لإجبارها على القبول بخيار الدولتين جنبا إلى جنب، وجاءت الدورة 18 للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في نوفمبر 1988 وإعلان استقلال الدولة الفلسطينية والبيان السياسي اللذين صدرا عنها ليؤكدوا بوضوح – ولأول مرة – أن الفلسطينيين يتحدثون عن حق العودة طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكان القرار الأساسي في هذا الشأن هو قرار

الجمعية العامة 1994 في 11ديسمبر سنة 1948 الذي أشار إلى حق اللاجئين في العودة إذا رغبوا في العيش في سلام مع جيرانهم مع حقهم في التعويض، وحق من لا يرغب في العودة في الحصول على تعويض.

واجدير بالذكر، أنه عقب تبني القرار 1994 أنشأت الأمم المتحدة لجنة توفيق خاصة بفلسطين في لوزان عام 1949، إلا أن الفلسطينيين الذين حضروا أمام اللجنة رفضوا التعويض وتمسكوا بحق العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم، وجاءت إشارات المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988 إلى قرارات الأمم المتحدة لتعني أمورا عدة سنوات قبل مفاوضات السلام التي بدأت عام 1991 وتبلورت في الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي في سبتمبر 1993، وأول ما عنته هو فتح الباب أمام التعويض لمن يرغب في ذلك وليس قصر المسألة على حق العودة، وثاني ما تضمنه هذا الإعلان هو ترك مسألة العودة مفتوحة هل تكون إلى أراضي إسرائيل (داخل حدود 1948) للاجئين 1948 أم إلى داخل الدولة الفلسطينية المستقلة (الضفة الغربية وقطاع غزر)، كذلك فتح الباب أمام إمكانية عودة لاجئين من عام 1948إلى إسرائيل على شرط "العيش في سلام مع جيرانهم"، وهو ما يعني في هذه الحالة القبول بالقوانين الإسرائيلية والحصول على الهوية الإسرائيلية، ويجب الإشارة هنا إلى ارتباط حق العودة بوضوع حقوق الإنسان في مجملها وموضوع القانون الدولي الإنساني بما في ذلك الاتفاقية الدولية للحقوق المدينة والسياسية.

وذكر أنه تدخل في إطار مسألة حق العودة من وجهة النظر الفلسطينية أيضا مسألة الكونفدرالية مع الأردن التي تحل في رأي البعض

جزءا من مشكلة حق العودة، نظرا لأنها تعني تثبيت اللاجئين الفلسطينيين الموجودين بالأردن مع إمكانية حصولهمعلى تعويض عن ممتلكاتهم داخل حدود إسرائيل، وكذلك يتم التفكير في مسألة منح الفلسطينيين، المقيمين في دول الخليج وخارج الوطن العربي الجنسية الفلسطينية يسهل سفرهم وتحركهم ولكن مع استمرار إقامتهم بالبلاد التي يوجدون بها ما النظر أيضا في إمكانية حصولهم على تعويض عن أراضي وممتلكات داخل أراضي 1948.

يأتي السؤال الأهم بالنسبة للاجئين الموجودين بلبنان بصفة خاصة لعدم إمكانية توطينهم نظرا لضخامة عددهم كنسبة من سكان لبنان وتهديد ذلك للتوازن الطائفي، هناك وتدهور أحوالهم المعيشية وكونهم من لاجئ 1948، أي من الذين لن تشملهم المباحثات الحالية حول اللاجئين بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تقتصر حتى الآن على مسألة لم شمل العائلات، وتخص بالأساس الذين فروا خلال وبعد حرب 1967 – بل وعلى أعداد محدودة منهم– وهو مطلب حظي بتعاطفي غربي، نظرا لارتباطه بحقوق الإنسان الأساسية وترك مسألة لاجئي 1948 إلى مفاوضات التسوية النهائية بعد ثلاث أو خمس سنوات، وربما تأتي مسألة حل المشكلة للاجئين 1948 في لبنان من خلال ترتيب لعودتهم إلى الضفة الغربة وغزة في مرحلة ما وحصولهم على تعويض ما عن ممتلكات ما قبل 1948، أما الفئة التي تمثل أقل مشطلة من اللاجئين المطالبين بحق العودة فهم هؤلاء الذين تركوا قراهم ومدنهم الأصلية، ولجأوا لأماكن أخرى داخل إسرائيل بحدود 1948 أيضا، والحل لهؤلاء سيكون إما التعويض إن

قبلوا البقاء في أماكنهم الحالية، كما أنه حتى عودتهم إلى قراهم ومدنهم الأصلية ليس من المفترض أن تمثل مشكلة كبرى لإسرائيل، لأنهم بالفعل مواطنون إسرائيليون كما أنهم يقيمون داخل إسرائيل وبعد تحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، لن يكون هناك دواع "أمنية" لمعارضة عودتهم، وبعضهم أقام دعاوى في محاكم إسرائيلية للمطالبة بعودتهم، ولم يتخل هؤلاء عن أراضيهم عودتهم، وبعضهم أقام دعاوى في محاكم إسرائيلية للمطالبة بعودتهم، ولم يتخل هؤلاء عن أراضيهم الأصلية، بل انضموا إلى مبادرات بقية عرب إسرائيل منذ **1975** للدفاع عن الأراضي الباقية لهم، إلا أن المشكلة بالنسبة للاجئين **1948** داخل إسرائيل هي في بعض الأحيان تدمير بعض قراهم وممتلكاتهم أو حلول مهاجرين يهود مكانهم.

لكن الأمر يتوقف في كل هذه الأحوال على نتائج التفاوض بين منظمة التحرير الفلسطينية وأسرائيل، وهي التي ستحدد مدى شمولية العودة أو انتقاليتها وكذلك نسبة التعويض وحجم العائدين والجدول والمدى الزمني لعودتهم، وكذلك يتصل الأمر بالأراضي المتاحة لاستيعاب العائدين حيث إن أكثر من **50** في المائة من أراضي الضفة والقطاع صودرت بواسطة إسرائيل، ونود أن نشير هنا إلى أن الطرف الفلسطيني لم يعارض حق يهود إسرائيل العرب في العودة إلى أوطانهم إن شاءوا، مما أوقع الطرف الإسرائيلي في موقف يتسم بالحرج. وقد تزايد الحديث خلال الفترة الأخيرة – خاصة بين المثقفين الفلسطينيين – عن إحداث التوازن بين ما يقبله الفلسطينيون وما يقبله الإسرائيليون بشأن حق العودة مما يتطلب

إقرار هذا الحق من حيث المبدأ مع تطبيقه بشكل أكثر تحديدا وبشكل محكوم.

وأشار إلى أن الوجه الآخر لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين كان وسيظل هو تحسين أوضاعهم الحياتية والاقتصادية والاجتماعية، نظرا لتدهور حالتهم بشكل خاص داخل المخيمات، وهنا كان دور الأطراف الخارجية هاما، فمن جهة حاولت الأمم المتحدة من خلال الأونروا، وبدرجة أقل برنامج الأم المتحدة الإنمائى، لعب دور ما في تحسين أحوال اللاجئين أو على الأقل الحيلولية دون تدهورها سواء من خلال تقديم خدمات صحية وتعليمية وتدريبية وبيئية أو من خلال تقديم مشاعدات تقنية وإيجاد مشروعات مولدة للدخل وتتوفير فرص عمل أو إقراض الفلسطينيين لمساعدتهم على الاستثمار في مشروعات إنتاجية توفر بدورها فرص عمالة، وكذلك إقراضهم لتحسين حالة مساكنهم وتقديم خدمات استشارية للمرأة ولرعاية الطفولة ومحو الأمية وخدمات المياه والصرف الصحى، ومنح مالية للأسر الأكثر فقرا. كذلك حوالي بليون دولار منذ 1950 لأنشطة الأنروا وخدماتها للاجئين الفلسطنيين، بل إن هناك من يرى أن الولايات المتحدة كانت لسنوات طويلة تؤمن بأن تحسين الأحوال الاقتصادية والمعيشية للاجئين الفلسطينيين خاصة في المخيمات هو السبيل الوحيد لإقناعهم بأن وضعهم كلاجئين سينقلب إلى وضع دائم – وليس مؤقتا كما كان مفترضا – يشهد تحسنا في ظروف حياتهم اليومية، وذلك كبديل عن التوصل إلى تسوية سياسية عادلة ودائمة لمشكلة اللاجئين، إلا

أن المسئولين الأمريكيين أنكروا أنهم نظروا إلى استراتيجية المساعدة الإنسانية كبديل للحل السياسي، بل كأمر مكمل له.

لكن بصفة عامة، والكلام موصول للدكتور وليد فقد نجح الغرب عبر الوقت في كسب أراضيه لدى كل من العرب وإسرائيل لفكرة أن تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين هو على الأقل وجه من أوجه معالجة قضاياهم – بصفة خاصة العاجلة– منها وتم تناولها كبند أساسي على جدول أعمال المجموعة متعددة الأطراف الخاصة باللاجئين في دوراتهما الأربع وستتطلب المرحلة الانتقالية، وما قد يرتبط بها من عودة لاجئين من خارج الأراضي المحتلة، مساهمات مالية أكثر من الأطراف المانحة من خلال الأنروا خاصة بعد ذكر موضوع اللاجئين في إعلان المبادئ الفلسطينية / الإسرائيلية، وبهدف تفادي الأثر السلبي المتوقع للمرحلة الانتقالية على الجماعات الأفقر والأضعف بين اللاجئين، وتتميز الأنروا بوجود قنوات اتصال تطور تعبر الزمن مع القيادات الفلسطينية في الداخل والخارجن بما يؤهلها للعب دور في إدماج معظم اللاجئين الحاليين والعائدين في النظامين المحلي والإقليمي الجديد.

وأكد أن مفهوم تحسين الأخوال اليومية للاجئين أي إيلاء الاهتمام للأوضاع قصيرة الأجل بمفهوم آخر تكرر استخدامه أكثر من مرة، وهو مفهوم الحماية الدولية التي شكلت مطلبا للطرف الفلسطيني في مراحل مختلفة خاصة منذ النصف الصاني من الثمانينات، وإن اختلف تغطيتها الجغرافية والفئوية من مرحلة إلى أخرى، فأحيانا طالبت منظمة التحرير الفلسطينية بأن تشمل الحماية كل الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع

غزة المحتلين سواء كانوا لاجئين أم لا، وفي مراحل أخرى طالبت بالحماية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وقد ساد اعتقاد أن هذا المطلب سيختفي عقب التوقيع على الاتفاق الفلسطيني / الإسرائيلي في 13 سبتمبر 1993، إلا أنه في إعقاب حملات مداهمات واعتقالات إسرائيلية في الأراضي المحتلة تلت مقتل مستوطنين إسرائيليين في أكتوبر 19923، خرج المفاوض الفلسطيني فاروق قدومي مطالبا بحماية دولية للفلسطينيين في الداخل المحتل، كما طرح الرئيس الراحل ياسر عرفات في جولته الأوروبية اللاحقة مطلب إرسال قوات دولية إلى الأراضي المحتلة خلال الفترة الانتقالية، وإن كان الطرف الإسرائيلي أبدى اعتراضه على هذه المسألة.

مصالح اقتصادية متشابكة

وهناك مسألة أخرى مرتبطة سلبا بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم ألا وهي موجة الهجرة اليهودية المتصاعدة إلى إسرائيل منذ منتصف الثمانينات (يهود الفلاشا من أثيوبيا)، ويهود الاتحاد السوفيتي السبق والذين تزايدت معدلات هجرتهم منذ عام 1990، حيث بلغ عدد المهاجرين اليهود السوفيت إلى إسرائيل خلال عامي 1990و1991 وحدهما 358 ألفا، ورغم ما روجت له إسرائيل حينئذ بأن عدة آلاف فقط منهم اتجهت للاستيطان بالضفة الغربية فإنه حتى إذا فرضنا صحة هذا القول، فإن توجه الباقين إلى داخل حدود إسرائيل لعام 1948 يعني أنهم إما استقروا مكان يهود إسرائيليين آخرين انتقلوا للضفة الغربية أو القدس أو غزة، أو أنه حتى بمجرد استيطان هؤلاء اليهود السوفيات داخل

حدود 1948 فإنهم يكونون بذلك قد أعاقوا إمكانية عودة عدد من اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا عام 1948 من قراهم ومدنهم الأصلية، ومن ثم يجب أن نشير إلى ارتباط أي عملية إدماج أو توطين لأي نسبة من اللاجئين الفلسطينيين في أي دولدة عربية بمستقبل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان، التي تمر معظمها حاليا بمرحلة سيكون من الصعب – في حال استمرارها– إقناع شعوب هذه الدول بقبول إدماج مئات آلاف آخرين ينضمون إلى القوى العاملة في مجتمعات تعاني من معدلات بطالة واضحة أو مقعنة متزايدة، بل إنها قد لا تقبل حتى باستمرار القدر من الامتيازات والمشاركة المتح حاليا للفلسطينيين في هذه الدول.

كذلك فإننا لا يجب أن نغفل عن حقيقة أن هناك قطاعات مناللاجئين الفلسطينيين الذين استقروا في الدول المضيفة خاصة الأردن وسوريا، قد أصبح لهم مصالح اقتصاديية متشابكة بشكل غير قابل للانفصام مع النشاط الاقتصادي المحلي وتراكمه ودوراته المختلفة، مما قد يصعب معه تصور تركهم هذه الدول المضيفة وعودتهم واستقرارهم سوء في مواطنهم الأصلية في أراضي 1948 أو حتى عودتهم إلى أراضي الدولة الفلسطينية المرتقبة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإن كان من المتوقع أن يكون من الأفضل لهم الحصول على التعويضات.. ونشير في هذا السياق إلى ما تناولتته مصادر صحفية عديدة خلال الأشهر القليلة الماضية عن محادثات سرية سواء إسرائيلية/ عراقية، أو أمريكية/ عراقية مباشرة أو غير مباشرة تهدف إلى التوصل إلى صفقة يقبل بمقتضاها العراق استقبال

وتوطين مئات آلاف الفلسطينيين خاصة أولئك المقيمين في لبنان، وذلك للحلول محل العمالة المصرية التي غادر جزء كبير منها العراق إبان حرب الخليج الثانية، على أن يكون المقابل للعراق هو فك الحصار المفروض على تصدير نفطه، ورغم عدم تأكد هذه الأنباء، فإنها تزامنت مع تصريحات متصاعدة لعدد من القادة اللبنانيين تدعو للتخلص من عبء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

إذا نظرنا إلى نتائج جولة للمفاوضات متعددة الأطراف الخاصة باللاجئين التي جرت في تونس في سبتمبر 1993 والخاصة بلم شمل عائلات فلسطينية بإعادة لاجئين من 1967 اقتصر الاتفاق فيه على التزام إسرائيل بإعادة خمسة آلاف سنويا، على أن يتم إعادة عشرة آلاف حتى نهاية عام 1994، وهو ما يمثل عددا محدودا إذا ما قورن ليس بمجمل اللاجئين الفلسطينيين وإنما حتى مقارنة بلاجئي 1967 وحدهم مما يزيد من إحساس الإحباط وخيبة الأمل لدى اللاجئين خاصة سكان المخيمات والأمر يبقى على كل الاحتمالات والسيناريوهات للدورات القادمة لهذه المفاوضات المتعددة الأطراف، بالإضافة إلى المفاوضات الثنائية الإسرائيلية/ الفلسطينية سواء لتطبيق اتفاق المرحلة الانتقالية أو لمفاوضات التسوية النهائية، كما تزايد الحديث في الفترة الأخير– بما في ذلك دوائر منظمة التحرير الفلسطينية – عن حق التعويض– وهو ما يمكن أن تركز عليه إسرائيل بشكل متزايد، وعلى أساس تبادلي "تعويض اللاجئين الذين تركوا ديارهم في فلسطين مقابل تعويض اليهود العرب عن قيمة ممتلكاتهم في الدول العربية". ويمثل حق التعويض بلا شك إقرار ممن

يقبل التعويض بإسقاط الحق التاريخي والقانوني سواء من جانبهم أو أبنائهم من بعد ثم في المطالبة بالعودة. كما يرتبط حق التعويض في الصور الصهيوني – بمفهوم إنهاء شكل المخيمات وتوضين اللاجئين الفلسطينيين، خاصة في دول الطوق العربي التي تحمل إمكانات في المستقبل لتلقي موجات نزوح فلسطينية جديدة.

وأكد أن أفكار العودة والتعويض من جهة ترتبط بمدى قبولها ليس فقط لدى الحكومة الإسرائيلية، ولكن أيضا لدى الرأي العام الإسرائيلي الذي يعاني من انقسامات حادة بين يمين متعصب بشكل متزايد ضد أدنى ممارسة لحق العودة للفلسطينيين ويسار متفهم ومتقبل – ولكن بحدود– لممارسة جزء من الفلسطينيين لهذا الحق، ومن جهة أخرى يحتاج المر لمباركة الدول الغربية المانحة الرئيسية التي قد يكون عليها في نهاية الأمر تمويل ليس فقط عملية دفع التعويضات سواء في اتجاه اللاجئين الفلسطينيين – أو حتى اليهود العرب إذا تم الإتفاق في مرحلة ما على إدراجهم أو جزء منهم في عملية التعويض أو حتى إن استبعدوا منها، ولكن أصرت إسرائيل على تعويضهم بشكل ثنائي من جانب دول غربية أو عربية مانحة – وإنما أيضا تمويل إعادة التوطين في حالات العودة سواء مباشرة أو من خلال الأنروا، وكذلك ما قد يتطلبه توطين عدد من اللاجئين الفلسطينيين في دولة أو أكثر من الدول العربية.

وأشار إلى أنه كذلك فإن مصير قضية اللاجئين سترتبط – وإن لم تتعرض الجهات الرسمية لهذا الموضوع حتى الآن – بمجمل الجهود الدولية لتنظيم وتمويل أنشطة التنمية وإعادة الإعمار في أراضي الدولة الفلسطينية

المنتظرة "الصفة الغربية وقطاع غزة" وعلاقتها مع إسرائيل، خاصة ما يتصل بإسواق العمالة، وكذلك بما ستسفر عنه المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بالتعاون الاقتصادي والبيئي الإقليمي من نتائج واتفاقيات وترتيبات مؤسسية خاصة أن حل مشكلة اللاجئين يسهل من إزالة التوتر والحساسيات والعداء بين العرب والإسرائيليين بما يمهد لمشروعات تعاون مشتركة بين العرب والإسرائيليين بما يمهد لمشروعات تعاون مشتركة بين الطرفين في مرحلة لاحقة، كذلك يجب تعويض بعض الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين الذين سبق لهم الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من مساعدات واستثمارات دولية لصالح اللاجئين في الماضي مثل الخدمات التعليمية والصحية.

مجموعات متجانسة

الكاتب الصحفي السوري على عبود:

بدأت منذ عدة سنوات تزداد أعمال العنف ضح المعاجرين واللاجئين في أوروبا وأمريكا الشمالية، ومناطق أخرى في العالم، ومعروفا أن غالبية المهاجرين، وبخاضة في بلدان أوروبا كفرنسا، وألمانيا وبريطانيا والسويد، واضطروا لمغادرة أوطانهم تحت ضغوط اقتصادية وأمنية مختلفة ولم تعد الهجرة الدولية، كما يحلو للبعض تسميتها اختيارية فإذا كانت الحروب الإقليمية والكوارث الطبيعية والحروب الأهلية والمجاعات التي تعم بلدانا كثيرة في العالم الثلث. تدفع بعشرات الألوف للنزوح إلى الدول المجاورة فإن آلافا أخرى لا تعدم الوسيلة في اللجوء إلى البلدان الغنية ودخولها تسللا

أو عبر القنوات الشرعية، ويوجد حاليا في أوروبا وأمريكا الشمالية وكذلك في بلدان آسيوية أخرى كاليابان عشرات الآلاف تنطبق عليهم صفة لاجئ وهؤلاء يتعرضون لأكبر عمليات الاستغلال فتحت ضغط الخوف من الترحيل في أية لحظة، يعملون في شروط صحية سيئة، وبأجور متدنية، ويتعرضون لأعمال عنف دون أن يتجرأوا على الشكوى، أو طلب حماية السلطات الأمنية ويجب ألا ننسى أن المهاجرين أنفسهم، أي الذين دخلوا بطرق نظامية لم يعودو في مأمن، وهم أساسا تنطبق عليهم صفة لاجئين أيضا لأنهم اضطروا إلى مغادرة أوطانهم قسرا.

وأوضح أن أعمال العنف التي بدأت تتصاعد وتتحول من أعمال فردية إلى أعمال جماعية ومنظمة ضد المهاجرين، أو اللاجئين وبخاصة ففي أوروبا أصبحت مشكلة عالمية، وتذكر بأيام النازية والفاشية، وأصبح اللاجئون مهددين وبدأ المهاجرون الذين يعيشون في أحياء معينة كمجموعات متجانسة يشعرون أنهم غير مرغوب فيهم من قبل السكان الأصليين لأن الجميع هناك تقريبا، يحملون المهاجرين واللاجئين تبعات المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.. ويتذكر الجميع كتاب "جي سورمان" الصادر عن دار "فايار" الفرنسية تحت عنوان "في انتظار البرابرة"، ويقصد المؤلف بتعبير البرابرة المعاجرين واللاجئين ومهربي المخدرات والتجمعات والأحياء المتمردة لكثرة مشاكلها، ولانتشار العنف داخلها.

وأكد أن استطلاعات الرأي الرسمية تشير إلى أن أغلبية الشعب الفرنسي تروا أن العنصرية قد ازدهرت في فرنسا خلال العقد الماضي،

ويطالب 92% من الفرنسيين بوقف تدفق المهاجرين لوقف العنصرية، موضحا أن العنصرية ضد الأجانب في فرنسا تشهد مؤخرا مظاهر عديدة، بدءا من اضطهاد المهاجرين في أماكن عملهم سواء في الأسواق العامة أو في المزارع والمصانع وإلى مهاجمة ممتلكاتهم والاعتداء على أرواحهم، ولم تجد الحكومات الفرنسية وسيلة لوقف اضطهاد الأجانب في فرنسا إلا وسيلة هي في حد ذاتها تجسيد لمعنى العنصرية تتلخص في العبارة التالية: الهجرة.. صفر!

وفي بريطانيا وفق عبود، وقعت الكثير من الحوادث العنصرية ضد الأجانب والملونين، ويلقي الصود معاملة سيئة من السلطات وتتكاثر حوادث مقتل الأجانب السود والملونين على أيدي رجال الشرطة، وكانت معضم هذه الحوادث وقود الشتباكات التي تقع بي الحين والآخرر في بريطانيا وغالبا ما تشهد الغارات التي يشنها رجل الشرطة على مراكز تجمعات اللاجئين والمهاجرين الأجانب تجاوز من رجال الشرطة تكون وقودا لاشتعال أعمال العنف، وأن موقف البلدان النامية تجاه اللاجئين، هو الإعلان عن أن حركات السكان الجماعية هي حركات مؤقتة، وأن أية أزمة ستكون قصيرة نسبيا، وقد وضعت المؤتمرات الإقليمية فتي عقدت عن أفريقيا والأمريكتين تعريفات رسمية لمصطلح "اللاجئين " على أساس الاعتراف بأن "لمجموعات المهاجرين هجرة قسرية" حق ظاهري في أي ادعاء بأنهم في وضع يماثل وضع اللاجئين، ورأي أحد مفوضي الأمم المتحدة لشئون اللاجئين ان الأسباب الجذرية لحركة اللاجئين لها علاقة بمجمل قضايا الاقتصاد والتجارة، والديون والعمالة بين الشمال والجنوب

وأدرك مجموعة من الوثائق التي تنشر منذ سنوات الصلة بين قضية اللاجئين والقضايا الأوسع التي تتعلق بالاقتصاد السياسي العالمي، ورأت أن هناك حاجة ملحة لربط عمليات إعاثة اللاجئين بالاحتيادات الإنمائية لسكان البلدان التي تعرض اللجوء، ومن شأن هذا الإجراء أن يؤدي إلى تفادي خطر حقيقي يكمن في إمكانية تحول بلد اللجوء إلى موقع يشهد مزيدا من أعمال العنف، وذلك عندما تفرض حركة اللاجئين أعباء لاتطاق على الأرض الشجيحة وتهدد سبل عيش الشكان المحليين الذين كانوا يعيشون أصلا دون مستوى خط الفقر. وتعتبر البلدان النامية منبع حركة اللاجئين. قد أفرزت منطقة الهند الصينية في فترة الستينيات والسبعينات مليوني لاجئ. أعيد توطين أكثر من مليون لاجئ منهم في أمريكا الشمالية وأوروبا و300 ألف في الصين وبقي 450 ألفا في المنطقة الإقليمية.

وأكد أنه يوجد في الضفة الغربية وغزة 987 ألف لاجئ فلسطيني ويوجد في الأردن 980 ألف لاجئ فلسطيني، ولبنان 313 ألفا وسوريا 492 ألفا، وهذه الإحصائيات عن الفلسطينيين الصادرة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان غير دقيقة، لأن أعداد اللاجئين ينزحون من بلادهم بشبب الحروب والكوارث الطبيعية، والفقر والمجاعة فإن هناك أعدادا كبيرة من اللاجئين الاقتصاديين أو بسبب عوامل اجتماعية أخرة، وهؤلاء يتوافدون بكثرة في أوروبا وأمريكا الشمالية وإلى حد ما في اليابان، ويتجاوز أثر الهجرة الدولية ما تشير إليه الأرقام أو حوادث العنف بكثير فالمهاجرون أو اللاجئون غالبا ما يكونون في ذروة سنوات خصوبتهم، وهم يميلون إلى الأرقام في عدد قليل من المناطق، مما يبرز وجودهم للعيان،

وإحساس الآخرين في أبناء البلد المضيف بالاختلافات الثقافية معهم إلا أن ذلك لا ينطبق على جميع المجتمعات، لن التمييز العنصري ضد فئات معينة من المهاجرين واللاجئين يكتسب طابعا أخطر من ذلك بكثير كالعنف الذي يمارس حاليا في أوروبا وإلى حد ما في الولايات المتحدة ضد المسلمين العرب، مما يشير إلى أن الأزمة لم تعد محلية أو إقليمية، بل تحولت إلى قضية دولية، وعيب أن تعالج ضمن هذا الإطار حتى لا تؤدي مستقبلا في حال استمرار موجات العنف المتصاعدة ضج المهاجرين واللاجئين إلى نتائج وأثار خطيرة على المجتمع الدولى.

الفصل الرابع
الحلول الإنسانية لمشكلة الهجرة للشمال

د. مصطفى علوي أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة:

الحروب الأهلية التي نشبت في السنوات الأخيرة بعد نهاية الحرب الباردة على وجه الخصوص والمجاعات وعمليات التمشيط العرقي الجماعيةوالحكم الدكتاتوري الذي ساد في عديد من بلاد العالم الثالث

أدت جميعها إلى عمليات تنقل وهجرة بأعداد هائلة تشاهده البشرية لأول مرة في تاريخها، وتخشى الدول الغنية، وخاصة أوروبا هذه الهجرات وبعد أن كانت جنة آمنة لكل من يطلب اللجوء السياسى، أصدر "الاتحاد الأوروبى" قوانينه الجديدة التي تكاد تمنع كل هجرة إليه، بعد أن قسمها قسمة حائرة إلى لجوء سياسي، وما أطلق عليه لجوء اقتصادي هكذا نشأت التجارة في بني البشر. لن ينسى ديتليف نوردجارد مندوب "الهيئة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة" بالمجر هذا المنظر طوال حياته: ثمانية عشر جثة متحللة في ثلاجة – لوري وهو يقول مطلقا: كان منظرا فظيعا، ثمانية عشر جثة لا يمكن التعرف على واحدة منها، لأن الوجوه كلها كانت متحللة، كان أصحابها قد اختفوا بعد أن أغلقت عليهم الثلاجة السيارة اللوري من الخارج، وكانوا ضمن 37 سريلانكي أعطى كل منهم 800 دولار أمريكي لسائق اللوري لينقلهم إلى ألمانيا وإيطاليا، وهذان البلدان الأوروبيان هما مقصد كل لاجئ سياسي الآن وكل من يريد هجرة غير

قانونية إلى أوروبا، ويقول البوليس الذي اكتشف الحادثين أن جهاز التهوية قد بوقف عن العمل في الثلاجة– اللوري بمجرد أن ترك السائق بلغاريا.

وأكد أنه في الحادث الثاني، أنزل السائق البغاري السبعة عشرة راكبا سريلانكيا في المجر وقال لهم إنهم قد وصلوا ألمانيا فعادوا إلى نقطة البداية، حيث وجدوا البولي يحقق في وفاة زملائهم الآخرين، وكان السائق قد دخل أحد المضاعم وترك اللوري – الثلاجة في الشارع بحي سكني فاشتكى سكانه للبوليس من الرائحة العفنة الصادرة عنه، ومن جهتهم ذكر السريلانكيون الذي نجوا لمندوب الهيئة العليا للاجئين "إنهم كانوا يريدون اللجوء"، بسبب الصدام العرقي الدامي في جزيرة سريلانكا وصحيح أنهم نجوا من الموت، لكنهم خسروا اللجوء وكل ما يملكون، ولكن.. كيف توصلوا إلى سائق اللوري – الثلاجة؟

وأوضحوا أنهم وجدوا إعلانا بجريدة سريلانكية تصدر في العاصمة كولوكبو لوكالة "متخصصة" في ترتيب "الدخول" إلى أوروبا الغربية، وكان طريقهم اللجوء السياسي غريب، فقد أخذتهم الوكالة إلى موشكو في البداية فقضى بعضهم سنة هناك والبعض الآخر سنتين: يعملون في الحانات والفنادق الجديدة التي ظهرت بعد سقوط الشيوعية وبداية شق الطريق إلى اقتصاد السوق، وقد ادخروا بعض النقود، ثم تحركوا إلى أوكرانيا، وبعدها إلى مولدوفا ثم انتهى بهم المطاف في رومانيا، حيث نظمت الرحلة إلى ألمانيا فانتهى المطاف ببعضهم إلى القبر، أما الباقون وعددهم 19 فقد طلبوا حق اللجوء السياسي إلى المجر بعد اكتشاف جثث رفاقهم

في اللوري – الثلاجة – ورفض لجوء الجميع ومنهم ثلاثة أشخاص معروف أنهم لو عادوا إلى سريلانكا، فسيعدمون في النهاية أعيدو جميعا إلى سريلانكا، وقبض على السياسيين من العالم الثالث الذين يخاطرون بترك أوطانهم، وأدى البحث عن "اللجوء السياسى" إلى ظهور التجارة في بني البشر لتهريب الأشخاص إلى أوروبا الغربية التي ينظر إليها كجنة لكل من يعيش فيها.

وأشار إلى أن حكومات الغرب، تشدد من قوانين "اللجوء السياسي"، تسعى خلال السنوات الأخيرة لفرض عقوبات قاسية على "تجار بني البشر" وتكثف من دوريات حرس الحدود، وبالتالي يجد اللاجئون السياسيون البواب وقد أغلقت في وجوهم، وأصبح اللجوء السياسي محدودا للغاية في أوروبا الغربية، بهذه الطريقة وتعامل إيطاليا – على سبيل المثال لا الحصر – اللاجئين من يوغوسلافيا السابقة، فالبوليس الإيطالي يلقي القبض على اللاجئين على الحدود، ثم يرجعهم! هذا رغم النداءات الموجهة إلى جميع دول العالم بخصوص اللاجئين الهاربين من أقوى الحرب في يوغوسلافيا السابقة، وهناك عصابات تكونت في ألبانيا على سبيل المثال لتهرب الأطفال إلى المدن الإيطالية، حيث تتولاهم عصابات الجريمة المنظمة ليقوموا بكافة الأعمال، وهؤلاء واللألبان من الواضح أنهم يتعاونون، ويعملون مع المافيا للأم المتحدة إلى المتحدة إلى الاتفاق مع إذاعة تيران الحكومية وقدمت برنامجا أخذ يكرر يوميا لبصير الألبان بـ"اللجوء السياسى".

وأضاف: يصل كثير من طالبي اللجوء إلى موسكو حيث يعملون في وظائف متدنية، لأنهم يقيمون إقامة غير قانونية، لادخار بعض النقود، إذا يعتبرون موسكو مجرد محطة للحياة بعد اللجوء السياسي إلى أوروبا الغربية، لذا هناك آلالف الأوربيين الشرقيين والآسيويينن والأفارقة الذين يعيشون بهذه الطريقة في موسكو، أما المحطة الثانية الكبرى بعد موسكو إلى دول أوروبا الغربية بالنسبة للاجئين السياسيين، فهي دول البلطيق الثلاث ليتوانيا لاتيفيا وإيتونيا، حيث يبحرون من هناك بكل الطرق إلى هدفهم ألمانيا.

انهيار الشيوعية

د. محمد السيد سعيد الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية:

مشكلة اللاجئين هي مشكلة القرن العشرين والحادي والعشرين ، وقد زادت تلك المشكلة تفاقما وعاد الإنسان المتحضر المبتكر عشرات القرون القهقري، حيث كانت الدماء تسفك من أجل لقمة عيش أو نقطة ماء!! فالحروب الأهلية والأزمات الاقتصادية الخانقة صارت تقذف بحوالي 10000 لاجئ في المتوسط يوميا وطبقا لتقديرات مفوضية الأمم المتحدة للاجئين يوجد حاليا حوالي 24,5 مليون رجل وامرأة وطفل قفزوا عبر حدود بلادهم ليتحولوا إلى لاجئين، وهذا الرقم يزيد عشر مرات عما كان عليه قبل ربع قرن، يضاف إلى ذلك حوالي 26 مليون فرد يهيمون على وجوههم بسبب القلاقل السياسية والمطارداتت العرقية، وهذا يعني أنه

على مستوى العالم كله فمن بين كل 115 نسمة يوجد فرد قد أجبر على ترك موطنه.

إن هذه الإحصائيات المرعبة لا تحصي إلا الضحايا، ولكنها لا توضح الأسباب التي دفعت بهؤلاء الضخايا إلى هذا المصيير المحزن، وتقول "ساداكو أوجاتا" مسئولة اللاجئين بالأمم المتحدة أن " اللاجئين أحد أعراض أمراض عصرنا"، فالعالم قد أصابه مس من الحمى من أزمة إلى أزمة التي تليها والحروب الأهلية تشتعل بدون توقف وحتى الآن لم يجد المسيطرون على السياسية الدولية الطريقة المثلى للتعامل مع الحكام المستبدين، الذين يسلبون مواطنيهم البقية الباقية لديهم من حقوق الإنسان ويدعون علانية لعمليات التطهير العرقي في ذلك من أجل تثبيت أقدامهم، ومن ثم فلم ير العالم حتى يومنا هذا ما يقدم لهؤلاء البؤساء سوى ما يطلق عليه بالمعونات الإنسانية.

وأشار إلى أن محاولات التصدي مقدما لعمليات التصعيد في العنف مازالت هي الاستثناء وهو ما ينطبق أيضا على القارة الأوروبية وأحدث مثال على ذلك هو غياب أية محاولة جادة سواء بالأساليب السياسية أو العسكرية لوقف حرب الإبادة التي يشنها صرب البوسنة ضد مسلميها، وعلى عكس ما كان يتوقعه الجميع من أن انهيار الإمبراطورية البلشفية سوف يؤديان إلى ربيع جديد للإنسانية في أوروبا إذ بالنتيجة تطهيرات عرقية دامية ومحاولات سافرة لاغتيال شعوب عن بكرة أبيها، وتشير أحدث الإحصاءات إلى أن عدد اللاجئين في أوروبا قد بلغ ستة ملايين وهو رقم لا تفوقها فيه إلا القارة الإفريقية، ويضاف إلى ذلك 2,3 مليون

من المتشردين داخل ما كان يطلق عليه الاتحاد السوفييتى، وأوضح أنه قد بدأت لاوجانتا توصي باتباع استراتيجية مزدوجة فمن ناحية من حق اللاجئين التمتع بالحماية، ولكنت كحالة عارضة وبمجرد انتهاء ظروف الحرب والمطاردة يجب تشجيعهم على العودة "بمحض إرادتهم" إلى أوطانهم وهذا معناه تخفيف الأعباء التي تتحملها تلك البلاد التي دأبت على استيعاب أكثرية اللاجئين، ولكن الفكرة الجديدة لاوجانتا تتطلب ثمنا باهظا من الدول الغنية ماديا وأيضا سياسيا، إلا أن الشيء الذي يدعو إلى الاندهاش الشديد أنه حتى أكبر النجاحات التي حققتها مفوضية اللاجئين في السنتين ونصف السنة الأخيرة، وهي عملية إعادة توطين حوالي 2،هـ مليون لاجئ، نقول حتى تلك العملية سددت مفوضية اللاجئين نفقاتها إلى حد كبير من خلال شيكات بدون رصيد!!.

وشدد على أن الوقاية خير من أية معونة إنسانية، ومن ثم يجب الحيلولة أولا دون هروب البشر من أوطانهم ثم طلبهم اللجوء إلى الدول الخرى، والخبراء من أمثال ساداكو أوجاتا يعرفون على وجه الدقة أنه لا يوجد اهتمام كاف بسياسة للاجئين في المد الطويل، وفي التقرير السنوي الجديد لمفوضية اللاجئين نجد إشارة عابرة إلى المقصود بالوقاية من أجل تجنيب أزمات وحروب جديدة، يقول التقرير إن من أروع الأمثلة هو ما حدث في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية من عمليات جبارة لإعادة البناء والتعمير، وطبعا المقصود هو برنامج مثل برامج مارشال والشعار الجديد الذي رفع في عام 1994 هو "مزيد من التنمية"، وبالفعل قد كتب بعض

المحللين أن الرئيس الأمريكي قد بين من أحداث شاطئ فلوريدا أن الفقر المدقع والشامل لا يؤدي فقط إلى شل حراك من يقاسون من اللجوء، بل الأخطر من ذلك أن يعبئ البقية الباقية من قوى اليأس ويقولون إنه حتى لو تمكنت واشنطن من الإطاحة بفيديل كاسترو بطريقة أو بأخرى، فلن يقف تدفق المحاولات الانتحارية واليائسة للكوبيين والمعدمين للوصول إلى أمريكا أرض الأحلام والإمكانيات غير المحدودة!! ويجدر بنا ألا ننسى أن جمهوريات الكاريبي المعدمة والمثقلة بالديون تعتبر بدون كوبا المصدر الرئيسي للمهاجرين غير الشرعيين إلى الولايات المتحدة.

ويقدر عدد اللاجئين والاقتصاديين "بسبب الفقر أو افتقاد فرص العمل" في أرجاء العالم بأكثر من 100 مليون، وهؤلاء يغادرون أوطانهم بسبب الرعب من الغد المظلم، أما من يطلق عليهم "لاجي البيئة" وهم الذين دمرت البيئة التي كانوا يعيشون في كنفها، هؤلاء يقدر عددهم في العالم بحوالي 500 مليون، وهناك 500 مليون آخرون يعيشون فيما تصنفه منظمة الأغذية والزراعة "الفاو"، على أنها مناطق تواجه أخطار بيئية داهمة، ولا شك أن الصراع حول الأرض المحدودة، بل والمتناقصة، يؤدي في النهاية إلى زيادة التوترات، وعندما تتحول تلك التوترات إلى صراعات دامية، مثل ماحدث في رواندا، حينئذ يقول السياسيون المتحذلقون في الدول الثرية، أن الأمر لا يتعدى كونه صراعات قبلية وعرقية!! ومع كل ذلك فلم تشهد معونات التنمية أي تقدم، إلا وفقط في أحاديث الساسة الغربيين، الذين يدلون بها من مكاتب مكيفة إلى وسائل الإعلام المقروءة والمرئية. ولابد لنا من أن نشعر بالرثاء للعالم الغني الذي يتصرف بهذه

الطريقة مع الدول الامية، في حين أن تقارير الأمم المتحدة نفسها تؤكد أن حوالي 500 مليار دولار تضيع سنويا على الدول النامية كنقص في عوائدها التصديرية نتيجة لسياسة الحماية التي تتبعها الدول الصناعية، بطريقة أو بأخرى، وهو ما يعادل عشرة أمثال ما تحصل عليه الدول المعدمة من معونات تنمية!

وأضاف: كما تقول الأمثلة، إذا لم يأت العمل إلى حيث يوجد الباحثون عه، يذهب الأفراد إلى حيث يوجد العمل وهذا هو ما يحدث بالنسبة للأيدي العاملة في الدول النامية التي تقطع آلاف الأميال من أجل أن تؤدي الأعمال المتدنية، والتي يرفض الرجل الأبيض القيام بها، وتلغي تحويلات مهاجرة الجنوب إلى ذويهم حوالي 67 مليار دولار أمريكيا في السنة، وتعتبر تلك التحويلات، بعد النفط ثاني أكبر مصدر للنقد الأجنبي في دول الجنوب، ويؤكد خبراء الأمم المتحدة مرة أخرى أن تلك التحويلات من الممكن أن تزيد بحوالي 250 مليار دولار سنويان لو لم تتبع الدول الغنية تلك السياسات الفظة بل والعنيفة مع القادمي من الجنوب، ولكن من الواضح أن السياسيين في الدول الصناعية ينظرون إلى تلك المشاكل نظرة سطحية وقاصرة، بل وغير إنسانية فكل حساباتهم تدور فقط عما قد تتحمله خزانتهم من معونات اجتماعية تدفع للاجئين في المراحل الأولى للجوئهم، والحل في نظرهم هو زيادة المتاريس عند الحدود، وإذا كانت الدول الغنية ترغب في وقف تدفق اللاجئين إليها، فالحل بالتأكيد ليس في تعزيز قوى الأمن في الموانئ والمطارات والمداخل البرية

الحل الوحيد هو التعامل مع مشكلة اللاجئين بطريقة إنسانية واقتصادية، وقبل كل شيء دون تعال من الرجل الأبيض.

الباب الثانى
اللجوء السياسي وقانون اللجوء

الفصل الأول
الكيل بمكيالين للاجئين في أوروبا

الباحث د. فتحي عبد الفتاح:

اللجوء السياسي من أقدم الأشكال التي عرفتها البشرية منذ نشوء مفهوم الدولة، وقد عرفت المجتمعات القديمة وحتى قبل نشوء الدولة وفي ظل التجمعات القبائلية والعشائرية العرب الفردى أو الجماعي لبعض الأشخاص أو الجماعات واللجوء إلى مناطق أو عشائر مجاورة هربا من طغيان أو استبداد،

أو سعيا لاسترداد حقوق ضاعت أو نفوذ تبدد ومع تطور مفهوم الدولة الحديثة وتشابك الصراعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية اتسع مفهوم اللجوء السياسي، وأصبح يمثل ظاهرة عالمية تعقد لها المؤتمرات الدولية الكثيرة، وتقدر لجنة وكالة الهجرة واللاجئين في الأمم عدد اللاجئين السياسيين في العالم بأكثر من 24,5 مليون لاجئ سياسى، فاللجوء السياسي بالمفهوم الدولي يشمل أربع فئات رئيسية تقع الشريحة العريضة مها في هؤلاء اللاجئين السياسيين الذين يهربون من مناطق تشتعل فيها الصراعات المسلحة سواء كانت قبلية أم دينية أم عقائدية، وهم ينزحون من بلادهم لفترات قد تطول أو تقصر ترتبط بالظروف القائمة في بلادهم، والتي تمثل خطرا على حياتهم وأرزاقهم، وقد اعتبرت المحكمة الدستورية العليا الألمانية في حكم لها في أوائل السبعينيات حينما عرضت عليها قضية بضع الوف من اللاجئين من تشيللي أيام الانقلاب الدموي للدكتور

يونوشيه ضد الحكومة الديمقراطية لسلفادور الليندن أن اللاجئ السياسي هو كل من يهرب من نظام دكتاتوري قائم في بلده وجاء في حيثيات هذا الحكم أنه بالرغم من أن المهاجرين الذين قدموا إلى ألمانيا لم يثبت أن لهم دورا سياسيا بارزا، وأنهم ليسوا من رجال المقاومة الديمقراطية للنظام إلا أن وجود هذا النظام الدموي في حد ذاته يمثل تهديدا لأمن وسلاة من يريد ممارسة حقوقه الإنسانية الطبيبة وأصدرت المحكمة قرارها بقبولهم كلاجئين سياسيين وإعطائهم حق الإقامة والعمل في ألمانيا.

حقوق الاستضافة

وأشار إلى أنه لو أخذنا بمنطق المحكمة الألمانية تصبح المناطق، التي تدرة فيها صراعات ساخنة أو تعيش ففي ظل أنظمة دكتاتورية قاهرة هي مناطق مصدره للجوء السياسي المشروع، وفقا لهذا المفهوم اعتبر الفارون من وجه السيطرة النازية والفاشية في أوروبا في الثلاثينات وحتى الحرب العالمية الثانية لاجئون سياسيون لهم حقوق الاستضافة في البلد، التي يلجأون إليها كما طبق ذلك على أوسع حركة لجوء سياسي نمت بعد الحرب، وهي الخاصة باللاجئين الفلسطينيين الذين فروا من المجازر التي نصبت لهم على أراضيهم المغتصبة سنة 1948 وأرغموا على ترك ممتلكاتتهم، ولقد أوصت لجنة عوث اللاجئين التي تشكلت في الأمم المتحدة في الخمسينات أن اللاجئين الفلسطينيين، الذين انتشروا في عدد من البلدان العربية والأوروبية والأمريكية في فترة الخمسينيات بأن تتوفر لهم حقوق اللجوء السياسي وتوفير مصادر الرزق والإقامة والمعيشة.

إن هذه النماذج من اللجوء السياسي الجماعي تكررت في بلدان مثل أفغانستان في أعقاب الغزو السوفييتي لها ثم بعد خروج السوفييت واستمرار القتال بين الفرق والجماعات القبلية المتنافية، وكذلك حركة الهجرة واللجوء السياسي الواسع التي جرت في الأراضي اليوغوسلافية القديمة وهاصة في البوسنة وفي الصوما ورواندا، حيث خرجت أعداد غفيرة بالملايين هربا من نيران الحروب القبلية المشتعلة أو الاضطهاد العنصري أو الديني، وقد قدرت الزيادة في طلبات اللجوء السياسي من الجزائريين في البدلان الأوربية في الفترة (1995/1990) بنسب تتراوح ما بين 150 إلى 200% عن ذي قبل. وقد اهتمت دول الاتحاد اللأوربي بهذه الظاهرة أي ظاهرة اللجوء السياسي الجماعي في البدان التي تشتعل فيها نيران الحروب الدينية والعنصرية والقبلية وبقية الاتفاقيات الدولية التي نصت على تنظيم عملية اللجوء الساسي بشكل أكثر تحديدا للمفهوم الواسع القديم لمشروعية اللجوء السياسي.

إن مفوضية الهجرة واللاجئين في بروكسل وضعت قواعد جديدة للجوء السياسي بقصد الحد منه أضحى قبول أي لاجئ سياسي يرتبط بضرورة أن يكون هناك ما يؤكد بوجود خطر مباشر على الشخص نفسه بهديد ياته مع إلغاء كل الأحكام السابقة التي كانت ترى أن المناخ العام في هذا البلد ووجود صراعات مسلحة على أرضه أو نظام متعسف يمثل تهديدا عاما ومبررا لمشروعية اللجوء السياسى، ولذلك بدأت المحاكم الأوروبية ووفقا لهذه الأسس الجديدة تصدر أحكاما كثيرة برفض طلبات اللجوء السياسي والطرد في فترات قصيرة لا تتعدى بضعة شهور بعد إن

كانت القوانين هناك تسمح لطالب اللجووء السياسي بالبقاء فترة طويلة قد تمتد إلى ثلاث سنوات قبل أن تفصل المحكمة في الطلب المقدم والذي غالبا ما يكون بالموافقة.

تهديد أمني

وقال لاشك إن التضييق الشديد الذي بدأت تطبيقه كثير من الدول الأوروبية والأمريكية بالنسبة لعملية اللجوء السياسي تنبع في الأساس من ظروف اقتصادية واجتماعية خاصة بعد تزايد نسبة اللاجئين السياسيين في السنوات الأخيرة نتيجة الأزمات المتعاقبة والصراعات الساخنة في عدد من البلدان في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بل في الأراضي الأوروبية نفسها. وأيضا نتيجة لازدياد نسب البطالة في هذه الدول إضافة إلى الخوف الذي بدأت تعكسه الأوساط الأوروبية الحاكمة من وجود عدد كبير من اللاجئين السياسيين على أراضيها، الأمر الذي يمثل من وجهة نظرها تهديدا أمنيا وثقافيا واجتماعيا لها، وقد بدأت بلدان أوروبية مثل فرنسا وألمانيا وإنجلترا وبلجيكا وهولندا، وإلى حد ما دول مثل السويد والنرويج وفنلدا وكندا في إعادة النظر في كثير من القوانين الخاصة باللجوء السياسي والتي كانت تعتبر في دساتير هذه البلدان أحد الحقوق الأساسية للإنسان، بل وبدأت في طرد بعض المجموعات من اللاجئين السياسيين القدامي تحت دعوى أنهم أصبحوا يمثلون خطرا على أمن البلاد واستقرارها، ولقد كشف هذا الموقف الأخير من جانب دول الغرب المفهوم الخاص للجوء السياسي الذي تبنته هذه الدول، فعندما كان الأمر يتعلق في الماضي باللاجئين السياسيين من بلدان المعسكر الاشتراكي في

شرق أوروبا كانت القوانين تتسع لتشمل الكثيرين الذين يمكن استخدامها سياسيا، والأمر كذلك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي فتحت أبوابها في يوم من الأيام لأي لاجئ سياسي من كوبا أو من دول المعسكر الشرقي أو الصين وبلا قيود أوشروط.

لكن الأمر اختلف تماما بعد ذلك حيث لم تعد هناك فائدة اقتصادية أو سياسية من اللاجئين السياسيين فبدأت سياسة إغلاق الأبواب في وجوههم. مشيرا إلى أن الإحصائيات التي نشرتها الهيئات الدولية المختصة بالمهاجرين واللاجئين السياسيين تؤكد أن 75% من يتواجدون في بلدان العالم الثالث الفقيرة مثل باكستان حوالي 3 ملايين لاجئ أفغاني، وأوغندا وكينيا 2 مليون لاجئ، وزائير لاجئون من رواندا يقدرون بـ2 مليون. أما الدول العربية فقد استضافت طول العقود الماضية قرابة 2 مليون لاجئ فلسطيني، ومعنى ذلك أن الذي يتحمل في الأساس عبء اللاجئين السياسيين ليست أوروبا كما كانت تدعي، بل هي في الساس دول الجنوب الفقير المستنزف، أما النمط الثاني من اللاجئين السياسيين فيتمثل في بعض الجماعات السياسية أو الاتجاهات الدينية والعرقية والذين يلجأون لبعض الدول إما لأسباب عرقية ودينية.

وأوضح أن هناك النوع الثالث من اللجوء السياسي والذي يضطر إليه بعض المفكرين والقادة السياييين هربا من النظم الدكتاتورية القاهرة ودفاعا عن أفكارهم ومبادئهم وقد كان هذا النموذج سائدا في القرون الوسطى بين الكتاب والمفكرين والعلماء المحدثين سواء في أوروبا أو في العالم العربي والإسلامي، وقد هرب كثير من هؤلاء من بعض السلاطين

والحكام تلك الأزمنة ليجدوا مرفأ آمنا لدى بعض الحكام الآخرين الأكثر تفهما وتفتحا لحرية الفكر، مشيرا إلى أن بعض الأئمة والمفكرين الإسلاميين قد عانوا من ذلك ومارسوا الهرب من الطغيان واللجووء السياسي في حماية حكام آخرين من أمثال ابن رشد والإمام الشافعي وابن سينا وابن تيمية والعز بن عبد السلام، وكان فولتر المفكر الفرنسي هو أشهر لاجئ سياسي في القرن الثامن عشر، حيث هرب من فرنسا ولجأ إلى الملك فردريك الأكبر ملك بروسيا في ذلك الوقت، كذلك المفكر الإصلاحي الديني مارتن لوثر، والكاتب الألماني الكبير فردريك شيللر الذي هرب من الجندية ومن طغيان حاكم الولاية الألمانية إلى ولاية ألمانية أخرى هي تايمز جت، كان يحكم هناك ولفجانج جوت المفكر والشاعر المتحرر الذي حول تايمز إلى قلعة للفكر المستنير يلجأ إليها كل مفكر أو كاتب أو مبدع هارب من الطغيان والجبروت في بلده، وفي العصر الحديث نجد نماذج كثيرة لهذا النمط من اللاجئين السياسيين من رجال الفكر والمبادئ من أمثال جمال الأفغاني الذي لجأ إلى القاهرة كون مدرسة فكرية ضد الاستعمار الغربي ومحمد فريد الذي لجأ إلى ألمانيا هربا من الإنجليز وديجول الذي لجأ إلى مصر لتنظيم المقاومة ضد الاحتلال النازي لبلاده وسو لجنساتين الكاتب الروسي الذي ظل لاجئا سياسيا في الولايات المتحدة حتى سقط النظام الشمولي في روسيا. وآخرهم عبد الوهاب البياتي والجواهري الشاعران العراقيان عنهما والقائمة كبيرة في هذا الصدد عالميا وعربيا.

وأكد أن النموذج الأخير للاجئين السياسين فيتمثل في الحكام والقيادات السياسية التي ارتبطت بهم بعد أن أطيح بهم وبنظامهم سواء عن طريق انقلاب عسكري أو هبة شعبية. وهذا النمط من اللاجئين السياسيين لم يعد متواجدا سوى في دول العالم الثالث ولا تحكمه أو تحدد قوانين معينة بقدر ما تعتمد على العلاقات الخاصة بين الزعيم أو الحاكم المطرود وبين البلد الذي يلجأ إليها والتي غالبا ما ترفض تسليمه إلى سلطات بلاده حتى ولو كانت لا توافق على أفكاره وآرائه بينما تعرض عليه في أغلب الأحيان عدم القيام بأي نشاط سياسى، موضحا أنه في كل الأحوال فستظل قضية اللجوء السياسي قائمة طالما ظلت هناك أنظمة دكتاتورية وانقلابات عسكرية ونزاعات عرقية وطائفية وعنصرية.

تقسيم فلسطين

السفير نبيل بدر مساعد وزير الخارجية المصري للشئون العربية الأسبق:

كان من نتيجة إنشاء إسرائيل عام 1948، التشريد الهمجي لنحو مليون فلسطيني من الأراضي العربية التي قامت على مساحتها إسرائيل، التي ترفض رفضا قاطعا إعادتهم إلى أراضيهم أو تعويضهم عن ممتلكاتهم ضاربة عرض الحائط بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول هذه القضية، ويتوزع "لاجئون الـ48" في العديد من الدول العربية، مثل سوريا التي يقدر عدد اللاجئين بها بحوالي 400 ألف فلسطيني والأردن التي يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينين فيها نحو مليون و72 ألف شخص، إضافة إلى 670

ألف فلسطيني قدموا إلى الأردن خلال حرب **1967**، أما لبنان فيبلغ إجمالي عدد اللاجئين الفلسطنيين بها نحو **450** ألف فلسطيني يعيش منهم حوالي **147723** داخل **12** مخيما، بينهم حوالي **131** ألف لاجئ من عام **1948** كما أن هناك عشرات الآلاف من الفلسطينيين الآخرين موزعين بين مصر وليبيا وتونس ودول الخليج وأوروبا، أمريكا الشمالية والجنوبية.

وأشار إلى أن قبل قيام إسرائيل راحت الحركة الصهيونية تهيئ "نقل" عرب فلسطين إلى الأقطار العربية الأخرى حتى قبل الحرب العالمية الأولى، ففي سنة **1911** اقترح ارثر روبين المسئول عن الاستيطان اليهودي في ذلك الوقت شراء أراض بالقرب من حلب وحمص لتوطين الفلاحين الفلسطينيين الذي يفقدون مورد رزقهم نتيجة لبيع الإقطاعيين العرب أراضيهم للمنظمات الصهيونية، موضحا أنه في اجتماع الحزب الماباي سنة **1963** عقد للتحضير لزيارة لجنة بيل قال بن جوريون إنه يجب الاقتراح على اللجنة أنه "لا يوجد خطر أن يفقد العرب أرضهم" نتيجة للاستيطان اليهودى، لأنه يمكن نقلهم إلى شرقي الأردن وبذلك لا يلحق بهم أي ظلم"، وكان بن جوريون من أكبر المتحمسين لفجرة إجلاء الفلسطينيين، وقال إنها ليست سوى تكملة لإجراء طبيعي بدأ يتحقق، ولم يكتف بن جوريون بالدعو لإجلاء الفلسطينيين بل راح يفوض حولها فقد طرح الفكرة على مسؤولين بريطانيين كما ادعى أنه حصل على موافقة الأمير عبدالله على مشروعه، وتبنت الوكالة اليهودية هذه السياسة رسميا في اجتماع عقد **29-19-1936**.

وعندما اقترحت لجنة بيل تقسيم فلسطين عارض بعض الزعماء الصهيونيين أسلوب المقترح لأن الدولة اليهودية كانت تحتوي على عدد كبير من السكان العرب فطمأنهم بن جوريون قائلا: "إن السكان العرب يمكن طردهم أو السيطرة عليهم" بالرشاشات إذا لزم الأمر"، كما يمكن أن نفاوض الدولة اليهودية الأمير عبدالله حول إلغاء التقسيم بإجلاء السكان العرب وضم باقي البلاد للدولة اليهودية مقابل تقديم مساعادت صهيونية لشرقي الأردن، وتبنت لجنة بيل فكرة إجلاء الفلسطينيين إلا أنها سمتها عملية تبادل للسكان، ولم تكن مسألة طرد العرب الفلسطينيين وليدة سنوات الحروب والصراع فحسب ثم انتهت بنهايتها، إنما كانت وظلت مستمرة كجزء رئيسي من مكونات العقيدة الصهيونية إلى الآن، مشيرا إلى أن خطة "الترانسفير" أي الترحيل الإكراهي للفلسطينيين من أراضيهم، وتفريغ الوطن الفلسطيني من مواطنيه، لاستبدال مستوطنين يهود محلهم نفذتها كل الحكومات الإسرائيلية المالية واليمنينة بنفس الحماس، وعلى امتداد السنوات منذ 1948، وحتى الآن، وطبقتها بدأب وقسوة ووعي، فتشرد في أنحاء المعمورة مئات الآلاف من الفلسطينيين عاما بعد عام إثر طردهم من وطنهم، وتراكمت في المهاجر والمنافي تجمعات الفلسطينيين حيث ضاقت بهم وضاقوا بها.

وذكر أن حكومة لبنان تتعامل مع اللاجئين الفلسطينيين من خلال تصنيفهم إلى ثلاث فئات مختلفة تعطي لكل منها مقياسا لشرعية وجودها ومدى صلاحيتها على الأراضي اللبنانية، الفئة الأولى، وهي التي شملها إحصاء اللجن الدولية للصليب الأحمر "والأنروا" في الخمسينات، وهي

مسجلة في سجلات المجيرية العامة للأمن العام ومديرية شئون اللاجئين ولها صفة شرعية الوجود، والفئة الثانية وهي التي لم يشملها الإحصاء الأول برغم إقامتها على الأراضي اللبنانية، وقد تمت تسوية أوضاعها عام 1969 من قببل الدولة، إلا أنها ليسة مسجلة في سجلات "الأونروا"، ووبالتالي لا تستفيد من خدماتها وهي أيضا تكسب صفة الشرعية، أما الفئة الثالثة وتضم عددا من الفلسطينيين الذين أقامو في لبنان بعد حرب يونيو 1967، أو تم إبعادهم من قبل الاحتلال إلى الأراضي اللبناية، وهؤلاء لا يملكون أية ثبوتيات وغير مسجلين لدي "الأونروا" وتعتبر الحكومة اللبنانية إقامتهم غير شرعية.

وتابع: تمارس الأونروا لعبة إسقاط من تشاء من كشوفها وتقليص عدد من يستحقون خدماتها وهذا ما يستدل عليه من خلال عملية حسابية أولية تأخذ الرقم الأدنى لعدد الفلسطينيين، الذين لجأوا إلى لبنان في عام 1948و1949، والذي تجاوز الـ100 ألف لاجئ، كانوا ومازالوا يتزايدون بمعدل نمو مركب مقداره 3% معدل النمو السكاني لدى الفلسطينيين، أينما وجدوا 3% فيكون حينئذ القم الحقيقي للاجئين الفلسطينيين – الدفعات الأولى– بعد قرابة ستة عقود من لجوئهم عاماعلى لجوئهم قرابة نصف مليون لاجئ تقريبا، بينما نلاحظ أن الأونروا لا تعترف في إحصائياتها سوى بوجود 324219 لاجئ على كل الأراضي اللبنانية، يعيش حوالي النصف منهم 169321 في 12 مخيما، بينما يقيم الباقي في المدن والقرى اللبنانية، هذا يعني أن هناك أكثر من 125 ألف لاجئ فلسطيني في لبنان من الدفعات الأولى، وحدها قد اختفت قيودهم

وثبوتاتهم من سجلات الوكالة، وبالتالي من السجلات الرمية اللبنانية للاجئين المصنفين في الفئة الأولى السابقة الذكر والمواصفات، مع ما يحمله هذا المؤشر من مخاطر إسقاط المزيد من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لصالح استمرار تهجيرهم أو تجنيسهم بهدوء.

وذكر أن كتيب دعائي صادر عن الأونروا يقول: ويعيش أكبر عدد للاجئين في الأردن، ومنذ سنة1952، واللاجئون الذين يعيشون هناك وأحفادهم يستحقون الجنسية الأردنية وكل الخدمات الحكومية، ما الذي يعيب هذا القول؟ تريد الأونروا أن تقول إن الفلسطينيين المقيمين في الأردن لم يعودوا فلسطينيين، لأنهم حملة جوزات سفر أردنية، وبالتالي ليس من حقهم التمتع بخدمات الوكالة لأنهم مواطنون أردنيون ويتلقون خدمات حكومية من الحكومة الأردنية، ويدرك اللاجئون الفلسطينيون خطورة إجراءات الأونروا والتي يمكن إيجازها في أن الأونروا هي في حقيقة الأمر منظمة تابعة لصانع القرار الغربي والأمريكي على وجه التحديد والذي يحدد سياستها وبرامجها ليس منقطع الجذور، ولا المصالح عن الرؤية الأمريكية لواقع مستقبل القضية الفلسطينية، وأن الأونروا فيما يتصل باللاجئين الفلسطينيين في الأردن تعزف على وتر حساس يشكل لها مدخلا ومخرجا للتنصل من مسؤولياتها تجاه الفلسطينيين في الأردن، وإن استراتيجية صانع القرار الأمريكي ترمي إلى سحب من كل ماله صلة بفلسطين والفلسطينيين وتجريد الفلسطينيين من الشرعية الدولية، ومن المواثيق التي تعترف بحقوقهم في وطنهم، إضافة إلى أن أمريكا تريد أن تقول

للفلسطينيين لا خيار لكم يا من تعيشون في مناطق الشتات سوى التوطين والوكالة لن تدوم لكم.

وأوضح أنه في 14 ديسمبر 1993، بعد الوعد الذي كان مقررا لإعادة انتشار القوات الإسرائيلية في غزة وأريحا، جرى حدث لافت للنظر في أورقة الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما صوتت 150 دولة لصالح قرار تقدمت به الولايات المتحدة وروسيا والنرويج لدعم ما سمته المشروع "عملية السلام"، وقد نفى هذا القرار، قرارين هامين للمنظمة الدولية ووضعهما على الرف في أفضل الحالات، وهما القرار 194 –حق العودة للفلسطينيين– والقرار245 بالانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، ويكتفي بالإشارة فقط إلى قرار 242و238، وأهمية هذا الحدث أن ما كانت تطالب به إسرائيل بشكل علني وواضح بعد التوقيع على اتفاق أوسلو بضرورة إعادة النظر بالقرارات التي سبق وأن اتخذتها بحق الدولة العبرية.

وتساءل ماذا يحمل اتفاق أوسلو لفلسطينيي الشتات؟ مجيبا بأن المادة 12 من إعلان المبادئ تشيرن تحت عنوان "الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر إلى أن الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي سيقومان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والمثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتي مصر والأردن، من جهة أخرى للنهوض بالتعاون بينهم، وستتضمن هذه الترتيبات حسبما ينص الإعلان، إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق

الأشكال للسماح للأشخاص المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة في 1967 بالتوافق مع الإجراءات الضرورية الفوضى والإخلال بالنظام.

وشدد على أن النص السابق يعني أن هناك فريقين أحدهما، الطرف الإسرائيلي ومعه منظمة التحرير الفلسطينية من جانب والطرف العربي المكون من مصر والأردن من جانب آخر، وأن اللجنة المقترحة حذفت محددا واحدا وهو دراسة أشكال السماح للأشخاص المرحلين من الضفة وقطاع غزة في 1967 فقط، بدخول مناطق الإدارة الذاتية في الضفة الغربية وأريحا، إضافة إلى أن هذا النص لا يتضمن أية إشارة – من قريب أو بعيد – لباقي اللاجئين الفلسطينيين، وفي منتصف إبريل عام 1994 كشف النقاب عن وثيقتين واحدة إسرائيلية وثانية أمريكية تدعو إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية، الوثيقة الإسرائيلية أعدها شيمون بيريز بعنوان "غور السلام"، في إشارة إلى غور الأردن والاقتراحات الزراعية والمالية والسياحية المتعلقة به، وحول قضية اللاجئين يقول بيريز "يمكن حل هذه المشكلة جزئيا عن طريق توطينهم في غور الأردن"، والوثيقة الأمريكية عبارة عن "إعلان مبادئ" اقترحته الولايات المتحدة خلال اجتماعات لجنة التوجيه الخاصة بالمفاوضات المتعددة الأطراف حول الشرق الأوسط والذي انعقد في اوتاوا بكندا يوم 6-2-1994، من أجل مناقشته وإقراره من قبل الدول المشاركة، وقد وردت الإشارة إلى موضوع اللاجئين في الوثيقة الأمريكية مرتين، مرة عند الحديث عن الأهداف العامة، ومرة عند الحديث عن خطة التنفيذ.

قالت الوثيقة الأمريكية أن من أهداف المفاوضات المتعددة: تخفيف مأساة النازحين بسبب النزاع العربي – الإسرائيلي مع التركيز على مشروعات ملموسة لتحسين الظروف المعيشية لكل اللاجئين الفلسطينيين، وفي خطة التنفيذ قالت الوثيقة الأمريكية تطوير مركز معلومات عن أعداد اللاجئين وتقدير التكاليف المطلوبة للحلول المختلفة بخصوصهم والسعي لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية من دون تعصب أو الحكم المسبق على المفاوضات السياسية، وهذا الموقف الأمريكي الفج يدعو إلى التوطين بشكل صريح – يصل حد الوقاحة حين يطالب المشاركين العرب بحث توطين اللاجئين الفلسطينيين دون تعصب.

وأشار إلى أن اتفاق غزة – أريحا لا يحقق في الحد الأقصى إلا توفير حق العودة لحوالي 8/1 اللاجئين الفلسطينيين – بينما سيظل نحو 8/7 إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين حلموا ذات يوم في حل يتيح لهم استعادة ما سلبه العدو الصهيوني من حقوق، يتجرعون أسباب المذلة ودواعي المهانة في المنفى القسري والأبدي، الذي لا نهاية له، وهذه المرة بموافقة وقرار فلسطيني وعربي ودولي لاسبيل إلى مواجهته في المستقبل. فهل من المنطق التضحية بمستقبل 8/7 للاجئين الفلسطينيين.

وأضاف: إن فكرة التوطين تساوي في النهاية إقرار بأحقية الصهيونية في الأراضي العربية الفلسطينية، وتعني توقيعها على اغتصاب فلسطين وتشريد مواطنيها، كما أنها تهدد أوضاع الإستقرار الديمجغرافي الهش في العديد من مواقع التوطين المقترحة– لبنان مثلا– وتفتح الباب أمام صراعات جديدة – ربما تكون بدايتها قرار طرد 30 ألف فلسطيني من ليبيا.

الفصل الثانى
البحث عن المكان الآمن

الباحثة المصرية عزة أحمد:

على الرغم من أن اللجوء قضية قديمة تعود إلى عدة قرون إلا أنها تضخمت في السنوات العشر الأخيرة بدرجة مثيرة للاهتمام، وعلى الأخص تزايد أعداد اللاجئين لأسباب سياسية،

على الرغم من كل التطورات التي شهدتها العلاقات الدولية على مستوى تدعيم التعاون الدولي وجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتكثيف الترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان، ويعرف القانون الدولي اللاجئ السياسي بأنه الشخص الذي اضطر لمغادرة بلاده أو الهروب منها بسبب الاضطهاد أو الخوف على حياته، والتنقل إلى مكان آخر أو دولة أخرى بحثا عن ملاذ آمن وتعرف مواد قانون اللجوء في الولايات المتحدة لهام 1980 اللاجئ بأنه الإنسان الذي يتعرض للاضهاد بسبب الجنس أو العنصر أو الدين أو القومية أو بسبب العضوية في هيئة اجتماعية معينة أو الانتماء لحزب سياسي معين، ولذلك شهد التاريخ على مدى قرون عديدة قيام دول بمنح الأشخاص الذين لايستطيعون العيش في أوطانهم الأصلية لأسباب سياسية أو عقائدية أو ثقافية أو اجتماعية حق الجوء كنوع من الحماية والتعويض.

إذا كان القانون الدولي يؤسس العلاقة بين الفرد والدولة التي ينتمي إليها ويتمتع بجنسيتها على حق المواطنة بما فيه من حقوق أخرى عديدة

أبرزها حق الحماية في داخل دولته وخارجها، وحق التمتع بالإقامة في أي بقعة من هذا الوطن ويمنع على سلطات الدولة نفي أي مواطن عن إقليم الدولة، ولا يجوز كقاعدة عامة – تسليمه إلى دولة أخرى للتحقيق معه في جرائم ارتكبت خارج إقليم الدولة، إضافة إلى الحقوق السياسية الأخرى مثل الحق في الانتخاب والترشيح للمناصب السياسية والبرلمانية والحق في التعبير والانتماء السياسي دون أي تمييز بسبب اللون أو الدين أو الطائفة أو العرق أو غيرها، إذا كانت علاقة المواطن بدولته تقوم استنادا إلى هذه الحقوق مقابل خضوعه إلى سيادة الدولة وسلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية فإن اضطرار أي إنسان للهروب من بلده وطلب اللجوء السياسي إلى دولة أخرى، خوفا على نفسه من البطش والجور يعتبر إخلالا صارخا بتلك الأسس التي تقوم عليها علاقة الفرد بالدولة، وكما أنه يعتبر في الوقت نفسه إخفاقا في دعوات نشر الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان كمعالم رئيسية للتحضر والتقدم.

وأكدت أن الغريب في الأمر أنه على العكس من كل التوقعات التي كانت ترى أن أعداد اللاجئين السياسيين بصفة خاصة، سوف تتراجع في ظل النظام العالمي الجديد الذي شهد تساقط النظم السيوعية التي تميزت بهروب أعداد كبيرة من العارضين السياسيين إلى الخارج، طلبا للجوء السياسي والذي رفع قادته شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأضافوا إلى ذلك إعطاء الأمم المتحدة حق التدخل في الشئون الداخلية للدول لأسباب ودوافع إنسانية، لكن ما حدث هو ازدياد أعداد اللاجئين السياسيين بسبب ما ترتب على غياب القوتين العظميين من الناحية الفعلية

بسبب انهيار الاتحاد السوفييتي وتعليق الولايات المتحدة على القضايا ذات الأولوية للمصالح الأمريكية، مما أدى إلى تفجر الصراعات السياسية واللجوء إلى العنف لتصفية تلك الصراعات، فكانت النتيجة هي اضطرار الملايين الهروب إلى الخارج طلبا للحماية واللجوء والأمن من بطش السلطات أو الجماعات العرقية المعادية، وما حدث في رواندا وبورندي والبوسنة والهرسك وغيرها وما يحدث في بورما والفلبيين، وغيرها من اضطهاد للأقليات المسلحة، إضافة إلى ما تخلفه الصراعات الدموية وانهيار الأنظمة السياسية وانتهاك العديد من النظم الحاكمة لحقوق الإنسان من اضطرار الكثيرين للهروب للخارج طلبا للجوء.

إن اللجوء السياسي بمفهومه التقليدي يحدث أما بسبب الطرد الجماعي أو الفردي من قبل سلكات الدولة أو سلطات الاحتلال إذا كان شعب تلك الدولة يخضع للاحتلال كما حدث للشعب الفلسطيني، ويمكن أن يحدث أيضا في حالة استشعار فرد ما أو مجموعة من الأفراد وقوع خطر أو توقيق عقاب من سلطات الدولة التي ينتمون إليها مما يدفعهم إلى الفرار إذا كانوا داخل الدولة أو لا يعودون إليها إذا كانوا خارجها وحينئذ يطلبون اللجوء.

السؤال الذي مازال يشغل الفقهاء حتى الآن هو ما إذا كان طلب اللجوء يمثل حقا للاجئ يلزم به الدولة المعنية، أم أنه لا يمثل حقا استنادا إلى قاعدة سيادة الدولة على أراضيها، فقد أثارت مسألة قبول الأجنبي خلافا في الفقه، فقد عالج الرعيل الأول من فقهاء القانون الدولي هذه المشكلة أول الأمر بمناسة الخلافات التي قامت بين الدول في أعقاب

اكتشاف العالم الجديد، وكان "فيتوريبا" أول من نادى بتقرير حق الأجانب في دخول أقاليم الدول المختلفة، وذهب إلى أن الدول لا تملك منع الأجانب من دخول إقليمها ذلك لن السيادة الإقليمية التي تتمتع بها الدولة ليست مطلقة، بل يقيدها ما يسمى بـ"الحق العام في الاجتماع والاتصال"، لكن ما حدث فيما بعد من تطور نظرية السيادة الإقليمية وما صاحبه وتلاه من تغيير الأفكار السائدة في شأن الدفاع عن السيادة الدولية والتوسع في سلطاتها والتقليل بقدر الإمكان من القيود التي تترد على هذا السيادة ذلك كله أدى إلى التشكيك في مذهب فيتوريا، وقام كثيرون، وعلى رأسهم "فاتيل" ينادون بأنه يعد تجاهلا لوقائع الحياة الدولية ويدعون إلى اتباع مذهب جديد يكون أكثر ملاءمة للوقائف وأكثر اتفاقا مع نظرية السيادة الإقليمية الذي تتمتع به كل دولة في إقليمها. وذهب فاتيل إلى أن صاحب السيادة في الإقليم يملك حق منع الأجانب من دخول إقليمه سواء كان هذا المنع يشمل كل الأجانب أم مقصورا على بعضهم دون البعض الآخر، وسواء كان هذا المنع مطلقا أم مقصورا على حالات خاصة، وذلك وفقا لما يراه صاحب السلطات محققا لمصلحة الدولة وهي التي لها الاعتبار الأسمى.

وكان لآراء فيتور وفاتيل في هذا الأمر تأثير كبير فيما جاء بعدهما من علماء القانون الدولى، حيث انقسموا فيما بينهم إلى مدرستين مختلفتين إحداهما تنادي بسيادة الدولة، والأخرى تدعو إلى الترابط والتضامن بين أعضاء المجتمع الدولى، وتدعو أيضا إلى ضرورة اهتمام الدولة بالتوفيق بين حقوقها والتزاماتها، وأن عليها أن تبدي كثيرا من التسامح، وأن تبذل كثيرا

من التشجيع للاتصال بين الدول ولإنماء العلاقات بين الدول وعدم سد الأبواب في وجه الأجانب، حيث إن الاتصال بين الدول لايتحقق إلا باتحاد الاتصال بين الأفراد الذين يكونون مجتمعات هذه الدول.

وأكدت أن الدول تأثرت بهذا الانقسام الفقهي بين المنع والتقييد والتسامح بقبول وجود الأجانب على أراضيها تبعا لمجمل أوضاعها السياسية والقانونية الداخلية، ومع التطورات المتسارعة والنوعية التي أخذت تحدث في العلاقات الدولية أخذ الفقه الدولي المعاصر يميز بين نوعين من الأجانب: الذين يرغبون في الإقامة الدائمة والأجانب الذين يرغبون في التنقل أو الإقامة المؤقتة، خاصة وأن القانون الدولي يخول للدولة فيما يتعلق بالفريق الأول من الأجانب ويدخل بينهم اللاجئون السياسيون وغير السياسيين الحق في تقييد إقامتهم أو منعها منعا باتا بشرط عدم التميز بين الجنسيات والأجناس، وذلك لأن للدولة كل الحق في حماية مواطنيها من الأضرار التي قد تسببها لهم إقامة الأجانب الدائمة كحماية سوق العمل الوطني من النافسة أو الحفاظ على الأمن الاجتماعي السياسى.

وأوضحت أنه فيما يتعلق بالفريق الثاني من الأجانب فليس للدولة، وفقا لهذا الرأي، فإنه يحظر عليهم الدخول في إقليمها على وجه العموم إلا إذا اقتضت ذاك أسبابا جوهرية ترجع إلى النظام الاجتماعي أو السياسي فيها أو إلى ظروف فرعية تتصل بأوضاع طارئة في الدولة مثل الحروب الأهلية أو الأوبئة، وللدولة الحق أيضا في أن تمنع في كل الأحوال، دخول

الأجانب خاصة إذا كان هذا الأجنبي يعاني من أمراض معدية، أو إذا كان من المجرمين أو ممن يعتنقون مبادئ سياسية معينة أو كان في وجوده على إقليم الدولة خطر على سلامتها أو سلامة رعايها.

وأشارت إلى أن الأمر يختلف إلى حد ما بالنسبة للاجئين السياسيين الذين يكونون في حالة إضرار قصوى على الحق في الإقامة الدائمة أو المؤقتة بأجل معين لأسباب إنسانية خاصة إذا كانوا سيواجهون خطر الموت أو التعذيب أو الاعتقال أو التشريد بسبب آرائهم أو مواقفهم السياسية في موطنهم الأصلي، وهذا ما يستوجب على الدولة المتواجد فيها طالبو اللجوء السياسي منحه هذا الحق لحمايته من الخطر الذي يتهدده من قبل سلطات الحكم في وطنه الأصلي، لكن هذا الحق لا ينبغي أن للدولة أن تقبل أو ترفض من اللجوء قبول أو عدم قبول تواجد أي فرد أو جماعة من مواطنيهاعلى أراضيها.

وذكرت أنه قد يكون اللاجئ السياسي واحد من أدوات الضغط في الصراع بين الدول، حيث تقبل إحدى الدول بإعطاء حق اللجوء السياسي لأفراد أو جماعات ينتمون إلى جنسية دولة لها معها خلافات أو صراعات سياسية وتلجأ عادة إلى استخدام هؤلاء اللاجئين كورقة للمساومة أو المناورة في الوقت المناسب وهذه الظاهرة أخذت تنتشر مع انتشار الصراعات الإقليمية بغية تحقيق مكاسب سياسيةعلى حساب الدول الأخرى، هذا لايعي أن استخدام اللاجئين السياسيين كورقة مساومة بين الدول هو الدافع السياسي الوحيد لقبول دولة ما إعطاء فرد أو مجموعة من الأفراد حق اللجوء السياسى.

وأضافت الباحثة: فور حصول اللاجئ السياسي على الموافقة القانونية من جانب سلطات الدولة المعنية باعتباره لاجئا سياسيا فإنه يتمتع فورا بكل الحقوق التي يحصل عليها كل الأجانب المقيمين فيها، إضافة إلى درجة مميزة منالحماية وربما بعض المساعدات والمعونات المالية والإنسانية، فالأجانب المقيمون يتمتعون بالعديد من الحقوق القائمة على مبدأ احترام الشخصية الإنسانية فيهم وإبرازها الاعتراف للاجئين بالشخصية القانونية والاعتراف له بحقوقه المكتسبة والاعتراف له بالحرية التي تتطلبها الشخصية الإنسانية والاعتراف له بحق التقاضي، والاعتراف بحقه في الحماية الإدارية للدولة، مشيرة إلى أن الاعتراف للأجنبي المقيم في الدولة بالشخصية القانونية يستتبع الاعتراف له بالأهلية القانونية لإجراء جميع الأعمال القانونية اللازمة للحياة الفردية وللدولة أن تحترم ملكية الأجانب الخاصة، لكن لها أيضا تقييد حق هو الأجنبي في تملك الأموال المقولة إذا كانت الدولة تعاني أزمة مالية أو نقدية، ولها أن تحظر عليهم تملك الأموال العقارية أو تقييدها لاعتبارات تتعلق بالأمن العام أو بالدفاع الوطني.

وتابعت: يجب على الدولة أن تعترف بالحقوق التي اكتسبها الأجانب في الخارج متى كانت هذه الحقوق قد اكتسبت تحت سلطات تشريع معين بطريق شرعي، وذلك مقيد بطبيعة الحال بضروري احترام المبادئ الأساسية في تشريع الدولة ومراعاة الأخلاق العامة والنظام العام فيها. وإذا كانت الدولة ملزمة بالاعتراف للأجانب المقيمين على أراضيها بحق التقاضي، أما محاكمها وحق التمتع بحماية الدولة فإن اللاجئين

السياسيين يحظون بأهمية أكبر من غيرهم خاصة بالنسبة لمسائل الحماية، حيث إنهم عرضة للاعتداء وللانتقام من الأجهزة الأمنية التابعة للدولة التي ينتمون إلى جنسيتها، وأمام هذه الحقوق فإن اللاجئ السياسي عليه واجبات نحو الدولة التي يقيم في أراضيها فعليه الالتزام بسياسة هذه الدولة، وعدم الخروج على الخطوط العريضة لتلك السياسات والالتزام بما هو متفق عليه لحظة منحه حق اللجوء السياسي، وعليه عدم الجهر بمهاجمة سياسيات حكومة بلده الأصلي أو عدم ارتكاب أعمال من شأنها الإساءة إلى سمعة الدولة المضيفة أو تعكر صفو العلاقات مع دولة أخرى. ولن هذا لا يعني تخلي اللاجئ الساسي عن قناعاته ومواقفه، بل عليه عدم القيام بنشاط سياسي بدافع من هذه القناعات يتعارض مع النظام العام في الدولة التي منحته اللجوء أو يسيء لعلاقتها مع الغير.

وخلصت إلى أنه استنادا إلى إعادة سيادة الدولة على إقليمها فيحق لها إبعاد أحد اللاجئين السياسيين الذين سبق له الحصول على حق اللاجئ بالنظام والأمن والآداب العامة في الدولة أو قيامه بأنشطة تسيء إلى علاقاتها مع دولة أو دول أخرى، فإن من حق اللاجئ الاستئناف ضد مثل هذا القرار في محاكم دولة الملجأ، أما إذا ما انتهى الأمر بإبعاده فيجب منحه مهلة معقولة يرتب خلالها لنفسه في بلد آخر، والراجح أنه لا يوجد قيد قانوني دولي حاليها على سلطات الدولة في طرد اللاجئ السياسي سوى الاعتبارات الإنسانية، لكن بالنسبة لتسليم اللاجئ إلى بلده فإن الأمر يخضع لاعتبارات أخرى، فإذا كان الفقه الدولي قد استقر على أن لكل دولة الحق في أن تقوم بتسليم المجرمين، ولها أيضا أن تمتنع عن ذلك

إلا في حالة موضوعوها لحكم معاهدة سبق التوقيع عليها تلزمها بذلك، فإن الأمر لايسري على الجرائم البائسين أو المتهمين بارتكاب جرائم سياسية، ققد استقر العرف الدولي على عدم جواز التسليم في الجرائم السياسية، وقد جاء هذا التصرف نتيجة لتطور الأفكار السياسية والنظم الدستورية خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وذلك التطور الذي أدى إلى تغيير النظرة إلى الجرائم السياسية، ومطالبة الرأي العام في الدول المختلفة بوضع أحكام خاصة بما تميزها عن غيرها من الجرائم العادية.

وذكرت أن مبدأ عدم التسليم في الجرائم السياسية لقي تأييد من الغالبية العظمى من علماء القانون الدولى، وإقرار من الدول فيما جرى عليه التعامل بينها، وإثباتا في المعاهدات التي عقدتها فيما بينها، فمعاهدات التسليم التي تقدت خلال المائة عام الأخيرة، إذا استثنينا عددا ضئيلا منها، والمعاهدات الجماعية، ومشروعات الاتفاقيات الخاصة بالتسليم تتضمن كلها، في العدة نصا صريحا يقضي باستثناء الجرائم السياسية من الخضوع لأحكامها.. وأضافت هكذا يحظى اللاجئ السياسي بقدر الاستهانة به من الحماية الواجبة التي يكفلها القانون، نظرا لأن اللجوء في حد ذاته مسألة استثنائية، ويظل معلقا بحق العودة الذي يؤكده القانون، فالقاعدة أن سلطات الدولة ليس لها الحق في إبعاد أحد مواطنيها، قد تلجأ إلى إبعاد الأجانب المقيمين بها ووفقا لترتيبات معينة لكنها لا تملك حق إبعاد المواطن الذي يتمتع بجنسيتها، وإذا كان هذا المواطن قد اضطر إلى الهروب من بلده، وأراد اللجوء بدولة أخرى حماية لنفسه من

القتل أو التعذيب أو التنكيل بسبب كونه معارضا سيايسيا للسلطات الحاكمة في بلده، فإنه يظل متمتعا بحق العودة، ولايدخل حق التعويض كبديل لحق العودة، فالتعويض يأتي بديلا لمن لا يريد العودة بمحض إرادته.

المكان الآمن

قال د.عبدالله الأشعل ، خبير القانون الدولى:

إن قانون اللجوء هو الذي يعني بحماية طائفة من البشر في وضع إنساني خاص، وقد عرف اللجوء والبحث عن المكان الآمن منذ أقدم العصور كما تمت محاولات متعددة لبلورة قواعد معينة لحماية هؤلاء اللاجئين، ولما كان اللجوء يعني انتقال الفرد من دولته إلى دولة أخرى لأسباب متباينة فقد اختلط اللجوء بطائفة واسعة مما جاوزه في الفاهيم كالمهاجرين والنازحين وغيرهم، ولذلك بالتمييز بين هذه الطوائف جميعا، مما استدعى تطور مفهوم اللاجئ بحيث صار ذلك الشخص المضطر إلى ترك بلده لاعتقاد حقيقي واقعي أو جدي بالخوف من الاضطهاد على حياته أو كيانه بسبب عرقه أو جنسه أو دينه أو رأيه السياسى، ويستطيع اللاجئ أن يفر من إقليمه إلى الإقليم الأجنبي فيسمى اللجوء الإقليمى، كما يضطر إلى اللجوء إلى بعثات أو سفن أو طائرات دول أجنبية موجودة في بلده، فيسمى اللجوء الدبلوماسي، وقد حرص الفقه والعمل الدولي على تطوير وضع اللاجئ وتحديد مفهوم اللجوء وسط الحركة العالمية لحقوق الإنسان، بحيث لا يصير اللجوء إيواء لشخص يفر من العدالة الوطنية أو الدولية، ولذلك حرص العمل الدولي والفقه على الاحتراز في عدد من المزالق بدءا

بحق الشخص في اللجوء، ووصولا إلى قضية تسليمه ومرورا بمراحل متعددة يختلط فيها الطابع الإنساني بالطابع الموضوعي لمركز اللاجئ، وقد جرى العمل والفقه على التمييز بين اللجوء العادي واللجوء السياسي، ولكن دقة التمييز بين هذين النوعين من اللجوء يدفع إلى المزيد من الجهد لتبيانه وتركيزه بغية تطوير مبادئ قانون اللجوء في شقيه، ولئن كان هذا التميز يحتاج إلى تحديد وتوضيح لاختلاط المعايير وتشابك الجوانب وتعقد العلاقات الدولية وتداخل الاعتبارات السياسية والإنسانية، فإن الخلط أكبر من أجلها طالب اللجوء، فقد كانت الجرائم العادية حتى الثورة الفرنسية هي التي تبرر اللجوء ويحظر من أجلها تسليم اللاجئ، ثم انقلب الحال فصارت الجرائم العادية والسياسية هي الأولى بالحماية، ولكن التمييز بين الجرائم العادية والسياسية وجرائم النظام العام الدولي لايزال من الأمور التي تحتاج إلى المزيد من الضبط والتحديد، وأوضح أنه لاشك أن تفاقم مشاكل اللجوء وتزايد عدد اللاجئين الذي يربو على السبعة عشر مليونا معظمهم في العالم الثالث في أفريقيا والعالم الإسلامي، وارتباط ذلك بالاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحروب والصراعات الدولية وأزمة الديمقراطية في العالم الثالث بما تعنيه من عجز الحكومات عن حل المشكلات المجتمعية المعدة هي أسباب جدية للبحث في أركان ظاهرة اللجوء وبلورة قانونها.

وأشار إلى أن مصادر قانون اللجوء تنقسم إلى ستة أنواع، الأول: حيث دحل قاموس القانون الدولي مصطلح الحماية الدولية للاجئين عام 1930 عندما طلبت الجمعية العامة لعصبة الأمم من أجهزة العصبة

المختصة تقديم الحماية السياسية والقانونية اللازمة للاجئين، ومن ثم كانت وثائق ما بين الحربين ثم اتفاقية جنيف 1951 وبرتوكول 1967 بشأن اللاجئين، فضلا عن إقرار النظام الأساسي للمندوب السامي للاجئين عام 1950 هي الأساس الدولي لقانون اللاجئين، أما الأساس الثاني فهو الإعلانات العالمية وهو إعلان الأمم المتحدة للجوء الإقليمي لعام 1967 ثم أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للحوء الإقليمي لعام 1977، والأساس الثالث هو الاتفاقات الإقليمية وهي الاتفاقية الأفريقية للاجئين لعام 1969 واتفاقيات اللجوء السياسي والإقليمي والقانون الجنائي والمأوى في أمريكا اللاتينية منذ نهاية القرن الماضي، وحتى منتصف الخمسينات، أما المصدر الرابع فهو التشريعات الوطنية داخل الدولعلى مستوى الدساتير أو القوانين الأدنى وهي تنصب أساسا على معاملة الأجانب، وبشكل عرضي تعالج قضايا اللجوء، والمصدر الخامس هو تطور وضع الأجنبي والمركز القانوني للفرد واهتمام القانون الدولي بهذا الباب، وأخيرا ازدهار الحركة الدولية لحقوق الإنسان على حساب الاختصاص الداخلي للدول إلى حد كبير، بحيث اتسع نطاق الاهتمام الدولي وصار قيدا جدياعلى سلطان الدولة الداخلى، وإن شاب ذلك اعتبارات سياسية صارحة في بعض الأحيان.

وأكد أن هذه المصادر أوجدت أساسا فقهيا نشطا وحركة دائبة من جانب المنظمات المعنية بحقوق الإنسان عامة وأحوال المهاجرين والعمال واللاجئين وخاصة مكتب المندوب السامي الذي يلعب دورا دبلوماسيا نشطا وهادئا quiet Diplmag، بالتعاون مع الدول لتذليل

الصعوبات والحساسيات القانونية والسياسية والاقتصادية، ولذلك تطورت مهمة المندوب السامي كما تطورت سلطاتته بمضي الوقت، ومن الصعبت ترتيب المصادر الستة السابقة من حيث الأولوية في الأهمية والأثر، فلقد تطورت مبادئ قانون اللجوء خلال عملية اللجوء وطوال وضع اللاجئ ثم حالات انتهاء اللجوء بشكل طبيعي أو باطرد أو بالتسليم، ولايزال بعض هذه المبادئ يتبلور وبعضها الآخر ينتقل من مرحلة إلى أخرى في مدارج الالتزام القانوني، كما أن بعضها الآخر لم يعرف طرقه بعد الانتقال من المرحلة الإنسانية العاطفية إلى المرحلة القانونية.

وأضاف، أما المبادئ التي استقرت حتى الآن بشكل أو بآخر في قانون اللجوء فهي ثمانية مبادئ أساسية وهى:

الأول: هو مبدأ عدم رد اللاجئ، والثانى: منح طالب اللجوء وضع اللجوء المؤقت لحين بحث طلبه، والثالث هو حق الطالب في طلب اللجوء مقابل حق الدولة في البت في الطلب، والرابع: هو القواعد الخاصة بوضع اللاجئ ومعاملته التي تتأرجح بين معاملة الأجنبي ومعاملة المواطن، والخامس: هو التزامات دولة الإقليم ومسئوليتها عن اللاجئ وأنشطته، والمبدأ السادس: هو ضرورة احترام دولة اللاجئ لقرار دولة الإقليم وعدم اعتباره قرارا عدائيا، والمبدأ السابع: حق دولة الإقليم في طرد اللاجئ أو إبعاده لاعتبارات الأمن القومي أو النظام العام أو المصالح الدولية ولكن عدم حقها في تسليمه حصوصا إذا كان لاجئا سياسيا إلى دولته، وأخيرا المبدأ الجديد القاضي بأن قضية اللجوء يجب ألا تكون بين طالب اللجوء ودولة الإقليم وإنما هي بين المجتمع الدولي نيابة عن اللاجئ وبين الدولة.

وذكر أن مشاكل اللجوء ينظر لها كمشاكل المرتزقة وأمن الدول الصغيرة من القضايا الحديثة التي تعاني منها دول العالم الثالث، ولكن طابعها العالمي أساسه التضامن العالمي والترابط بين أفراد الأسرة الدولية، وكلما تلاشت أسباب اللجوء كان من السهل ازدهار مبادئ قانون اللجوء وزيادة فعاليته. وأهم أسباب اللجوء مرتبط بشدة بأوضاع العالم الثلث وهي الصراعت بن دولة والحروب الأهلية وأزمة الديمقراطية والصعوبات الاقتصادية، وأهم المشاكل التي تعترض تطور قانون اللجوء هي ضعف الموارد الاقتصادية للدول الاقتصادية التي يلجأ إليها طالبو اللجوء، وحساسية هذه الدول حول أمنها الداخلى، وحساسية علاقتها مع بعض الدول واستخدام اللجوء أداة في الصراعات السياسية، وتمسك الدول المفرط بسيادتها مما يعوق انسياب القواعد الدولية داخلها.

وخلص إلى أن الاتجاهات الجديدة للنظام الدولي الجديد وانتهاء الحرب الباردة تبشر بالأمل في تطوير قانون اللجوء في مصادره المتعددة السالق الإشارة إليها، فضلا عما قد تساعد عليه هذه الاتجاهات من تقليل دواعي اللجوء، وأهم هذه الاتجاهات تشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان وإشاعة جو الاستقرار والعدل والسلام والتعاون في العلاقات الدولية، ومرونة التعامل مع مبادئ السيادة وعلاقة الدول بالمجتمع الدولي وتسوية المنازعات بالطرق السلمية وازدهار الأوضاع الاقتصادية.

الباب الثالث
اللاجئون الفلسطينيون بين حق العودة وعمليات السلام ومحاولات التوطين

الفصل الأول
قنبلة التسويات السلمية لمشكلة فلسطين

جبريل الرجوب ،مستشار الأمن القومي الفلسطين:
اللاجئون الفلسطينيون هم "القنبلة الموقوتة"، تحت سرير مفاوضات التسوية العربية الإسرائيلية، فعدد اللاجئين الفلسطينيين أكثر من 5 ملايين،

وعودة هؤلاء أو حتى نصفهم – يعني زوال صفة إسرائيل كدولة للشعب اليهودى، خاصة مع وجود 2,3 مليون فلسطيني آخرين على أرض "فلسطين التاريخية" موضع النزاع المتصل منذ 1948، وفي المفاوضات كان "بند اللاجئين" دائما مؤجلا، وبعد مؤتمر مدريد وجدت لجنة اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف، ثم جاء اتفاق أوسلو أواخر 1993، وتم تشكيل لجنة حملت اسم "النازحين"، ولم تتوصل لحلول ذات مغزى حتى الآن عودة وتعويضات معا.

وأشار إلى أنه في مؤتمر مدريد طالبت مصر بإنشاء لجنة "اللاجئين الفلسطينيين"، في إطار لجان المفاوضات المتعددة الأطراف، واعترضت إسرائيل على التسمية، وطالبت بأن تكون لجنة لاجئين عموما، دون قصر على الفلسطينيين، وهو ما يعني أن تشمل مداولات اللجنة حسب الفهم الإسرائيلي – اليهود الذين هاجروا من الدول العربية، وكذلك هجرات الأكراد من العراق وإيران وتركيا، موضحا أن "لجنة اللاجئين" عقدت عددا من الاجتماعات بدأت باجتماعين في العاصمة الكندية أوتاوا "في 13 مايو 1992، 12 نوفمبر 1992" قاطعتها إسرائيل، قبلهما كان قد عقد

اجتماع إجرائي أو للجنة في موسكو يناير 1992، وتتذرعت إسرائيل في مقاطعتها للاجتماعات بوجود فلسطينيين من خارج الأراضي المحتلة، ثم عادت إسرائيل للمشاركة في اجتماعات متقطعة للجنة عقدت في أوتاوا وتونس، ونجحت إسرائيل في تحويل الاجتماعات إلى حلقات دراسية عامة لاتنطوي على معنى التفاوض.

وأكد أنه قد شاركت في الاجتماعات وفود عربية كثيرة في حين تم استبعاد العراق وإيران، ظلت سوريا ولبنان على مقاطعتها للمفاوضات متعددة الأطراف بما فيها قضية اللاجئين. وحرصت بقية الوفود العربية التي حضرت "خاصة مصر والأردن والفلسطينيين"، على تبني موقف متماسك من القضية، واستندت الرؤية العربية على تبني القرارات الدولية الخاصة بموضع اللاجئين، واستند العرب أولا على تعريف الأونروا وكالة غوث اللاجئ الفلسطيني بوصفه الشخص الذي كان مسكنه الطبيعي في فلسطين لمدة عامين على الأقل قبل 1948، والعدد طبقا لسجلات الأونروا يصل إلى 2,5 مليون لاجئ، واستندت الوفود العربية أيضا على قرار الأمم المتحدة رقم 194 المعروف بقرار حق العودة، وينص على أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى بيوتهم، ودفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة. وحسب المصادر العربية فإن عدد هؤلاء يصل إلى 2,8 مليون لاجئ فلسطيني ولا يشمل هؤلاء تلك اللأجيال المولودة في مواطن اللجوء والتي تصل بالعدد الكلي إلى أكثر من خمسة ملايين،

وقد تمسك الوفد الفلسطيني في المتعددة الأطراف بوجوب حق العودة للجميع وحسب الانتحار الطبيعى.

إلا أن إسرائيل – من جهتها – خرجت عن الموضوع، وطالب الوفد الإسرائيلي في ببقاء الأوضاع على حالها، وحمل الوفد الإسرائيلي مشكلة اللاجئين للدول العربية، وطالب بتوطينهم وإدماجهم في المجتمعات التي لجأوا إليها، وحجة إسرائيل أن ما جرى ليس لجوءا، بل تبادلا سكانيا شمل عشرة ملايين شخص في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية وإسرائيل، تعتبر أنها قامت بدورها في حل مشكلة اللاجئين بتوطين اليهود المهاجرين إليها من الدول العربية طوال سنوات ما بعد 1948، ولم تنس إسرائيل أن تطالب بتعويضات عربية لليهود المهاجرين إليها، وقدرت التعويضات بحوالي 15 مليار دولاء مواقف الأطراف الأخرى الدولية في لجنة اللاجئين كانت مانعة إلى حد كبير، وطالبت أمريكا – راعية المفاوضات – بالابتعاد عن الجوانب السياسية والقانونية وقصر القصة كلها على جوانب إنسانية تتعلق بتحسين معيشة اللاجئين ودعم "الأونروا" التي يصل العجز في ميزانيتها السنوية 300 مليون دولار إلى 28,5 مليون دولار.

وأضاف: جاء اتفاق أوسلو لينهي عمليا بحث قضية اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف، وبدأ مسار آخر شاركت فيه مصر وإسرائيل والأردن والفلسطينيون، وتحول عنوان "اللاجئين" إلى "النازحين" هذه المرة!، مشيرا إلى أن الفرق هو: أن النازحين هم هؤلاء الذين غادروا الضفة

الغربية بأعداد تصل إلى مليون و200 ألف وإسرائيل تقول: لا يزيدون عن 200 ألف.

وتابع: اجتماعات لجنة النازحين بدأت في عمان، بعد عام ونصف من توقيع أوسلو في سبتمبر 1993، وآخر اجتماع للجنة عقد في أواسط سبتمبر الماضى، ولم يتفق المجتمعون حتى الآن على تعريف النازح الذي يحق له العودة بمقتضي نصوص أوسلو، وصممت إسرائيل على حصر القضية كلها في جوانب أنسانية تتعلق بلم شمل الأسر وتم الإتفاقعلى لم شمل 2000 عائلة فلسطينية فقط، وأن اتفاق أوسلو كان قد نص على عودة النازحين قبل نهاية العام الجاري 1995، على أن يتواصل بحث موضوع اللاجئين في مفاوضات المرحلة النهائية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وعدم إحراز تقدم في قضية اللاجئين حتى الآن يثير مشكلات ضخمة للأطراف العربية بالذات، ففي الضفة الغربية 430 ألف لاجئ من الأرض المحتلة قبل 1967، وفي قطاع غزة 528 لاجئا يعيش معظمهم في المخيمات، وفي الأردن 850 ألف مواطن من أصل فلسطيني وأيضا، في الأردن 150 ألف فلسطيني بجوازات سفر مؤقتة، وفي سوريا 400 ألف لاجئ منهم 80 ألفا في المخيمات، وفي لبنان 400 ألف لاجئ بينهم 150 في المخيمات، وبقية اللاجئين في أقطار عربية أخرى بجوازات سفر مؤقتة أو حصلوا على جنسية تلك البلدان.. وأشار إلى أن الدول العربية – خاصة الأردن – ولبنان – تتخوف من مشروعات توطين اللاجئين وإدماجهم، والمشكلة شديدة التأثير على التركيب السكاني القلق خاصة في لبنان، وحتى دولة كسوريا يعد وضع اللاجئين فيها أفضل من حيث

المساواة مع المواطنين السوريين، فإنها لا تعطيهم حق الجنسية، وما يتبعه من حقوق سياسية كالمشاركة في هيئات التشريع والتنفيذ

أما إسرائيل، وفق رأي محمد عبدالحليم فتستبعد فكرة حق العودة للاجئين الفلسطينيين تماما، ولو طبقت المعايير الدولية، فإنها تعطي خيار العودة لـ2,5 ملايين فلسطيني، وهو ما يعني أن عدد الفلسطينيين على أرض فلسطين سيصل إلى خمسة ملايين تقريبا، وهذه كارثة على إسرائيل، كما يقول أرنن سوفير أستاذ الجغرافيا السياسية بجامعة حيفا، والسبب: أن معدلات نمو الفلسطينيين سكانيا تبلغ سنويا 3% بالمقارنة بـ1% فقط لليهود، ومن ثم يتفاقم حجم الخطر الديموجغرافي وتكون إسرائيل مهددة "حروب غرف النوم"، بينما هي تكسب في حروب المدافع والسياسة والاقتصاد جميعا.

تحول ديمغرافي

الكاتب نبيل محمود السهلي، باحث فلسطيني مقيم بدمشق:

تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين من القضايا الجوهرية في مفاوضات المرحلة النهائية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل والتي بدأت أولى جلساتها في طابا المصرية في مطلع آيار المنصرم 1996، والتي توقفت عقب صعود الليكود للحكم، وتكمن أهمية القضية بكون خمسين في المائة من إجمالي الفلسطينيين، أصبحوا لاجئين خارج ديارهم وأقيمت إسرائيل تبعا لذلك على نحو (78) في المائة من مساحة فلسطين البالغة نحو (27009) كيلو متر مربع، وأزيلت نحو (400) قرية عربية في الجيل

والنقب والمثلث من الوجود، وأقيم عوضا عنها نحو (400) مستوطنة إسرائيلية تخدم الأهداف الأمنية والديموغرافية في آن واحد، وقد أقيمت المستوطات خلال الأعوام (1948–1935)، وعلي الرغم من طرد إسرائيل لنحو (850) ألف فلسطيني عام 1948 من ديارهم، صمد نحو (156) ألف فلسطيني في قراهم خاصة في الجليل والنقب، فباتوا يشكلون الآن نحو (18) في المائة من إجمالي مجموع السكان في إسرائيل عام 1995، إذ تجاوز مجموعهم (900) ألف فسطيني، جلهم يقطن منطقة الجليل التي تمتاز بالأغلبية العربية، ولا تتعدى نسبة اليهود في المنطقة المذكورة (45) في المائة.

وأشار إلى أن فلسطين غدت بعد انتهاء حرب عام 1948، وانعقاد اتفاقات الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل عام 1949، مقسمة إلى ثلاثة أجزاء هي ما سمي بدولة إسرائيل الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ومن ثم أصبح العرب الفلسطينيون الذين كان يقيمون ضمن إطار دولة واحدة، موزعين في دول عديدة وتبعا لذلك قسم الفلسطينيون إلى فئات أربعة أولها، العرب داخل الخط الأخضر، وهم الفلسطينيون العرب الذين ظلوا في الأراضي التي أقيمت عليها الدولة العبرية، وثانيها، سكان الضفة الفلسطينة وقطاع غزة الأصليون، وهم سطان هذه المناطق الذين كانوا يقيمون فيها قبل عام 1948، ولم تتعرض أراضيهم للاحتلال ولم يجبروا على النزوح منها، وثالثها، اللاجئون الفلسطينيون وهم موضوع دراستنا هذه، إذ وقعت أراضيهم، قراهم وديارهم تحت الاحتلال الإسرائيلي عام 1948، واضطروا تحت ضغط المجازر الإسرائيلية للهجرة عنها وأقاموا في

المناطق الناجية من الضفة والقطاق، وكذلك في الدول العربية المجاورة لفلسطين وبخاصة الأردن، سوريا، ولبنان، ورابعها، الفلسطينيون في المهجر، وهم الفلسطينيون الذين دفعهم سوء الأوضاع الاقتصادية في الدول التي أقاموا فيها عام **1948** مباشرة للهجرة إلى الدول العربية ذات الجذب الاقتصادي، خاصة دول الخليج العربي، وإلى الدول الأجنبية المختلفة.

وأوضح أن التساؤل المطروح ما هو حجم المشكلة، وما هي حقيقة الواقع الديموغرافي للاجئين الفلسطينيين بعد نكبة عام **1948**؟ أسئلة عديدة سنحاول من خلال عرضنا الإجابة عليها، فمن العروف أن الإحصاءات المختلقة، الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة وغيرها، حددت مجموع اللاجئين عام **1948** بنحو (**850-900**) ألف لاجئ فلسطيني، ارتفع مجموعهم نتيجة مجددات النمو المعروفي والمتمثلة بمعدل الزيادة الطبيعية، الذي يزيد عن (**3,5**) في المائة سنويا ارتفع مجموعهم إلى نحو (**3172641**) لاجئا فلسطينيا في يونيو من عام **1995**، يقطن نحو (**1288197**) لاجئا في الأردن أي نحو (**40,6**) في المائة، في حين تستأثر الضفة الفلسطينية بنحو (**517412**) لاجئا، يشكلون نسبة (**21,5**) في المائة، ويسكن سوريا حوالي (**337308**) لاجئا فلسطينيا في حزيران **1995**ن يشكلون نسبة تقدر(**10,6**) في المائة من إجمالي اللاجئين في العام المذكور، في حين استقبل لبنان نحو (**346164**) لاجئا فلسطينيا يشكلون نسبة تقدر (**10,9**) في المائة من اللاجئين، إضافة لذلك هناك آلاف اللاجئين الفلسطينيين غير مسجلين في سجلات وكالة

غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) لأسباب مختلفة، ومن بين هؤلاء الفلسطينيون في العراق والذين يبلغ مجموعهم (**40**) ألف فلسطيني غالبيتهم من قرى قضاء، حيفا، بع، عين غزال، طنطورة، كفر لام، عين حوضن إجرام، وغيرها من قرى القضاء المذكور.

وذكر أنه الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه هناك نحو (**31,3**) في المائة من إجمالي عدد المسجلين في الأونروا في حزيران **1995** والبالغ نحو (**3172641**) يقطنون نحو (**50**) مخيما منتشرة في الأردن وسوريا ولبنان والضفة وقطاع غزة، في حين يقطن خارج المخيمات نحو (**68,7**) في المائة من إجمالي مجموع اللاجئين المسجلين. وتتفاوت النسب المذكورة بين دولة عربية مضيفة للاجئين وأخرى، مشيرا إلى أنه في الأردن يقطن المخيمات الفلسطينية القائمة نحو (**18,5**) في المائة فقط في حين يقطن المدن الأردنية (**81,5**) في المائة من إجمالي مجموع اللاجئين الفلسطينيين هناك، وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى أن الفلسطينيين يشكلون غالبية السكان في الأردن فإضافة إلى مجموع اللاجئين في الأردن، هناك آلاف النازحين من الضفة وقطاع غزة خلال عام **19667** وبعده، قد بلغ مجمع النازحين الفلسطينيين بناء على الإسقاطات السنوية نحو (**1,4**) مليون نازح فلسطيني غالبيتهم يقطنون في المملكة الأردنية الهاشمية.

وشدد على أن في لبنان يقطن نحو (**50,8**) في المائة من إجمالي مجموع اللاجئين في المخيمات الفلسطينية، ونحو (**49,2**) في المائة في المدن اللبنانية المختلفة، أما في سوريا فقد قطن المخيمات الفلسطينية فيها نحو (**24,7**) في المائة من إجمالي عدد الفلسطينيين، ولا تعتبر وكالة الغوث

مخيم اليرموك الذي يقع على بعج 3 كيلو مترات جنوب دمشق مخيما معترفا به، إذ يشتمل هذا المخيم على أكثر من (100) ألف فلسطيني ضمن حدود البلدية القديمة وبشكل عام يقطن دمشق والمخيمات فيها نحو (77,6) في المائة من إجمالي المسجلين في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، أما مخيمات الضفة الفلسطينية فقد استأثرت بنحو (25,5) في المائة من نحو إجمالي مجموع اللاجئين منها والبالغ نحو (517412) لاجئا في حزيران 1995، في حين قطن المدن والقرى الفلسطينية في الضفة نحو (74,5) في المائة من إجمالي مجموع اللاجئين، وفي قطاع غزة قطن المخيمات الثمانية الموجودة هناك نحو (53) في المائة من إجمالي اللاجئين في قطاع غزة، في حين قطن الآخرون من اللاجئين في مدن القطاع المختلفة.

وقال: في لبنان يعاني اللاجئون الفلسطينيون، من عدم إمكانية دخول سوق العمل اللبناني نتيجة القوانين التي منعت الفلسطينيين من العمل في نحو (67) مهنة مختلفة، ولذلك ارتفعت معدلات البطالة بين اللاجئين الفلسطينيين هناك إذ وصلت إلى أكثر من (50) في المائة، وازداد الأمر سوءا بالنسبة للفلسطينيين في لبنان بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينة ومؤسساتها الاقتصادية المختلفة إذ كانت تلك المؤسسات تستحوذ على جزء مهم من العامالة الفلسطينية في لبنان، فضلا عن ذلك تراجعت خدمات الأونروا المقدمة للفلسطينيين في المخيمات الفلسطينية في لبنان وخارج المخيمات أيضا، وذلك كنتيجة مباشرة لتراجع حجم الموازنات المخصصة، وفي سوريا يختلف الوضع تماما عن الفلسطينيين في لبنان إذ

ساعدت القوانين السورية باندماج اللاجئين الفلسطينيين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية هناك، فيحق للفلسطيني العمل في كافة مناحي الحياة في سوريا شأنه في ذلك شأن المواطن السوري، وذلك على الرغم من احتفاظ اللاجئ الفلسطيني بهويته الفلسطينية فيدخل الفلسطيني كافة النقابات السورية ويرشح إلى رئاستها، وللفلسطيني الحق في التنقل والملكية داخل سوريا، ويحق له أيضا وثيقة سفر، ويتم تجديدها في سفارات سوريا في دول العالم المختلفة.

وأوضح أنه نتيجة لتلك القوانين التي تساوي الفلسطيني بالسوري في التقاضي والتعليم والعمل، ارتفعت نسب التعليم العالي عند اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، واستطاع الفلسطيني تبعا لذلك الحصول على فرص عمل مناسبة ولم تتعد معدلات البطالة عند الفلسطينيين في سوريا حسب إحصاءات المجتب المركزي للإحصاء الفلسطيني (10%) مقارنة بـ(50%) في الضفة والقطاع ولبنان، وبالنسبة للاجئين الفلسطينيين في الأردن ونتيجة الجنسية الأردنية التي حملوها وكذلك جواز السفر الأردني، فلا تمايز في العمل والحقوق، ولذلك فالمعدلات السائدة سواء من جهة التنمية البشرية أو المؤشرات الاقتصادية فإنها تنطبق على الأردني والفلسطيني اللاجئ، على حد سواء في مقابل ذلك فإن الفلسطينيين المقيمين في الأردن منذ عام 1967 ومن سكان الضفة والقطاع، باتوا يحصلون على جوزات سفر لمدة سنتين أو خمس سنوات، وقد طبق هذا الإجرء الأردني منذ عدة سنوات، وذلك يعد قرار فك الارتباط الذي اتخذه الأردن، بين الضفة الغربية والشرقية.

وأكد أن هيئة الأمم المتحدة أصدرت قرارات عديدة تقضي بوجوب عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم مع التعويض للذين لا يرغبون العودة، ورفضت السلطات الإسرائيلية تنفيذ القرارات الدولية ومن بين هذه القرارات، القرار رقم (194) الذي صدر في الحادي عشر من كانون أول عام 1948، وكذلك القرار رقم (302) الصادر في الصادر من ديسمبر عام 1949، كما رفضت القرار رقم (394) الصادر في الرابع عشر من ديسمبر عام 1950، والقرار رقم (512) الصادر في السادس والعشرين من كانون الثاني 1952، والقرار رقم (720) الصادر في السابع عشر من تشرين ثاني عام 1953، والقرار (818) الصادر في الرابع من يناير عام 1954، والقرار رقم (916) الصادر في الصادر عشر من يناير عام 1955، ورفضت القرار رقم (1018) الصادر بتاريخ الثامن والعشرين من فبراير لعام 1957، وأخيرا القرار رقم (1351) الصادر في الثاني عشر من ديسمبر عام 1958.. مشيرا إلى أن تلك القرارات الدولية لم تنفذها إسرائيل ولم تضغط الشرعية الدولية لجهة تطبيقها لوضع حد لمأساة الشعب الفلسطيني وخاصة للاجئين منه الذين باتوا يشكلون إضافة إلى النازحين الفلسطينيين الذين شردوا من ديارهم في الضفة والقطاق نحو (65) في المائة من إجمالي مجموع الفلسطينيين البالغ (7,1) مليون فلسطيني في نهاية العام المنصرم 1995.

وأضاف: لقد مضى قرابة ستة عقود على تهجير الفلسطينيين من ديارهم في الجليل والساحل والمثلث والنقب، كما مضى نحو أربعة عقود على طرد الفلسطينيين من ديارهم في الضفة والقطاق، هؤلاء الذين لهم

حقوق تاريخية وسياسية واجتماعية وإنسانية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار واهتمام القوى الدولية ومنظمات الأمم المتحدة لوضع حد لمأساة هذا الشعب العربي الذي عانى من السياسة السكانية الإسرائيلية التي طالت نحو ثلثي الشعب الفلسطيني، وأن ما ورد في اتفاقات لأوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل لا يعيد قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى مرجعيتها الشرعية الدولية المحدودة وذات الصلة، أي إلى القرار (194) وفقرته الرقم 11 تحديدا، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 12/11 1948، كذلك تكفل قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة للاجئين الفلسطينيين مكانة اللاجئ من الناحية القانونية، وهذا تحديد سياسي يترتب عليه بأن اللاجئين ليسوا أفرادا، بل جماعة تنتمي إلى أصل انسلخت عنه لأسباب قاهرة ولهم هوية توحدهم مع هذا الأصل بما يمنحهم –كأساس – حق العودة إلى دياره واستعادة ممتلكاتهم مع إمكانية اللجوئ إلى التعويض الذي هو جزء من الاعتراف والإقرار الرسمي والعلني بحق العودة وليس بديلا عن هذا الاعتراف.

وتابع: هذا ما يجسده القرار (149) الذي يتضمن عنوانه ثلاث قضايا من بينها تقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم الذي ربط قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة القرار (273) للجمعية العامة في 1949/5/11، وكانت تؤكد عند تجديد توكيلها أن تمول الأونروا القرار (302) بتاريخ 1949/12/18، وكانت تؤكد عند تجديد توكيلها أن تمول الأونروا ونشاطاتها لا يجحف بحق العودة الذي تضمنها القرار (194)، إن الأونروا جهاز يرسخ مكانة للاجئين القانونية السياسية من خلال التعاطي

معهم كجماعة (الإعاشة حق للاجئ تعريفا ولا تقتصر على المعوزين منهم، وكذا الأمر بانسبة لخدمات التعليم والصحة)، ومنحهم بطاقة اللاجئ وإنشاء مهيمات للاجئين كوحدات متميزة عن محيطها، وقائمة خارج مسئولية الدول الموجودة فيها بالمعني الخدماتي وليس السيادي.

وشدد على أنه حتى يتسنى للطرف الفلسطيني الممثل بالسلطة الوطنية الفلسطينية حل قضية اللاجئين الفلسطنيين بشكل عادل، لابد له من العمل الجاد للعودة إلى إظهار المرجع الأساسي لحل قضية اللاجئين الفلسطنيين بشكل عادل لابد له من العمل الجاد للعودة إلى إظهار المرجع الأساسي لحل قضية اللاجئين، والمتمثل أساسا في القرار (194) إلى واجهة الأداء التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين الذين يؤكدون ضرورة حل قضية الاجئين عبر التوطين والتأهيل وإلغاء حق العودة، وبعض التعويضات لبعض الأسر الفلسطينية تقوم بدفعها أطراف دولية وعربية، ويبقى الحل تبعا لذلك خارج حدود ما يسمى "الدولة العبرية"، ولا خلاف في هذا الوجه الإسرائيلي بين العمل والليكود.. كما بالنسبة لقضية اللاجئين الفلسطينيين أسقطت اتفاقات أوسلو المرجعية الشرعية الدولية لقضية النازحين الفلسطينيين خلال عام 1967، وما تبع ذلك من عمليات طرد إسرائيلية، طالت الآلاف من الفلسطينيين، أي أن قرار مجلس الأمن (237) الصادر بتاريخ 1967/6/14 عن مجلس الأمن لم يكن مرجعا لحل قضية النازحين الفلسطينيين في اتفاقات أوسلو المذكورة.

وقال: من المعروف أن القرار المذكور يحدد التعامل مع النازحين الفلسطينيين كجماعة وليس كأفراد أو فئات على قاعدة انتقائية، وينص القرار المذكور بوضوح على العودة غير المشروطة ويدعو القرار إسرائيل إلى تسهيل هذه العودة، ومن ناحية أخرى لم يعالج اتفاق أوسلو قضية النازحين بشكل مستقل، بل تتعاطى معها تحت عنوان جامع، يضم أربعة أطراف (مصر، الأردن فلسطين، إسرائيل)، وتعالج من بين مسائل أخرى قضية النازحين على أساس فردي وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أنه تم أكثر من لقاء بين الأطراف المذكورة، ولم يظهر من خلال اللقاءات المذكورة أي تعريف للنازح الفلسطيني، إذ تشبث الطرف الإسرائيلي بأن عودة مئات الآلاف يهدد بإحداث حالة من الفوضي يمكن أن تهدد عملية السلام، نظرا إلى ضعف البنية التحتية والوضع الاقتصادي في الضفة والقطاع مما يحول دون استيعال الوافدين الجدد، ولا يتعدى الرقم الإسرائيلي للنازحين (200) ألف نازح ستنظم السلطات الإسرائيلية عودتهم على دفعات، وعلى مدى زمني آخذة بعين الاعتبار، قضية الأمن الإسرائيلي وأظهرت إسرائيل استعداد لعودة 4آلاف نازح سنويا ولاعتبارات إنسانيةكما زعمت، مما يستغرق في حال اعتماد الرعم الإسرائيلي الأقصى ودونما احتساب للزيادة الطبيعية التي تزيد على(3,5) في المائة سنويا بين النازحين.. خمسون سنة تقريبا.. وهنا لابد من الإشارة بأن مجموع النازحين قد تجاوز الـ(1,4) مليون نازح فلسطيني يتضاعفون كل عشرين عاما.

وأكد أن إسرائيل ترفض من حيث المبدأ التعاطي مع قضية الاجئين والنازحين بناء على أي مرجعية شرعية دولية، وتأسيسا على ذلك تحاول إسرائيل إلغاء المكانات الثلاثة التي تجسد هذه المرجعية للاجئ –الأونروا– المخيم، والإطار التفاوضي هو المرجعية، وما يتوصل إليه هو الحل، وهو ثنائي المسار بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل الدول المضيفة للفلسطينيين على حدة، كل مشار مستقل بآليته ونتائجه ولا يحتاج إلى مصادقة الفرقاء الآخرين بما في ذلك الطرف الفلسطيني، وتتمحور التصورات الإسرائيلية لحل قضية اللاجئين في كافة المسارات وبكافة الاتجاهات حول شقين أساسيين، التوطين والتعويض في بعض الحالات، أي دراسة وحل القضية على أنها قضية أفراد وليست قضية شعب كما أقرتها الشرعية الدولية، وتعتمد إسرائيل في موقفها وبناء تصوراتها أنها إزاء حل قضية اللاجئين والنازحين على عوامل متتعددة، أهمها الهيكلية التفاوضية القائمة التي لا تستند إلى مرجعية الشرعية الدولية ذات الصلة، القرار رقم (194) والقرار رقم (237) لعام 1967، ومن العوامل الأخرى ضعف التنسيق العربي وفي عالب الأحيان فقدانه.

وبالنسبة لقضية النازحين التي أجل البت فيها إلى مفاوضات المرحلة النهائية أيضا، فإن إسرائيل تستبعد من حيث المبدأ عودة أولئك النازحين المدرجين ضمن لاجئي الـ(48) الذين كانوا في الضفة والقطاع قبل عام 1967 وغادروها، وذلك على خلفية الموقف الإسرائيلي بتصفية ملف اللاجئين بالتوطين، مما يستتبع توطين الفئة المذكورة، كما تعارض إسرائيل عودة سكان القدس الشرقية، وذلك في سياق المساعي الإسرائيلية

المتواصلة إلى تهويد المدينة عبر التفوق الديموغرافي لليهود فيها، وباعتبار القدس الموحدة عاصمة الدولة العبرية، إضافة إلى ذلك تمانع إسرائيل عودة الفلسطينيين الذين ينتمون إلى قرى وأراض صادرتها السلطات الإسرائيلية أو بنت عليها مستوطنات، وذلك انطلاقا من تجنب إدخال عناصر ضغط إضافية على مسألة المستوطنات التي تسعى السلطات الإسرائيلية للاحتفاظ بها أو بطالبيتها، فضلا عن الذي تقدم تمانع السلطات الإسرائيلية من عودة الذين نفذوا عمليات عسكرية ضد إسرائيل أو المصنفين خطر أمنيا، تمشيا مع سياسة الطرد الإسرائيلية.

وأشار إلى أن طوال نحو نصف قرن ومنذ نصف قرن منذ أن وجدت قضية اللاجئين الفلسطينيين كإحدى النتائج الرئيسية لنكبة عام 1948، كانت إدارة الرئيس "دوايت ايزنهاور" الإدارة الأمريكية الوحيدة، التي اعتبرت إعادة جزء من اللاجئين الفلسطينيين إلى مناطقهم التي هجرو منها هو الحل العادل للمشكلة وإقامة السلام في المنطقة، وقد استند الرئيس ايزنهاور في موقفه هذا على دراسة وضعها "رشادر كرافت وجاك هيمر وعن منطقة الشرق الأدنى، ووضع المخطط لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عام 1955، وخلاصته أن جموع اللاجئين الفلسطينيين فى العام المذكور هو نصف مليون ونيف يشكلون نحو (150) ألف أسرة تعيش في المخيمات الموزعة بين الأردن ولبنان وسوريا وغزة، وإعادة (100) ألف لاجئ في المرحلة الأولى عام (1956-1957)، وفي المرحلة الثانية أيضا (100) ألف لاجئ عام (1959-1960)، وأن يتقاضى

أصحاب الأملاك الفلسطينيين والذين لا يرغبون بالعودة تعويضا عن أملاكهم، وأن يتم توطين (160) ألف فلسطيني في سوريا و(125) ألف في الأردن، وكذلك يقضي هذا المخطط بضرورة أن يتم إنشاء صندوق بإشراف هيئة الأمم المتحدة لتوطين اللاجئين الذين لا يعودون في مستوطنات معينة، ويخصص لكل أسرة فلسطينية قطعة أرض زراعية.

وأوضح أنه في عام 1969، وضعت اللجنة الأمريكية التي يتزعمها سايروس فانس وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق، مشروعا لتوطين اللاجئين الفلسطينيين، الذين كان عددهم آنذاك 678 ألفا في الأردن و(236) ألفا في لبنان و(144) ألفا في سوريا، و(280) ألفا في غزة، وينص المشروع المذكور على إنشاء صندوق دولي (3 مليارات دولار أمريكي) لتوطين (700) ألف في الأردن و(500) ألف في سوريا، وتفريغ لبنان من اللاجئين الفلسطينيين كما تدفع تعويضات لأصحاب الأملاك وفقا للجداول التي وضعتها لجنة التقديرات عام 1950 وتسهم في دفع الأموال كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية، وفي عام 1973 أدخل "هني كيسنجر" تعديلات على المشروع المذكو، بحيث يتم توطين ثلثي اللاجئين في الأردن والثلث الباقي في سوريا، وتدفع التعويضات لأصحاب الأملاك التي استولت عليها إسرائيل، وفي عام 1987، وضعت إدارة الرشيس رونالد ريدان مشروعا لحل قضية اللاجئين ينص على إنشاء صندوق دولي لتوطين اللاجئين في الأردن وسوريا، حيث تقام لهم مستوطنات حديثة تدفع تكاليفها من الصندوق الدولي بإشراف لجنة تعينها هيئة الأمم المتحدة، أما أصحاب الأملاك فتدفع لهم تعويضات

عن أملاكهم تحدد قيمتها لجنة دولية من الخبراء، ولم تأخذ الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة المشاريع الأمريكيةعلى محمل الجد، وبقيت مجرد مشاريع وتصورات أمريكية فقط لا يوجد لها بعد تطبيق وفي المفاوضات بين العرب وإسرائيل، تحاول الإدارة الأمريكية عبر خطابها الموجه للأطراف بأن كافة القضايا يجب أن تحل على طاولة المفاوضات، ومن بينها قضية اللاجئين الفلسطينيين، أي أن المرجعية الأولى للحل هي المفاوضات، وبذلك سيبقى ملف اللاجئين من أكثر الملفات سخونة سوء في المتعددة الأطراف، أو في مفاوضات المرحلة النهائية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

وذكر أن حل قضية اللاجئين حل عادل لابد من استنهاض وتحسين الشروط الكلية للمواجهة، وهذا يقع على كاهل السلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده مفكريه، أدبائه، باحثيه وكافة الشرائح المختلفة، ويترتب على ذلك، التمسك بقرارات الشرعية الدولية باعتبارها الأساس لحل قضية اللاجئين بالذات القرار (149) وضمنه حق العودة الذي يستند إلى الالتزام به قرار قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة (273) وقرار تأسيس وكالة الغوث (203) والذي تتأسس عليه القرارات المتعلقة بالحقوق الثابة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير، وفي هذا السياق لابد من التمسك بالقرار (237) الصادر عن مجلس الأمن القاضي بعودة النازحين الفلسطينيين بدون شروط مسبقة، ورفض أي محاولة لضم قضية النازحين باعتبارها محاولة مكشوفة

لإلغاء وتهمييش محاولات الضغط لتطبيق القرار المذكور، فضلا عن تهميش قضية النازحين.

وكما يترتب على الفلسطينيين بكافة أماكن تواجدهم رفض مشاريع تصفية الأنروا وإنهاء خدماتها وتحويل صلاحيتها وموظفيها إلى قطاع غزة والدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين، لأن ذلك يشكل مدخلا لإنهاء شخصية اللاجئ التي كانت تمثله المنظمة المذكورة ولو بشكل مؤقت لحين تطبيق حق العودة الذي نص عليه قرار (**194**) لعام **1948**.. ويترتب على ذلك أيضا رفض شعبي ومؤسساتي فلسطيني للمساس بوضع المخيمات والتصدي لمشاريع تصفيتها أو نقل اللاجئين منها في إطار ما يسمى بمشاريع التأهيل، وفي ذات الوقت لابد من العمل من أجل تحسين ظروف معيشة سكان المخيمات المذكورة، وإضافة لذلك لابد من التمسك بإظهار قضية اللاجئين لكونها قضية موحدة بين الوطن والشتات، وهذا يتطلب وضع برامج وخطط عمل تأخذ بعين الاعتبار الانسجام في الداخل ومختلف مواقع الشتات، في هذا الإطار يلعب التحرك الشعبي الفلسطيني وسط اللاجئين الفلسطينيين تحت شعارات العودة والتشبث بالحقوق التي أقرتها الشرعية الدولية، دورا هاما في إبراز قضيتهم وحلها بشكل عادل، ومن شأن حركة جماهيرية فلسطينية في فلسطين والدول المضيفة للاجئين، سوريا، الأردن، لبنان، والمهجر وخاصة الولايات المتحدة، تأخذ بعين الاعتبار البعد العربي لقضية اللاجئين، من شأنها توليد ديناميكية معينة قد تعوق من التقدم الإسرائيلي لجهة حل قضية اللاجئين وفق التصور الإسرائيلي، وبالتالي يصبح الأداء التفاوضي للفلسطينيين إزاء القضايا

الجوهرية أكثر توازنا، ويرتكز إلى ركائز مهمة في مقدمتها وحدة الشعب الفلسطيني في فلسطين وخارها وهذا بداية الغيث.

الفصل الثاني
التعامل الإسرائيلي مع اللاجئين عنصري

فؤاد دبور، رئيس لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الأردنية الاسبق:

القضية مدار البحث مسألة مهمة، لأنها تخص كل الشعب العربي الفلسطيني ولها تأثير على التسوية برمتها، وهي مسألة وطنية وقومية أساسية معقدة، متعددة الجوانب، عميقة الجذورن العدو الصهيوني له رؤيا منها تتناقض تماما مع حق العودة الشرعي لكل لاجئ إلى أرضه ووطنه اعترفت بهذا الحق، وأكدته قرارات الشرعية الدولية المتعددة، فقد بدأت مشكلة اللاجئين مع مشكلة الاغتصاب الصهيوني للأراضي العربية الفلسطينية ومازالت، وقدم أبناء فلسطن بعامة واللاجئون خاصة عشرات الآلاف من الشهداء في سبيل استعادة وطنهم وأرضهم المغتصبة وتخليصها من سلطات الاعتصاب الصهيونى، وسنعرض إلى هذه القضية من جوان متعددة ولنتعرف في البداية على مواقف العدو الصهيوني من هذه القضية، قضية حق العودة وتقرير المصير.

وأشار إلى أن مواقف الكيان الصهيوني بكل أحزابه وفئاته من حق العودة للاجئين الفلسطينيي وتقرير مصيرهم فوق أرضهم وطنهم موحدا شأنه شأن كل القضايا الأساسية المتعلقة باغتصاب أرض فلسطين، واتجهت هذه السياسية لتحقيق هدف استئصال السكان العرب الفلسطينيين من أرضهم وإكراههم على الهجرة والاستيلاء على ممتلكاتهم لاستقدام اليهود من شتى بقاع الأرض يحلون مكانهم أولا وللحفاظ على الطابع اليهودي لكيانهم

فوق أرض فلسطين، موضحا أن الصهاينة من أجل ذلك مارسوا المجازر والقمع والإرهاب وأجبرت عصابات الصهاينة عام 47 وما تلاه مئات الآلاف من المواطنين العرب الفلسطينيين أصحاب الأرض، على الهجرة واللجوء إلى الدول العربية المجاورة وبعد قيام الكيان الصهيوي ومؤسساته المدنية والعسكرية المنظمة مارست هذا الدور نفسه المؤسسة العسكرية الصهيونية.

وتابع: يؤكد حزب العمل في كل مؤتمراته وبرامجه الانتخابية على الطابع اليهودي لكيان العدو، واعتبر أن كيان العدو لا يصغي للطرفين اليهودي والعربي، وأن التواجد السكاني العربي ضمن الكيان الصهيوني يعني نهاية هذا الكيان، وعلى هذا الأساس فإن حزب العمل يرفض بالمطلق عودة أي لاجئ فلسطيني إلى أرضه، ولايعترف بهذا الحق ويعتبر الحفاظ على الطابع اليهودي لدولتهم شرطا أساسيا وضروريا لاستمرارية حياتها ووجودها وتحقيق أهداف الصهيونية في إيجاد وطن ودولة لكل اليهود، ويقول شمعون بيريز قيادي حزب العمل في كتابه الشر الأوسط الجديد، إن اليهود أكثر من عانى من الاضطهاد في العالم وأنهم كانوا شعبا من اللاجئين وعليه فقد أولت "دولة إسرائيل" بعد قيامها قضية الوطن لكل اليهود الأهمية الأولى، واستقدمت الآف اليهود من الشتات إلى الوطن، كما استقبلت آلافا من يهود البلاد العربية، استوعبت دولة إسرائيل اللاجئين اليهود من البلاد العربية كمواطنين لهم كل الحقوق وأولتهم العناية وأوجدت لهم المساكن وأصبحو جزءا من المجتمع في حين بقة اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات، ولم تمنحهم أية دولة عربية حق

المواطنة باستثناء الأردن، ونحن لسنا معنيين باللاجئين الفلسطينيين والقبول بحق العودة لهؤلاء اللاجئين يعني محو الضابع القومى، ويقترح إقامة كونفدرالية أردنية – فلسطينية لاستيعاب اللاجئين، ويتعهد بأن تساهم إسرائيل في إيجاد المساكن للاجئين في أماكن إقامتهم، ويتكرم شمعون بيريز ولدواع إنسانية بالموافقة على بحث مسألة لم شمل العائلات وبشكل محدود لايؤثر على الديموغرافيا وأمن إسرائيل، ويرى الحل في مساعدة اللاجئين لتوظفيهم في البلاد العربية.

وأضاف: لا تختلق وجهة نظر حزب الليكود عن حزب العمل وبقية الأحزاب الصهيونية حول هذه المسألة، ويعتبر حزب الليكود أن كامل الأرض الواقعة بين البحر الأبيض شمالا إلى الأردن شرقا هي "أرض الميعاد" وطن الشعب اليهودي و"دولة إسرائيل"، وبالتالي فحق الإقامة والسكن والاستيطان فوق هذه الأرض هو حق لليهود دون غيرهم ولا يتطرق هذا الحزب في برامجه ومؤتمراته لقضية اللاجئين، حيث لا مكان لهم فوق أرض إسرائيل ومكانهم الطبيعي في الدول العربية حيث يقيمون، إلا أنه لا يتجاهل الجنسية الإسرائيلية شريطة إعلان الولاء لـ"دولة إسرائيل"، ومن يرفض ذلك فيعطي حكما ذاتيا تحت السيادة الإسرائيلية، ووفق ما جاء في كتاب نتنياهو "مكان تحت الشمس" يبدو التأكيد على استمرارية الهجرة اليهودية إلى "دولة إسرائيل" واستيعاب المهاجرين والعمل على زيادة السكان اليهود إلى عشرة ملايين لتصبح "إسرائيل" دولة قوية تستطيع حماية نفسها وأخذ مكانتها بالقوة في المنطقة، ويعتبر أن القبول بإدخال شكان عرب إلى "دولة إسرائيل" يعني نهاية الدولة والقضاء على الحلم

اليهودي في وطن وإلى الأبد، ضاربا بعرض الحائط كل القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة التي أقرت وأكدت على حق العودة لأبناء الوطن وأصحاب الأرض الحقيقيين والذين شردهم العدوان الغاشم على أرضهم.

وقال: منذ بداية المشكلة تعاملت معها الأمم المتحدة وفق القانون الدولي وأصدرت عدة قرارات تؤكد على حق العودة وتقرير المصير للاجئين الفلسطينيين، ولكن حكومات العدو الصهيوني لم تلتزم بهذه القرارات مستندة في ذلك إلى دعم دول الغرب بعامة والولايات المتحدة الأمريكية بخاصة، والتي حاولت الضغط على الأمم المتحدة للتراجع عن هذه القرارات وإلغائها، فالتواطؤ والمساندة الاستعمارية بريطانية كانت أم أمريكية للحركة الصهيونية كان الأساس الذي اعتمدت عليه هذه الحركة في اغتصاب أرض فلسطين وإقامة دولة الاغتصاب فوقها على حساب أصحابها الشرعيين، وكان أول قرار وأهم قرار(194) الصادر عن الأمم المتحدة في 11 ديسمبر 1948 حيث جاء في الفقرة 11 ما يلي أن الجمعية العامة تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم، والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون الواجب، وفقا لمبادئ القانون الدولي والإنصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة، وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي

الاجتماعى، وكذلك دفع التعويضات والمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناشبة في منظمة الأمم المتحدة.

وتوالت القرارات التي تؤكد على حق العودة للاجئين، قرار رقم (273) بتاريخ مايو 1949 والخاص بقبول "إسرائيل" عضوا في الأمم المتحدة إلزامها بالموافقة على قرارات الأمم المتحدة شرط قبولها قرار(203) الصادر بتاريخ 8 ديسمبر 1949 والخاص بتأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين أكد على عدم الإخلال بالفقرة 11 من قرار (194) الخاص بحق عودة اللاجئين، وقرارات أخرى متعددة توالت بالصدور عن الأمم المتحدة، ولكن هذه القرارات ذهبت أدراج الرياح حتى العرب الذين وقعوا على اتفاقيات ومعاهدات مع الكيان الصهيوني لم يأخذوا هذه القرارات بعين الاعتبار، وتم تجاهلها بناء لرغبة الطرف الصهيونى.

وفي متناول حديث عن المعاهدات الدولية أبرمت لحل مشكلة اللاجئين، أكد دبور أن معاهدة كامب ديفيد أوردت النص التالي حول قضية اللاجئين "خلال الفترة الانتقالية للحكم الذاتي الفلسطينى"، يشكل ممثلوا مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الأطراف صلاحسات السماح لعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 67، واتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الاضطرابات وأوجه التمزق، ويجوز أيضا لهذه اللجنة أن تعالج الأمور الأخرى ذات الاهتمام المشترك، وستعمل مصر وإسرائيل معا ومع

الأطراف الأخرى المعتمة لوضع إجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين،، ومن ثم يلاحظ أن المعاهدة تم توقيعها عام 1979، وتحدثت عن سلطة حكم ذاتي فلسطيني، وهذا ما تم الوصول إليه فعلا حتى الآن عبر أوسلو وملحقاته، لأن العدو الصهيوني يضع مخططاته وإستراتيجيه ومشاريعه ويلتزم بها، ويعمل على تنفيذها لصالحه مهما طال الزمان، ونصت على السماح لعودة أفراد طردوا من الضفة والقطاع عام 1967 وليس عن حق العودة للاجئين أو حتى لمجموع النازحين الذين طردوا من أرضهم بسبب حرب 5 يونيو عام 1967م، كما تعاملت هذه المعاهدة مع قضية اللاجئين بأسلوب غامض، وأكدت على وضع إجراءات متفق عليها بين الأطراف المعنية لتنفيذ حل عادل ودائم لمشكلة اللاجئين، وبذلك تكون هذه المعاهدة قد تجاهلت عن عمد حقوق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة وتقرير المصير، وفق ما نصت عليه قرارات المم المتحدة وجاءت فعلا ملبية للشروط والمفهوم الصهيوني لحل هذه القضية.

مسلسل المخالفات

ثم جاء في المادة الثامة من معاهدة وادي عربة الموقع بين الأردن وإسرائيل في أكتوبر 1994، وتحت عنوان "اللاجئون والنازحون"، اعترافا بالمشاكل الإنسانية الكبيرة التي سببها النزاع في الشرق في التخفيف من شدة المعاناة الإنسانية، فإنهما سيسعيان إلى تحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشاكل

الناجمة على صعيد ثنائى، واعتراف من الطرفين بأن المشاكل البشرية المشار إليها أعلاه، التي سببها النزاع في الشرق الأوسط، لا يمكن تسويتها بشكل كامل على الصعيد الثنائى، يسعى الطرفان إلى تسويتها في المحافل والمنابر المناسبة وبمقتضى أحكام القانون الدولى.

وأوضح أن اتفاق أوسلو وملحقاته الموقع بين سلكات العدو وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني **13** سبتمبر **1993**م: ورد في المادة الخامسة من الاتفاق والخاصة بالفترة الانتقائية ومفاوضات الوضع النهائي وفي البند رقم **3** من هذه المادة أنه من المفهوم أن هذه المفاوضات ستغطي قضايا متبقية تشمل القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، وقضايا أخرى ذات أهمية مشتركة، ومن خلال استعراض وثائق اتفاق أوسلو ونصوصه ولرسائل الاعتراف المتبادلة بين رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس حكومة إسرائيل فإننا نستنتج أن تأجيل كافة القضايا الهامة والأساسية والمعقدة إلى المرحلة النهائية ومن بينها قضية اللاجئين، واعتراف رئيس سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني بشرعية وجود دولة العدو فرق الأرض الفلسطينية المغتصبة يعني بالضرورة الاعتراف بحق ملكيتهم لأرض وأملاك الفلسطينين أصحاب هذه الأرض الشرعيين المطرودين بالإكراه والقوة منها، وفقداها إلى الأبد وأن ملكيتها تؤول إلى اليهود المحتلين، وكذلك السماح بمشاريع سمح لمشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة ودمجهم في مجتمعات هذه الدول واعتبارهم من رعايها وفق المفهوم الصهيوني لتكون موضع البحث، وهكذا وضع هذا الاتفاق بداية تصفية قضية اللاجئين

والنازحين بشكل نهائي ولمصلحة العدو الصهيونى، حيث تنازلت سلطة الحكم الذاتي فعليا عن حق العودة وتقرير المصير، لأنها وافقت على إعطاء حق الموافقة على إدخال أي فلسطيني أرض الضفة والقطاع لسلطات الاحتلال ولا تستطيع هذه السلطة إدخال أي فلسطيني دون أخذ موافقة مسبقة من سلطات الاحتلال والذي ترفضه هذه السلطات يمنع من الدخول ولدينا شواهد متعددة حصلت منذ **13** سبتمير **1993**م حتى الآن.

وأشار إلى أن اتفاق أوسلو جعل سلطة الحكم الذاتي المحدود تدير شئون الفلسطينيين في القطاع الجغرافي المعطى لها فقط وهي لا تمثل الفلسطينيين في الشتات، وتم تقسيم الشعب الفلسطيني إلى داخل وخارج والداخل مقسوم أيضا، وأنه بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو وما تضمنه من تنازل عن حق العودة للاجئين وتأجيل هذه المسألة إلى مفاوضات المرحلة النهائية بدأت الحكومة اللبنانية بالعمل وبشكل عاجل وسريع على التقليل بقدر الإمكان من التواجد الفلسطيني فوق أرضها ورفعت شعار "التهجير قبل التوطين"، وكذلك بات هناك الكثير من الأحاديث والأقوال وبالونات الاختيار الأمريكية والصهيونية لجس النبض لاقتراحات تتعلق بقضية اللاجئين وتوطينهم على حساب الأقطار العربية، فمن الحديث عن إقامة مشاريع توطين في منطقة الأزرق بالأردن أو مشاريع توطين في جنوب العراق كجزء من رفع الحصار الأمريكي عن شعبه وحتى يتم التخلص من اللاجئين أولا بالتوطين، وحتى يتم إيجاد توازن طائفي في جنوب العراق مع الشيعة، حيث الفلسطينيون في غالبيتهم من السنة ولطمأنة دول الخليج،

وكذلك ليتم تقل اللاجئين من لبنان إلى هناك وحماية التوازن الطائفي في لبنان.

وأضاف: حتى هذا الإجحاف والظلم الذي أصاب الشعب العربي الفلسطيني بعامة واللاجئين بخاصة من اتفاق أوسلو وملحقاته والذي طمس كل التضحيات المادية والبشرية الممثلة بآلاف الشهداء والمعتقلين ومعاناة المشردين، وبكل ما تضمنته من هدر للحقوق العربية الفلسطينية بالرغم من هذا كله فإن حزب الليكود وأعوانه رفضوا اتفاق أوسلو، وعبروا عن هذا الرفض بالاقتراع ضده في الكنيست الصهيونى، ليأتي مؤتمر مدريد، حيث جاء في رسائل التطمينات الأمريكية الموجهة إلى الطرف الفلسطيني حول قضية الفلسطينيين خارج (المناطق المحتلة – الشتات) ما يلي: "يجب أن يكونوا قادرين على المشاركة في مفاوضات المرحلة النهائية"، أما في الرسائل الموجهة للطرف الصهيوني تقر أمريكا بوجود عدة تفسيرات حول موضوع اللاجئين في قرار مجلس الأمن رقم (242) الصادر 1962، وأن هذه المسألة ستكو من بين القضايا التي ستبحث في المفاوضات المتعددة الأطراف ضمن بحث موضوعات إقليمية أخرى.

وجاء في نص الدعوة الموجهة من الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت "جورج بوش" والرئيس "جورباتشوف" إلى مؤتمر مدريد للأطراف المشاركة "المفاوضات المتعددة لتبحث قضايا مثل الرقابة على الأسلحة، الأمن الإقليمي المياه اللاجئين"، إلا أن الملاحض في هذا الأمر أن هذه الرسائل تجاهلت حقوق اللاجئين الفلسطينيين وقرارات الأمم المتحدة بشكل تام، وتعمدت الغموض وعدم التحديد لهوية اللاجئين، فهناك لاجئون عرب

فلسطينيون ولاجئون يهود من بلاد العرب فعدم التوضيح مقصود، وأشارت إلى تعدد واختلاف الآراء وأقرت به (أي أعرب بوجهة النظر الصهيونية) فيما يتعلق بالفقرة ب من البند الصاني في قرارا مجلس الأمن الدولي رقم 242، حيث ينص على تسوية مشكلة اللاجئين، أما طبيعة هذه التسوية فبقيت مجهولة ومتروكة لمفاوضات الأطراف المعنية، كما أحالت هذه الرسائل قضية اللاجئين إلى مفاوضات متعددة الأطراف وتركت المجال للاجتهادات التي تخص الطراف المعنية ولرؤيتهم لحل ما يعني أخذ وجهة النظر الصهيونية في هذه القضية بعين الاعتبار.

وذكر أن المفاوضات المتعددة الأطراف بدأت أعمالها في موسكو في 28 يناير 1992، بحضور 33 دولة (عربية وأجنبية)، وتمثل الفلسطينيون في وفد فلسطين برئاسة فيصل الحسني ضم فلسطينين يمثلون (الداخل، القدس، اللاجئين) واعترض الوفد الإسرائيلي على تكيبة الوفد، وتم منعه من الدهول، بحجة أنه يحالف صيغة مدريد لأنه يمثل (القدس واللاجئين)، وحاول وزير خارجية أمريكا التدخل والخروج بحل وسط، حيث يتم استبعاد اللاجئين من الوفد ويشاركون في اللجنة الخاصة باللاجئين، ولكن الوفد الفلسطيني أصر على تركيبته فتم منعه من المشاركة، وانعقد الاجتماع الأول للجنة الخاصة باللاجئين في أوتاه "كندا" في 12 آيار 1992 وكان الوفد الفلسطيني برئاسة د. الياس صنبر، ولأنه لاجئ فقد قاطع الوفد الصهيوني اجتماعا اللجنة لهذا السبب (تقدم د.إلياس بورقة تؤكد حق اللاجئين الفلسطينيين، بالعودة إلى بيوتهم التي أجبروا على تركها منذ عام 1947)، واستطاع الوفد إدراج قرار الأمم

المتحدة رقم 194 الذي يؤكد حق العودة اللاجئين أساسا للبحث إلى جانب قرارات الأمم المتحدة الأخرى التي تؤكد هذا الحق، وكما أسلفنا أصر الوفد الصهيوني على المقاطعة ما دام رئيس الوفد الفلسطيني من الشتات وما دام حق العودة مطروحا على جدول الأعمال، وبعد تدخلات من الوفدين الأمريكي والمصري تمت تسوية تقضي بعدم حضور د.الياس صنبر جلسات المؤتمر، ويكون الوفد برئاسة د. محمد الحلاج، واعترض الوفد الصهيوني بحجة أن الحلاج عضو مجلس وطني فلسطيني، وتعطيه هذه الصفة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، وتدخل الوفد الأمريكي مرة أخرى ليصل إلى حل بأن الدكتور الحلاج كان عضوا في المجلس الوطني الفلسطيني، وهو الآن يمثل منظمة التحرير الفلسطينية.

وقال: على أية حال إن أهم ما أسفرت عنه المناقشات أن اعتراض الوفد الإسرائيلي على بند "لم شمل العائلات"، واعتبروا أن هذا المسألة شأن إسرائيلي ولا يجوز للمجتمع الدولي التدخل فيه، وركز الإسرائيليون على مفهومهم لحل قضية اللاجئين حلا إنسانيا يقوم على تحسين الأوضاع المعيشية لهم، ورفضوا اعتبار قضيتهم قضية سياسية أو قانونية، كذلك أثار الوفد الصهيوني مسألة الهجرة اليهودية من الدول العربية إلى فلسطين المحتلة، وأضفى صفة التعامل بالمثل في هذه المسألة، وحاول الوفد الإسرائيلي شطب كل كلام قاله الوفد الفلسطيني أو أي وفد آخر حول قضية اللاجئين ولم شمل العائلات أو النازحين عام 1967، ولا يتوافق مع التوجهات الصهيونية، كما طرح الوفد الصهيوني أن قضية اللاجئين الفلسطينيين تخص الفلسطينيين والبلاد العربية المقيمين فيها، فموضوع

اللاجئين في لبنان يبحث مع حكومة لبنان وفي سوريا مع الحكومة السورية وفي الأردن مع الحكومة الأردنية، واللاجئين في مناطق الحكم الذاتي يبحث مع سلطة الحكم الذاتي، مما يعني تقسيم الشعب الفلسطيني والتنصل من هذه القضية وكأنها لا تعني سلطات الاحتلال التي اغتصبت أرضهم وشردتهم وما زالت المور معلقة في هذه المفاوضات التي تتم برعاية كندية.

وأوضح أن أعمال اللجنة الرباعية التي تشكلة وفق ما جاء في الاتفاقيات الموقعة بين الأطراف العربية وإسرائيل (كامب ديفيد، أوسلو، وادي عربه) والمكونة من (إسرائيل، مصر، الأردن، سلطة الحكم الذاتى)، حيث تم عقد عدة اجتماعات تراواحت ما بين 6-8 اجتماعات، وكان الاجتماع الأول عقد في عمان في 7 آذار 1995 وقدم وزير خارجية الأردن آنذاك السيد عبد الكريم الكباريتي ورقة أردنية جاء فيها، حق العودة لكل مواطن إلى وطنه الذي خرج منه وفق مبادئ القانون الدولى، وضمان حق العودة للنازحين الفلسطينيين والمبعدين الذين لا يتمتعون بالجنسية الأردنية أو الذين يحملون جوازات سفر مؤقتة بجميع فئاتهم، وأن أي حل متدرج ينبغي أن يشكل جميع اللاجئين دون استثناء وأن تحدد أولويات العودة إلى الضفة والقطاع.

وأكد أنه في هذا الإطار طرح عمرو موسى، الأمين العالم لجامعة الدول العربية ووزير خارجيته في هذه الآونة، أن قضية حق العودة ليس مسألة مطروحة للتفاوض بل هو ثابت وأصيل ومدعم بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، أما شمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل في ذلك الوقت فقد طرح أن مشكلة النازحين إنسانية تتحمل مسؤوليتها

الدول المعنية إلى جانب إسرائيل، وأن الاتفاقيات التي أبرمتها إسرائيل مع الأطراف العربية تنص على إيجاد حل شريطة عدم الإخلال بأمن إسرائيل، وأن الموافقة على مبدأ تأليف لجنة متابعة لدراسة جميع الجوانب الفنية لمشكلة النازحين وإسرائيل لا تعترف بالعدد الذي قدمه الجانب العربي (850) ألفا، وعليه يجب أن تحدد اللجنة عدد النازحين الذين يرغبون بالعودة والذين لايريدون العودة والتوصل بعد ذلك إلى إجماعلى الطريقة الفضلى لحل مشكلتهم دون العودة لأي قرار من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، واقترح من جهته بيريز دعوة هيئة دولية تتولى إحصاء النازحين ووضع برنامج لعودتهم بما لايزيد عن 4-5 آلاف شخص سنويا، موضحا أن إسرائيل تتحدث فقط عن النازحين بعد حرب 1967، وترفض مفهوم العودة للاجئين، وأكد على البنية التحتية والاقتصادية للضفة والقضاع لاتمكن من استيعاب قادمين جدد، ولا يجب أن تحل قضية على حساب أخرى، وخلق مشكلات جديدة وانتهى الاجتماع بتأليف لجنة فنية لا سياسية مهمتها تحديد عدد النازحين وأماكن إقامتهم وتطلعاتهم.

وتوالت الاجتماعات في 6 تموز 1995، 13 أيلول 1995، 3 كانون الثاني 1996، 12 شباط 1996 وهكذا، ولا يزال البحث مستمرا بعد مضي ما يقارب 14 سنة على اتفاق أوسلو ولم يتم التوصل إلى أي شيء ومازل الجانب الصهيوني يرفض الحديث عن حق العودة للاجئين، بل هناك مؤامرات لتصفية وكاة الغوث الدولية حتى لا يكون لاجئا وقضية، وتتم التصفية النهائية للاجئين الفلسطينيين وحقهم في

العودة إلى وطنهم وأرضهم، وطالب بضرورة دعم كل تحرك جاد ومخلص من أجل الحفاظ على حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، والنضال المستمر من أجل التمسك بحق العودة والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين في أرضهم ووطنهم وممتلكاتهم، والعمل على تثبيت الوجود الفلسطيني فوق أرض فلسطين ومواجهة المخططات الصهيونية المدعومة من الإمبريالية الأمريكية وإفشال مخطط تهجير وترحيل اللاجئين شرق النهر، واعتبار قضية اللاجئين وحقهم بالعودة قضية وطنية وقومية باعتبارها قضية شعب بأكمله لا قضية لاجئين، بالرغم من أن عدد اللاجئين أكثر من 3 ملايين مواطن فلسطيني، ورفض التعويض على قاعدة رفض بيع الوطن، إضافة إلى أهمية السعي قدما لمحاربة محاولات هدم المخيمات الفلسطينية في الضفة والقطاع وتهجير سكانها إلى شرق النهر.

الحل الدائم

الكاتب الفلسطيني محمد خالد الأزعر:

في إطار سلسلة دراسات مركزة، تعالج القضايا التي يفترض أن تكون موضوعا للتفاوض الفلسطيني – الإسرائيلي حول الحل الدائم بحلول موعد أقصاه مايو 1996، كان قد أصدر مركز "هافي للدراسات الإستراتيجية" التابع لجامعة تل أبيب ورقة بعنوان "مشكلة اللاجئين الفلسطينيين" كتبها شلومو غازيت، الذي شغل سابقا منصب منسق الأنشطة في الأراضي المحتلة ومنصب رئيس الاستخبارات العسكرية، وأن الاهتمام بمثل هذه الدراسات يعود إلى أنها تلقي أضواء على المقاربات الإسرائيلية البالغة

الحيوية في سياق التفوض الممتد بين العرب الفلسطينيين بخاصة – والإسرائيليين، وتعرف بمناحي التفكير الإسرائيلي في الحلول الممكنة والمرجحة، وأن مؤلفيها على صلة حسنة بالمؤسسة الحاكمة في إسرائيل ما يسمح لها بالوقوف على وجهة نظرها تجاه القضايا المطروحة، وقد تنطوي أفكار هؤلاء المؤلفين (الباحثين) على تسريب متعمد لما يدور في العقل الحاكم حقيقة لا افتراضا بشأن تسوية هذه القضايا، إضافة إلى أن أعمال المؤسسات البحثية الغربية والإسرائيلية لم تكن دوما مجردة من الجدوى التطبيقية فمحادثات واشنطن الفلسطينية الإسرائيلية كانت نموذجا حيا لتصور "معهد واشنطن للسلام في الشرق الأدنىّ" في ورقته "البناء من أجل السلام"، ومشاريع التعاون الإقليمي العربي – الإسرائيلي الملحقة في أجواء "الشرق الأوسط" وكانت تعتني بالدراسات التي اضطلعت بها مراكز بحثية غربية مثل مؤسسة "أرماند هامر"، كما أن دراسة معهد الأبحاث النرويجي (الفافو) حول الأوضاع الحياتية وميول السكان في الضفة وغزة (1992) كانت مفيدة في سياق مفاوضات أوسلو (روجه وزير الخارجية النرويجي هي رئيسة الفافي وتارييه رود لارس هو مديره العام وكلاهما شارك في تقريب وجهات النظر).

وأوضح أن ورقة غازيت طبقا لترجمتها الحرفية المنشورة في مجلة الدراسات الفلسطينية (العدد 12) تتعرض لمواقف الأطراف من الحل، الخيارات الممكنة للحل من جانب إسرائيل، وإطار ممكن للحل في سياق الاتفاقيات المرحلية والدائمة مع الفلسطينيين، ويتناول هذا الإطار بالفحص أبعادا محددة من المشكلة كالعودة والتعويض وإعادة التأهيل، وفي

كل هذه الجوانب تتقيد الورقة بوجهة النظر الإسرائيلية المعلنة، كما تقدم نصائح، وقد نقول توجيهات للمفاوض الإسرائيلي بشأن ما ينبغي التعاطي به أو من خلاله مع المشكلة وتحذره مما تعتبره "مطبات" كالاعتراف بالمسؤولية التاريخية عن هذه المشكلة من الأساس.

وأشار إلى أن النظرة الإجمالية للورقة توحي أننا بصدد "خطة عمل" إسرائيلية إزاء أعقد القضايا المقبلة في مسار التسوية العربية – الإسرائيلية لا المسار الفلسطيني – الإسرائيلي فقط، باعتبار أن قضية اللاجئين تطال بتداعياتها آخرين من العرب غير الطرف الفلسطيني، وأخذت هيئة العمل البحثي الفكرى، بغض النظر عن صحة هذا الإعتقاد أو الصفة الواجب التعامل بها هذه الورقة، فإن ما ورد فيها يستحق التفكير والمطالعة من وجهة نظر أخرى يغنينا غزيت من عناء البحث في الأهداف العليا لورقته منذ البداية، فهو يبدأ بتمييع مشكلة اللاجئين واستصغارها حين يعرض حجمها وطبيعتها على نحو شديد الاقتضاب بالقول "في حمى معارك حرت الاستقلال الإسرائيلية، اضطر مئات آلاف من السكان العرب إلى ترك ديارهم، والبحث عن ملجأ في مناطق عربية فلسطينية بعيدة عن ساحة القتال، أو حتى خارج حدود أرض إسرائيل الانتدابية، وبالنسبة لأغراض هذا البحث، ليس هناك من أهمية السؤال كيف ولدت المشكلة في حينه؟

وأضاف: إنه بعد عمليات جمع وطرح وقسمة، ينتهي غازيت إلى أن الرقم الإجمالي لعدد اللاجئين هو **1,63** مليون نسمة، ويعتبر أن هناك مشكلات متعلقة بصدقية تسجيل اللاجئين في أجهزة الأونروا ونزعه إلى المغالاة في الأرقام لعلنا بهذه المنهجية نواجه أسوأ استهلال للتعامل مع

القضية، إذ كيف يمكن العثور على حل منصف لمشكلة لايرغب الباحث في التعرف على جذورها أو كيف ولدت في حينها؟ أليس التعمق الجدي في جذور أي مشكلة ومعرفة حيثياتها ضمن أنسب الطرق لمعالجة حقيقة لها؟ كم لم تعد المقولات العربية – الفلسطينية بشأن أسباب النزوح الفلسطيني الأول، وحدها الكاشفة بحق عن هذه الأسباب، بل أصبح أمام المعنيين بحوث ودراسات وشهادات وفق أبسط قواعد العدالة الدولية، كتاب بني مورريس حول طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين، يعد من الوثائق المهمة بهذا الخصوص.

وتابع: مادام غازيت لا يرغب في التطرق إلى أسباب المشكلة، فقد كان من الأولى ألا يشخص معارك عام **1948**، بحرب الاستقلال الإسرائيلية، ولا أن يتحدث عن أرض إسرائيل الانتدابية، على أن هذا التوصيف المزور للتاريخ والجغرافيا، كونه ينطلق من وجهة نظر إسرائيلية يسهل دحضها في غير هذا المقام بهون في مواجهة تزوير "الحساب" في أعداد اللاجئين فمن المعروف أن عدد اللاجئين منذ عام **1948**، بخلاف نازحي **1967**، وهو زهاء **3** ملايين نسمة، تشرف عليهم الأونروا، في خمس مناطق أساسية هي الأردن ولبنان وسورية والضفة وغزة، وإن كان ثمة مغالطات بشأن الأرقام الحقيقية الصادرة عن الأونروا، فإنها تعمل ضد اللاجئين لا معهم.

بوسعنا إيراد أكثر من مؤشر على هذه الحقيقة، نكتفي منها بالأقل شيوعا في المعالجات ذات الثلة، وهو أن سجلات الأونروا لاتضم سوي اللاجئين

في المناطق المذكورة، بينما يتوزع لاجئون فلسطينيون آخرون بمئات الألوف في أرجاء المعمورة (مصر، دول الخليج، أوروبا، الولايات المتحدةن دول أمريكا اللاتينية)، ومن دون أن تأتي هذه السجلات (المرجعية في الحسابات) على ذكر لهم بأي شكل، وحين تنتقل الورقة إلى مقاربة مواقف الأطراف من الحل، لا تفرد حيزا للمواقف العربية الجامعية، كما عبرت عنها مثلا قرارات الجامعة العربية وسلوكها، بل تقتصر على الإشارة للموقفين الفلسطيني والإسرائيلى، وتتطرق إلى آراء أمريكية في المشكلة، لكن الورقة سوف تعود لاحقا إلى الانشغال بالدور العربى، كونه حاسما لجهة إقرار حل دائم للمشكلة، لفترة ممتدة، كانت مأساة اللاجئين تنتمي إلى القضايا التي تحقق لها إجماعا عربيا، ولا يفيد الموقف الإسرائيلي بحال أن يستفز هذا التاريخ عند البحث في مستقبلها.

وذكر أن غازيت يشير في ورقته إلى أنه، كان هناك موقف عربي حاسم من جانب اللاجئين والزعماء والدول العربية، حال دون توزيع اللاجئين واستيعابهم وإعادة تأهيلهم وإعادتهم إلى نمط حياة طبيعي "وللحقيقة، سبق للدول العربية المضيفة أن تجاوبت مع جهود إصلاح أحولا اللاجئين، ورحبت بمبادرات خارجية (أمريكية)، بهذا الصدد، لكنها عزفت عن المضي في هذا الاتجاه حين ثبت أنه يمثل أسلوبا لطي حقوق اللاجئين وتجاوز ملفهم السياسى – الوطنى، وأكد أنه على رقم النواقص التي اعترت الموقف العربى، والمبالغة أحيانا في الحفاظ على "الوضع الراهن" السيئعلى الصعيد الحياتي والحقوقي للاجئين، باعتبار ذلك آلية للإبقاء على قضيتهم الوطنية، فإن السياسة العربية كانت تتسق والمنطق القانوني

والسياسي الذي لا يرى حلا طبيعيا ونهائيا لمسألة اللجوء سوى في "العودة".

وأوضح أن الورقة في متابعتها لتفصيلات الموقف الفلسطيني تهتم بما يمكن اعتباره إنحرافا عن الفهم التقليدي لحق العودة بين الفلسطينيين، لا سيما في أوساط منظمة التحرير، بفعل "تزايد الوعي بأن العودة باتت أقر واقعية". ونلاحظ "أن النظام الدولي لم يتخذ منذ عام **1948** أي قرار يعدل قرار الجمعية العامة رقم **194**– الذي يكتسب من الفلسطينيين حق العودة بحسب تفسيرهم له – ومع ذلك نشأ وعي دولي متزايد بأن هذا القرار أصبح ويصبح مع الوقت، متقادما وغير قابل للتطبيق بصيغته القائمة"، ونلاحظ أنه طرأ تحول على النظرة الفلسطينية إلى فكرة العودة وأصبحت مقيدة بعدد من المحددات مثل: تنازل فلسطيني عني الضفة المطلقة لحق العودة وإمكان استبداله بالتعويض، تجنب القيادة الفلسطينية تحديد المكان الذي ستتحقق هذه العودة فيه ووجود إشارات إلى إمكان تحقيق العودة في أراضي الدولة الفلسطينية عندما تنشأ وليس في مواطن اللاجئين الأصلية، إمكان بقاء اللاجئين في الأردن في أماكنهم بعد تحقيق الصيغة الاتحادية مع الكيان الفلسطيني، تقليص بعض الناطقين الفلسطينيين لحجم المشكلة بتركيزهم على مصير لاجئي لبنان كونهم يعيشون الأوضاع الأكثر ترديا، رغبة الناطقين الفلسطينيين في الاعتراف بحق العودة مع إدراكهم وادعائهم بأن غالبية اللاجئين لاتنم عن ممارسة هذا الحق داخل إسرائيل بل في الضفة وغزة مع منحهم التعويضات اللازمة.

وشدد على أن هذا الفهم أو التقدير للموقف الفلسطيني الجديد، له في الواقع مبررات قوية، ومن المرجح أنه يتأسس على معطيات السياسة الفلسطينية وسلوكها، وفق آلية التسوية التي طرحتها صيغتا مدريد وأوسلو، التي أغفلت خطاب الشرعية الدولية، وجعلت مرجعيتها مجرد توازنات القوى في الوضع الراهن التي تميل لغير صالح الجانب العربي والفلسطيني، ويقينا هذا الفهم من يروج له على أصعد عديدة، لكن الصعيد الإسارئيلي أكثر من يسر به، لأنه يبقى التفكير الذي كالما حفلت به السياسة الإسرائيلية، التفكير الذي يتأسس على "الواقعية"، كما تفهمها أدبيات الصراف في إسرائيل، الذي مؤداه أن مشكلة اللاجئين ليست بالحجم الذي يصعب احتواؤه، وطبقا للورقة، " فإن عدد اللاجئين في سورية ضئيل، إلى مجموع السكان، ومعظهم يزاول العمل بصورة منتظمة، وليس لدى الاقتصاد والمجتمع السوريين صعوبة في استيعابهم كمواطنين عاديين"، وفي الأردن "سوف يفضل معظم اللاجئين البقاء في أماكنهم في ظل علاقة اتحادية مع فلسطين"، وبالنسبة للاجئين في الضفة وغزة فإن "كل ماسيتطلبه حل مشكلتهم هو حملة كبرى تخرجهم من مخيماتهم، وليس محتما أن تكون هناك صعوبة في استيعابهم ودمجهم".. إلى جانب تبسيطه لمضمون قضية اللاجئين وحجمها، ومحتواها السياسي والأخلاقى، وإعادة تجديد الخطاب الاقتصادى المادي من أجل حلها، لا يجب هذا الفهم عن تساؤلات مهمة، مثل، ما مدى حجم الإجماع الفلسطيني على التشخيص الذي تنطلق من الفروض الإسرائيلية؟ هل جرى استطلاع حقيقي لخيارات اللاجئين أنفسهم على نحو مباشرة؟ وعلى فرض أن الضغوط التي تعرض لها

اللاجئون، دفعت بهم إلى التجاوب مع الخيارات المطروحة في زمن عربي ودولي (وإسرائيلى – فلسطيني) معين، بعيدا عن سياق الشرعية الدولية، هل ثمة ضمانة مؤكدة لاستقرار الحلول المفروضة في الأجل البعيد، في زمن آخر له معطيات أخرى؟

ينبغي الاعتراف بفطنة مثل هذه التساؤلات، فقد حذر في نهاية تقديره للموقف الفلسطيني من "أننا لا نملك طريقة للتحقق من مدى صدق تقديرات الجهات الفلسطينية"، ومضى إلى ما يشبه المصادرة على ما سبق كله بالقول "في هذه المرحلة، يبدو أن الأغلبية العظمى من اللاجئين مستمرة في ادعاء حقها في العودة إلى منازلها داخل إسرائيل، وتطالب بممارسة هذا الحق متجاهلة الزمن الذي مضى، وما حدث على الأراض فعلا منذ عام 1948"، ولعل الذريعة الأخيرة ، التي تريد إهدار حقوق اللاجئين، لاسيما حق العودة، استنادا إلى "ما حدث على الأرض عام 1948، هي الأكثر تكرارا في الخطاب الإسرائيلي المتعلق بالمشكلة منذ ولادتها، مع أنها في الواقع الأكثر سخفا واستخفافا بالتاريخ والجغرافيا والقانون، والأبرز في تناقضها مع المنطق الصهيوني من أساسه، فما أحمق الرأي القائل أنه لا ينبغي – وربما لا يحق – للاجئين الفلسطينيين أن يعودوا إلى مواطنهم التي غادروها من خمسين عاما عنوة وقهرا، تلك المواطن التي يحملون مفاتيح بيوتها وتضم رفاتا لأجدادهم وآبائهم لم يجف بعضها حتى الآن، لمجرد أن مستوطنين مستعمرين جرى ولا يزال يجري استجلابهم من

الجهات الأربع، استولوا عليها بالقوة وجهدوا في تغيير ملامحها باعتبار أنهم كانوا يملكونها منذ آلاف السنين.

وأكد أن أي منطق هذا الذي يريد من اللاجئين التنازل عن حق معلوم في التاريخ وموثق بالشرعية الدولية، لمجرد أنه قد مر خمسون عاما على إهداره، لصالح دعوة لا سند لها، تقوم على "تخليق حق" من أسطورة مضى عليها بضع الآف من السنين؟ يريد الإسرائيليون أن يكف اللاجئون عن دعواهم في تاريخ غادروه بالقوة منذ خمسين عاما، في الوقت الذي يسعون فيه إلى توليف تاريخ غادروه بالقوة منذ خمسين عاما، في الوقت الذي يسعون فيه إلى توليف تاريخ عمره ثلاثة الآف عام، لا بل وتشخيصه (احتفالات القدس 3000 ملهاة لا تخلو من دلالة بهذا الخصوص) الحق، أن هذا المنطق يذهب بعقل أكثر الناس حلما، مشيرا إلى أنه إذا كانت الورقة أولت عناية بالتغيير أو الانحراف الذي اعترى الموقف الفلسطيني من حق العودة، وتمنت لو كان هذا الانحراف لا ينطلق من مناورة أو تكتيك سياسيين، فإنها أبرزت في عرضها للموقف الإسرائيلي مستوى الحفاظ على الثوابت تجاه القضية.

وأضاف أحسنت الورقة حين اعتبرت "أن تسوية إسرائيلية – فلسطينية دائمة لا تحل مشكلة اللاجئين من الأساس"، ولا يمكن أن تكون حلا فعليا للنزاع قابلا للبقاء، وكانت للحقيقة أمنية في تحديد الموقف الإسرائيلى الذي يمكن تلخيصه في الرفض المطلق لحق اللاجئين في العودة إلى "الأراضي الإسرائيلية"، عمليا، الاعتراف بحق العودة، يعني الإقرار بالمسؤولية عن نشوء المشكلة (هل عرفنا الآن لماذا جرى تجاهل أسباب

المشكلة وتاريخها؟)، لايجوز أن يترك أي قرار بشأن العودة في يد الفلسطينيين، موضوع لم شمل العائلات ينطلق من إرادة إسرائيلية بحتة لا من اعتبارات ملزمة، إعادة اللاجئين إلى منازلهم غير ممكنة من دون تفويض نسيج المجتمع والشعب في إسرائيل بفعل اقتلاع المتوطنين اليهود من المنازل والممتلكات التي كان (يستوطنها!) الفلسطينيون. والعودة تهدد الصبغة اليهودية للدولة بخط مدمر وبحسب إسرائيل الخطر الذي يمثله وجود 18 في المائة من سكانها الفلسطينيين منذ عام 1948.

واختتم شهادته بأن فكرة العنصرية والنقاء العرقي تظهر في هذا الطرح الإسرائيلي كهاجس ملح يجب كل حجة تاريخية أو قانونية، الحل الديمقراطي للقضية غير قابل للنقاش وليس من بين التفضيلات التي يمكن التعامل معها، وفق هذا المشهد، يعد الحفاظ على نسيج المجتمع اليهودي (الإسرائيلى) هدفا أسمى، أما نسيج المجتمع الفلسطيني فهو مسألة أخرى، خارج العقل، ولعل تجديد الإدراك العربى، لا الفلسطيني فقط، فهذا الخطاب العنصري، يفيد أولئك الطوباويين الجدد، الذين يتصورون إمكانية للتعايش الإقليمي مع إسرائيل كل ثوابتها، يمثل ما يقدم معطيات للمفاوضين حول خلفية التناول الإسرائيلي لقضية اللاجئين مستقبلا. قال الكاتب جبريل الرجوب – مستشار الأمن القومي الفلسطيني: اللاجئون الفلسطينيون هم "القنبلة الموقوتة" تحت سرير مفاوضات التسوية العربية الإسرائيلية، فعدد اللاجئين الفلسطينيين أكثر من 5 ملايين، وعودة هؤلاء أو حتى نصفهم – يعني زوال صفة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي، خاصة مع وجود 2,3 مليون فلسطيني آخرين على أرض "فلسطين

التاريخية" موضع النزاع المتصل منذ 1948، وفي المفاوضات كان "بند اللاجئين" دائما مؤجلا، وبعد مؤتمر مدريد وجدت لجنة اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف ثم جاء اتفاق أوسلو أواخر 1993، وتشكلت على أثره لجنة أخرى حملت اسم "النازحين ولم تتوصل لحلول ذات مغزى حتى الآن عودة وتعويضات معا".

وأشار إلى أنه في مؤتمر مدريد طالبت مصر بإنشاء لجنة "لاجئين فلسطينيين" في إطار لجان المفاوضات المتعددة الأطراف، واعترضت إسرائيل على التسمية، وطالبت بأن تكون لجنة لاجئين عموما، دون قصر على الفلسطينيين، وهو ما يعني أن تشمل مداولات اللجنة حسب الفهم الإسرائيلي – اليهود الذين هاجروا من الدول العربية، وكذلك هجرات الأكراد من العراق إيران وتركيا، موضحا أن "لجنة اللاجئين" عقدت عددا من الاجتماعات بدأت باجتماعين في العاصمة الكندية أوتاوا في 13 مايو 1992، 12 نوفمبر 1992" قاطعتها إسرائيل، قبلهما كان قد عقد اجتماع إجرائي أو للجنة في موسكو يناير 1992 وتذرعت إسرائيل في مقاطعتها للاجتماعات بوجود فلسطينيين من خارج الأراضي المحتلة، ثم عادت إسرائيل للمشاركة في اجتماعات متقطعة للجنة عقدت في أوتاوا وتونس، ونجحت إسرائيل في تحويل الاجتماعات إلى حلقات دراسية عامة لاتنطوي على معنى التفاوض.

وأكد أنه قد شاركت في الاجتماعات وفود عربية كثيرة، في حين تم استبعاد العراق وإيران، ظلت سوريا ولبنان على مقاطعتها للمفاوضات متعددة الأطراف بما فيها قضية اللاجئين. وحرصت بقية الوفود العربية

التي حضرت "خاصة مصر والأردن والفلسطين" على تبني موقف متماسك من القضية، واستندت الرؤية العربية على تبني القرارات الدولية الخاصة بموضع اللاجئين، واستند العرب أولا على تعريف الأونروا وكالة غوث اللاجئين الفلسطيني بوصفه الشخص الذي كان مسكنه الطبيعي في فلسطين لمدة عامين على الأقل قبل 1948 والعدد طبقا لسجلات الأونروا يصل إلى 2,5 مليون لاجئ، واستندت الوفود العربية أيضا على قرار الأمم المتحدة رقم 194 المعروف بقرار حق العودة، وينص على أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى بيوتهم، ودفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة. وحسب المصادرة العربية فإن عدد هؤلاء يصل إلى 2,8 مليون لاجئ فلسطيني ولا يشمل هؤلاء تلك الأجيال المولودة في مواطن اللجوء والتي تصل بالعدد الكلي إلى أكثر من خمسة ملايين، وقد تمسك الوفد الفلسطيني في المتعددة الأطراف بوجوب حق العودة للجميع وحسب الانتحار الطبيعي.

إلا أن إسرائيل – من جهتها – خرجت عن الموضوع، وطالب الوفد الإسرائيلي في المتعددة الأطراف ببقاء الأوضاع على حاله، وحمل الوفد الإسرائيلي مشكلة اللاجئين للدول العربية، وطالب بتوطينهم وإدماجهم في المجتمعات التي لجأوا إليها وحجة إسرائيل أن ما جرى ليس لجوءا بل تبادلا سكانيا شمل عشرة ملايين شخص في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، وإسرائيل تعتبر أنها قامت بدورها في حل مشكلة اللاجئين بتوطين اليهود المهاجرين إليها من الدول العربية طوال سنوات ما

بعد 1948، ولم تنس إسرائيل أن تطالب بتعويضات عربية لليهود المهاجرين إليها وقدرت التعويضات بحوالي 15 مليار دولار، مواقف الأطراف الأخرى الدولية في لجنة اللاجئن كانت مانعة إلى حد كبير وطالبت أمريكا – راعية المفاوضات – بالابتعاد عن الجوانب السياسية والقانونية، وقصر القصة كلها على جوانب إنسانية تتعلق بتحسين معيشة اللاجئين ودعم "الأونروا" التي يصل العجز في ميزانيتها السنوية من 300 مليون دولار إلى 28,5 مليون دولار.

وأضاف: جاء اتفاق أوسلو لينهي عمليا بحث قضية اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف، وبدأ مسار آخر شاركت فيه مصر وإسرائيل والأردن والفلسطينيون، وتحول عنوان "اللاجئين" إلى "النازحين" هذه المرة!، مشيرا إلى أن الفرق هو: أن النازحين هم هؤلاء الذين غادروا الضفة الغربية بالعدد إلى مليون و200 ألف وإسرائيل تقول: لا يزيدون عن 200ألف.

وتابع: اجتماعات لجنة النازحين بأت في عمان، بعد عام ونصف من توقيع أوسلو في سبتمبر 1993، وآخر اجتماع للجنة عقد في أواسط سبتمبر الماضى، ولم يتفق المجتمعون حتى الآن على تعريف النازح الذي يحق له العودة بمقتضى نصوص أوسلو، وصممت إسرائيل على حصر القضية كلها في جوانب إنسانية تتعلق بلم شمل الأسر وتم الاتفاق على لم شمل 2000 عائلة فلسطينية فقط، وأن اتفاق أوسلو كان قد نص على عودة النازحين قبل نهاية العام الجاري 1995على أن يتواصل بحث موضوع اللاجئين في مفاوضات المرحلة النهائية بين الإسرائيليين والفلسطينيين،

وعدم إحراز تقدم في قضية اللاجئين حتى الآن يثير مشكلات ضخمة للأطراف العربية بالذات، ففي الضفة الغربية 430 ألف لاجئ من الأرض المحتلة قبل 1967، وفي قطاع غزة 528 ألف لاجئ يعيش معظمهم في المخيمات وفي الأردن 850 ألف مواطن من أصل فلسطيني وأيضا – في الأردن 150 ألف فلسطيني بجوازات سفر مؤقتة، وفي سوريا 400 ألف لاجئ منهم 80 ألفا في المخيمات، وفي لبنان 400 ألف لاجئ بينهم 150 ألفا في المخيمات، وبقية اللاجئين في أقطار عربية أخرى بجوازات سفر مؤقتة أو حصلوا على جنسية تلك البلدان، وأشار إلى أن الدول العربية – خاصة الأردن – ولبنان، تتخوف من مشروعات توطين اللاجئين وإدماجهم، والمشكلة الشديدة التأثير على التركيب السكاني القلق خاصة في لبنان، وحتى دولة كسوريا يعد وضع اللاجئين فيها أفضل من حيث المساواة مع المواطنين السوريين فإنها لاتعطيه حق الجنسية، وما يتبعه من حقوق سياسية كالمشاركة في هيئات التشريع والتنفيذ.

أما إسرائيل فإنها تعطي خيار العودة لـ2,5 مليون فلسطيني، وهو ما يعني أن عدد الفلسطينيين على أرض فلسطين سيصل إلى خمسة ملايين تقريبا، وهذه كارثة على إسرائيل، كما يقول أرنون سوفير أستاذ الجغرافيا السياسية بجامعة حيفا، والسبب: أن معدلات نمو الفلسطينيين سكانيا تبلغ سنويا 3% بالمقارنة بـ1% فقط لليهود، ومن ثم يتفاقم حجم الخطر الديموجرافي وتكون إسرائيل مهددة "حروب غرف النوم"، بينما هي تكسب في حروب المدافع والسياسة والاقتصاد جميعا.

الفصل الثالث
المخططات الصهيونية لقتل حق

يوسف البحيري: الكاتب والباحث السوري

مشكلة الهجرة العودة واللجوء ظلت لسنوات طويلة قضية تتراوح ما بين الهامش والمتن، إلا أنها اليوم مطروحة بحدة، وعالمنا الراهن الذي خلقته وسائل الإعلام المتطورة العابرة للحدود والقارات جعل الوعي الكوني يحس بكل قضية ومسألة وتنعكس على حياة البشر في كل مكان،

وتتفاوت مسببات اللجوء وعوامل الجذب والطرد، لكن أفظع أنواعها ذلك الاقتلا ع الذي شهده الشعب الفلسطيني من أرضه وزرع مستوطنت بديل، وشهدت قارات العالم حركات عنصرية معادية للوافدين الجدد ووصلت في كراهيتها إلى إحراقهم داخل بيوتهم أو قتلهم في الشوارع كما يحدث في دول أوروبا، بخاصة في ألمانيا وفرنسا منذ عامين، واستنادا إلى إحصائيات اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة فقد ارتفع عدد اللاجئين خلال العقدين الأخيرين من 17 مليون لاجئ إلى ما يزيد عن الـ25 مليونا، علما بأن تلك الفترة شهدة عودة مليوني لاجئ أفغاني إلى بلادهم.

إن محنة اللاجئين هي بالدرجة الأولى سياسية، فقد دفعت الصراعات المسلحة ملايين البشر إلى النزوح من بلدانهم بحثا عن ملجأ آمن، لكن مع تصاعد أعداد اللاجئيين أخذت الدول المستقبلة لهم تقيم الحواجز لمنع

تدفقهم، وهذا ما فعلته أمريكا مع اللاجئين وسبقتها بريطانيا في التعامل مع اللاجئن الفيتناميين، خاصة أن النقاط الساخنة كثيرة "رابطة الدول المستقلة أفغانستان – الصومال – إيران – العراق"، وربما كان ضحايا التطهير العرقي في البوسنة هم أكثر سكان المجتمع الدولي اضطهاد، حيث لم يسمح لهم بتخطي حدود بلادهم، وبقي أمل 2,5 مليون مشرد في الشتاء الماضي هو الحصول على الطعام والدواء بعد أن استولت المليشيات وأكد أنه إذا كانت التسويات السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، قد أخذت كل الاهتمامات السياسية والإعلانية منذ توقيق اتفاق أوسلو 2– طابا، إلا أن ذاكرة التاريخ لا تموت فقد اقتلع الشعب الفلسطيني من وطنه ليشرد في جميع الأصقاع والأمطار، حيث يقدر عددهم الآن بحوالي خمسة ملايين إنسان لجأووا بشكل أساسي بالدول العربية المجاورة بعد حرب 1948 وبعد عدوان 1967، وتعتبر السياسة التي اتبعتها إسرائيل مع الفلسطينيين من أشد وأقسى، ما يمكن أن يتعرض له شعب فلم تكتف بطرده بل استملكت أراضيه وممتلكاته لصالح المهاجرين اليهود، مشيرا إلى أن الحركة الصهيونية اعتمدت على موضوع الهجرة كأساس حيوي منذ بداياتها لإقامة الدولة العبرية، وما تزال هذه السياسة متعمدة إلى اليوم، بالرغم من مرور حوالي المائة عام.. وتأتي الهجرة ضمن البند الثاني فالإستراتيجية الصهيونية بعد إنشاء الدولة والتي تمثل فيها مسألة "أمن إسرائيل" البند الأول.

وأوضح أنه إذا كانت الهجرة تحتل المرتبة الأولى في سلم الأولويات قبل قيام إسرائيل وهي في رأي بن جوربون "ذات أهمية فائقة لضكان

سلامتنا"، وكذلك في رأي جولدمائير "كيف يكون لنا دولة دون هجرة". وظلت الهجرة في كل المراحل التي مر بها المشروع الصهيوني في فلسطين من أهم الركائز فيه.. ففي مرحلة ما قبل قيام إسرائيل كانت مهمة الهجرة تأميم الأساس البشري في فلسطين، وأصبحت بعد قيامها "أكسير الحياة"، على حد تعبير بنحاس سابير رئيس لوكالة اليهودية ووزير المالية الأسبق، وصارت الهجرة اليهودية مصدرا لتعزيز القاعد السكانية والسبيل الوحيد لإنجاح كل المشاريع الإسرائيلية والتهديد بالتوسع الإقليمي يقول هليل اشكنازي المدير العام لوزارة الهجرة والاستيعاب الإسرائيلية – السابق: يجب تأمين 70 ألف مهاجر سنويا إلى إسرائيل للحفاظ على نسبة 85% من اليهود مقابل 15% من العرب، لأن انخفاض الهجرة قد يؤدي إلى انفجار التوازن السكاني لصالح عرب إسرائيل، ونظرا لأهمية الهجرة فقد أصدرت إسرائيل قانون "العودة" عام 1950، والذي ينص على حق عودة كل يهودي في العالم إلى فلسطين وتأشيرة مهاجرة تمنح لكل يهودي.

وذكر أن الاستيطان اليهودي والتخطيط لطرد الفلسطينيين يسير خطوة خطوة بطريقة منظمة ومبرجة، وكانت أول تلك الخطوات قبل الإعلان عن وجود الحركة الصهيونية ومؤتمرها الأول في بال السويسرية عندما أنشئت أول مدرسة زراعية يهودية في فلسطين عام 1870 قرب مدينة يافا، وفي عام 1940 كتب "جوزيف ماتيس" أحد كبار المسؤولين عن الاستيطان اليهودي في فلسطين يقول: ينبغي أن يكون واضحا أن هذا البلد أي فلسطين لا يمكن أن يتسع للشعبين. إننا لن نحقق هدفنا في

الاستقلال إذا ما بقي العرب بفلسطين، والحل الوحيد هو إفراغ هذه البلاد من العرب وليس ثمة وسيلة سوى نقلهم إلى البدان المجاورة.

وأضاف: هكذا شنت إسرائيل حروبها على العرب وهدفها التوسع لاستيعاب المزيد من المهاجرين إليها، خاصة من الاتحاد السوفيتي الذي كان يعد أكبر خزان لليهود في العالم والذين بدأول بالهجرة منذ عا **1882**، ويبلغ حاليا عدد اليهود في إسرائيل أكبر من عدد الفلسطينيين اللاجئين خارج وطنهم.. فباستثناء عرب إسرائيل البالغ عددهم **750** ألفا فإن عدد يهود إسرائيل حسب آخر إحصائية صدرت في القدس ثلاثة ملايين إسرائيل، وهذا الرقم يعادل عدد اللاجئين الفلسطينيين في دول الشتات الأردن – لبنان – سوريا – دول مجلس التعاون وبعض الدول العربي كليبيا والعراق، إضافة إلى أولئك المهاجرين إلى دول أوروبية وأمريكية وكندا وأستراليا.

وهذا إن دل فإنما يدل على شيء، وهو مدى دقة التخطيط والبرمجة لموضوع الهجرة اليهودية إلى فلسطين وطرد سكانها سواء قبل قيام إسرائيل أو بعدها.

جوهر الصراع

الباحث السياسي عبدالله صالح:

تعد قضية اللاجئين الفلسطينيين واحدة من أهم القضايا ذات الصلة المباشرة بجوهر الصراع العربي الإسرائيلي لارتباطها بموضوع الحقوق والسيادة والأرض والتوازن السكاني، وعلى هذا فقد كان منطقيا أن يتسع

نطاق المفاوضات الجارية بين الأطراف العربية وإسرائيل، ليشمل بحث موضوع اللاجئين، ضمن المفاوضات متعددة الأطراف، ومن ثم فقد طلبت مصر إنشاء لجنة خاصة باللاجئين الفلسطينيين، وعلى الرغم من استجابة المجتمعين –في موسكو 29/26 يناير 1992 – وراعي مؤتمر السلام – الولايات المتحدة وروسيا – للطلب المصرى، فإن مصر لم تنجح في تسمية اللجنة بلجنة اللاجئين الفلسطينيين، لكي تتصدى لمحاولات إسرائيل توسيع الموضوع ليشم أيضا اللاجئين الأكراد في تركيا وشمال العراق، وكذلك الفلسطينيين والعرب الذين أخرجوا من العراق والكويت.

إن اللاجئين الفلسطينين ضحايا حرب 1948 يوصفون بأنهم قدامى اللاجئين ويطلق اصطلاح "اللاجئون الجدد" أو النازحون على ضحايا حرب 1967. وقد عرفت اتفاقية جنيف –الموقعه في 28/ 1951/7– اللاجئ بأنه كل من وجد نتيجة لأحداث أو ظروف وقعت قبل الأول من يناير 1951، وتعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو جينه أو جنسيته أو انتمائه لفئة معينة، أو بسبب آرائه السياسية خارج البلد، أو كل من لا جنسية له وهو خارج مكان إقامته السابقة، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب الخوف في العودة لذلك البلد، كما عرفت منظمة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" اللاجئين الفلسطينيين على وجه التحديد بأنه الشخص الذي كان مسكنه الطبيعي فلسطين لمدة عامين على الأقل قبل عام 1948، والذي فقد نتيجة لحرب 1948 مسكنه ووسائل معيشته، ولجأ إلى إحدى الدول حيث تقدم الوكالة مساعداتها وقدم هذان التعريفان قصورا في تقديم تعريف شامل للاجئ، ويمكن القول

بأن اللاجئ هو ذلك الشخص الذي يضطر إلى ترك موطنه الأصلي، وذلك لاعتقاده بالخوف من الاضطهاد الذي يمارس سواء على حياته أو ممتلكاته، بسبب دينه أو عرقه أو جنسه أو رأيه السياسى.

المصادر العربية تقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين بحوالي 5 ملايين لاجئ، بينما تحتل سجلات الأونروا على أسماء ما يقرب من 2,5 مليونا، ويلاحظ أن عدد اللاجئين المسجلين في سجلات الأونروا أقل من عددهم الحقيقي، ويرجع ذلك إلى أن الأونروا تركز في المقام الأول على اللاجئين المقيمين في المخيمات. كما أنها لا تعترف ببعض الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية المجاورة لإسرائيل، وخاصة من نزح منهم بعد عام 1967، مشيرا إلى أن قضية اللاجئين كانت خلال المراحل التي يمر بها الصراع العربي الإسرائيلي من أكثر المسائل إثارة للخلاف بسبب رفض إسرائيل الدائم الاعتراف بمسئوليتها المباشرة عن نشوء هذه المشكلة، وبالتالي رفضها لأي قرار أو مبادرة تستهدف حلها، فقد أجبرت إسرئيل في أعقاب حرب 1948 – نحو مليون فلسطيني على مغادرة مدنهم وقراهم وأراضيهم واللجوء إلى الأقطار العربية المجاورة، وقد اضطر هؤلاء للجوء والإقامة في مخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الأردن ولبنان وسوريا.

وظن قادة إسرائيل وفق عبدالله صالح أن أولئك اللاجئين لن يطول بهم الأمر حتى يندمجوا في المجتمعات التي لجأوا إليها، وأن الشعب الفلسطيني سيتحول بالتالي إلى مجرد ذكرى مع مرور الأيام، ولم تعمل إسرائيل فقط على تحويل معظم الشعب الفلسطيني إلى لاجئين في الأقطار العربية والعالم بل عملت أيضا على تحويل الفلسطينيين الذين بقوا في

فلسطين – وكان عددهم عام 1948 نحو 160 ألفا – إلى لاجئين فوق أرضهم، حيث هدمت إسرائيل قراهم، واستولت على مزارعهم وعملت على إعادة توطين أعداد كبيرة منهم في قري جديدة، ولقد اصطدمت كل مبادرة أو محاولة لإيجاد حل عادل للقضية على أساس قرارات الأمم المتحدة بالرفض الإسرائيلي القاطع، الأمر الذي أبقي هذه القضية بكل ما نجم عنها دون حل، بقت نار الصراع متأججة دوما تهدأ حينا وتثور أحيانا، ومازالت إسرائيل تعلن عدم مسئوليتها عن قضية اللاجئين وتحمل مسئولية استمرارها على الدول العربية، حيث ادعت إسرائيل أن المهاجرين اليهود تلقوا معاملة مختلفة عن تلك التي تلقاها النازحون الفلسطينيون، حيث تم دمج المهاجرين اليهود بالمجتمع الإسرائيلي فأصبحوا مواطنين، ولذلك تقترح إسرائيل لتسوية المشكلة تطبيق مفهوم اللاجئين على العرب واليهود، مشييرة إلى أن تحرك اللاجئين وتبادل السكان هو ظاهرة سائدة في التاريخ العالمي دائما، وأنه منذ الحرب العالمية الثانية تحول إلى لاجئين أكثر من عشرة ملايين شخص، وقد وجدوا جميعا مساكن جديدة واندمجوا في الدول المصيفة في الشرق الأوسط.

وذكر أنه على ذلك يمكن أن تحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين واللاجئين اليهود عن طريق الهيئات الدولية، وتعتبر هذه إشارة إلى مطالبة إسرائيل بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة أسوة بما فعلت هي مع المهاجرين اليهود على حد زعمها، وهكذا فقد اعتبرت إسرائيل مشكلة اللاجئين مشكلة إقتصادية، ومعيشية يجدر حلها عن

طريق الهيئات الدولية مع تقديم تعويضات للمهاجرين اليهود الذين قدموا من الدول العربية عام 1948.

وأضاف: قاطعت إسرائيل اجتماعات لجنة اللاجئين التي انعقدت مرتين في العاصمة الكندية أوتاوا (13-15 مايو 1992) و(11-12 نوفمبر 1992) بسبب اعتراضها على مشاركة فلسطينيين من خارج الأراضي المحتلة في أعمال اللجنة، ومن بداية الاجتماعات ثار خلاف أمريكى - إسرئيلي، بسبب تصريح الولايات المتحدة الذي أكد على حق اللاجئين الفلسطينين في العودة أو التعويض حسب قرار الجمعية العاملة رقم 1994، وفي نفس الوقت أجلت كل من بريطانيا وأستراليا موفقتها على القرار مما أدى لإثارة موجة استياء جديدة في إسرائيل، حيث اجتمعت كافة القوى السياسية على رفض الالتزام بقرارات الأمم المتحدة الصادرة بشأن حق اللاجئين في العودة أو التعويض، وانتهى هذا الجدل، بتراجع الولايات المتحدة عن تصريحها ورفضها توضيح موقفها من التفسيرات المختلفة، للقرارات الصادة عن الأمم المتحدة مؤكدة أن المشكلة يجب أن تحل من خلال المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية.

لقد تركز الموقف الأمريكي على البحث عن وسيلة عملية لمعالجة مشكلات اللاجئين دون تحويل المجموعة إلى محفل لتكرار المواقف السياسية وتجنب البلاغيات ومشكلات التعريف، والتركيزعلى الجوانب الإنسانية مع ترك موضوعات إعادة التوطين للمفاوضات الثنائية وتوجيه جهود مجموعة العمل إلى السعي قدما لتوفير قاعدة معلومات عن الأشخاص النازحين بسبب الصراع العربي الإسرائيلي ومعلومات عن اليهود المطرودين من

ديارهم في الدول العربية والمواطنين اللبنانيين المتضررين في السنوات الأخيرة والدروز السوريين وغيرهم من السكان النازحين بسبب الصراع، ومحاولة دراسة كيفية قيام المنظمات الدولية والإقليمية بدورها لتحسين الأحوال المعيشية للاجئين دون المساس بالنتيجة النهائية للتسوية الشاملة.

وأشار إلى أن المنهج الأمريكي اقتصر على بحث الجوانب المادية المعيشية للاجئين، وحذر من الخوض في الجوانب القانونية والسياسية المتصلة اتصالا مباشرا بالمشكلة (إعادة التوطين والتعويض من منطلق أن الإطار الثنائي للمفاوطات هو الإطار الصحيح لمعالجتها: وركز الوفد الأمريكي على أن مجموعة عمل اللاجئين ليست هي المحف أو الإطار لبحث هذه الجوانب، وأن مراجع الإسناد الوحيدة للعمل هي قرار مجلس الأمن (242) و(338) دون غيرهما من القرارات مع الدعوة لتوسيع نطاق البحث، ليشمل فئات أخرى من اللاجئين في مقدمتهم اليهود الذين تركوا الدول العربية.

أما المفاوض المصري على حسب صالح عبدالله، فقد رأى ضرورة اقتصار العمل على الموضوعات المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين وحدهم، وذلك في محاولة لتحديد ولاية المجموعة، التي تركت غامضة إلى حد ما دون وصفها بمجموعة عمل اللاجئين الفلسطينيين الأمر الذي فتح الباب في الاجتماع التنظيمي في موسكو – يناير 1992– أمام احتمالات طرح فئات اللاجئين الأخرى في الشرق الأوسط، وقد ركزت مصر على ضرورة تحديد أن مراجع الإسناد لعمل المجموعة هي قواعد القانون الدولي وميثاق

الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدان الدوليين والمعنيين بالحقوق المدينة والسياسية والقرارات الدولية ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة وغيرها، مثل قراري مجلس الأمن (248) و (238) وقرارات المجلس الصادرة بشأن اللاجئين، والقرار(237) الصادرت عام 1967، وقرارات الجمعية العامة المتصلة بالمشكلة خاصة قرارها رقم (194) الصادر عام 1948 مع التأكيد على ضرورة مشاركة فلسطيني الخارج كجزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني وأهمية وضع خطط وبرامج متكاملة ذات مراحل متتالية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، في إطار الوصول لتسوية سلمية دون أن تكون البرامج هدفا في حد ذاتها مع ضرورة الوعي بالإطار السياسي للمشكلة ووضع أولويات متعددة لتحسين الأوضاع المتعلقة بحقوق الأنسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الأراضي المحتلة.

وشدد على أن آخر تقارير الأنروا أشارت إلى أن الأحوال المعيشية للاجئين الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، قد بلغت درجة كبيرة من التدهور لم توقفها خدمات الوكالة رغم أهميتها، وهذه الخدمات نفسها في تدهور نتيجة للعجز المستمر في ميزانية الوكالة إلى جانب الإجراءات التعسفية الإسرائيلية، التي تعوق خدماتها فضلا عن تدهو الوضع الاقتصادي في المناطق المحتلة ومن أبرز مظاهر هذا التدهور الزيادة الكبيرة في نسبة البطالة، بالإضافة إلى افتقار اقتصاد الأراضي المحتلة إلى عناصر البيئة الأساسية، وفي ضوء ذلك حذرت الأونروا من احتمالات انتشار سوء التغذية والجوع في أوساط اللاجئين بالمناطق

المحتلة، ولا تستطيع الأونروا أن تفعل الكثير في ضوء عجز ميزانيتها – المقدرة بنحو 300 مليون دولار – البالغ عام 1992 حوالي 28,5 مليون دولار، ومن جانب آخر فإن إسرائيل تنفذ سياسة تعسفية تستهدف ربط المناطق المحتلة بها والحد من التطور الاقتصادي لها بحرمانها من الإعانات الضرورية وعدم استخدام المدخرات الفلسطينية في المجال الاستثماري وفرض ضريبة إنتاج عالية على الصناعات الرئيسية في الأراضي المحتلة وفرض قيود على تدفقات الأموال والتحويلات من الخارج وعلى المعاملات التجارية بين المناطق المحتلة والخارج إلى جانب حظر التجول والإجراءات العسكرية وتعرض موظفي الأونروا لسوء المعاملة أو الاحتجاز، ويكفي أن نشير إلى أنه في سنة واحدة(1991) سجل (13) حادث سوء معاملة واعتقال لهؤلاء الموظفين لاستمرار سياسة هدم المنازل والإغلاق القسري لبعض المراكز الصحية.

وتابع: إن قضية اللاجئين تتسم بتعارض – إن لم يكن تناقض– المواقف والمعتقدات والدعاوى إزاءها ليس فقط بين العرب وإسرائيل، بل وبين العرب وبعضهم البعض أيضا، فلم تستطع الدول العربية اتخاذ موقف موحد إزاء المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف. فقد رفضت سوريا ولبنان المشاركة في أي مرحلة من مراحل المباحثات متعددة الأطراف تأسيسا على موقفها المشترك بمعارضة حضور مثل هذه المباحثات قبل التوصل لتقدم فعلي في المفاوضات متعددة الأطراف هي بمثابة البنية التحتية التي ينبغي البدء بها قبل التوصل لأي اتفاق ثنائى، وبعد الموقف

اللبناني على حدوث تقدم في المسار الثنائي وتحديدا الولوج في تنفيذ القرار (425) قبل المشاركة في المسار متعدد الأطراف، ويعاني لبنا من وجود (400 ألف لاجئ على أراضيه، ومن ثم فإن توطين هؤلاء اللاجئين يهدد بتفجير التركيبة اللبنانية الحساسة، وتردي الوضع السياسي الداخلى، كما أن لبنان يعيش هاجسا آخر مرده احتمال سياسة التسويف الإسرائيلية والتأخر في التوصل إلى تسوية وهو ما يبقي الوضع اللبناني مفتوحا عبر بوابة الجنوب أما كافة الاحتمالات وأبرزها مخاطر اندلا ع الحرب الأهلية من جديد. وقد تعاملت لبنان مع الوجود الفلسطيني منذ عام 1948 باعتباره وجودا طارئا واعتمدت أساليب أمنية بالأساس في إدارة العلاقات معه، وربما كانت محدودية الإمكانات الاقتصادية والإدراية أحد العوامل التي دفعت للاعتماد المتزايد على الأجهزة الأمنية في التعامل مع الوجود الفلسطيني، وينقسم الفلسطينيون في لبنا إلى ثلاث فئات الأولى لاخلاف على شرعية إقامتها في لبنان ويمنح المسجلون منهم وثائق سفر تمكنهم من الانتقال والعودة للبنان، أما الفئة الثانية فبالرغم من كونهم يحصلون على وثائق مرور صالحة للعودة إلى لبنان، إلا أن الأنروا لا تعترف بحقهم في الإستفادة من خدماتهم وتضم الفئة الثالثة من اضطروا للإقامة في لبنان أثناء وبعد جرب 1967، وهم لا يملكون وثائق هوية ولا يتاح لهم حرية التحرك والسفر والانتقال كما أن الأونروا لاتعتمدهم في سجلاتها.

أما بالنسبة لسوريا كما قال صالح فإن مشكلة اللاجئين بها تعد أقل إلحاحا، كما أن وضع اللاجئين الفلسطينيين بها أفضل من لبنان حيث يعاملون منذ بداية لجوئهم على قدم المساواة مع المواطنين السوريين في

مختلف المجالات باستثناء الجنسية، وما يتبعها من حقوق سياسية فيما يتعلق بالترشيح والانتخاب للهيئات التشريعية والتنفيذية، وقد شملت هذه المساواة التجنيد في الجيش السوري حتى تأسيس جيش التحرير الفلسطيني في منتصف الستينات، حيث تم منحهم – لبعض الوقت– حق الاختيار بين الخدمة به أو بالجيش السوري إلى أن تقرر إلزامهم بالخدمة في جيش سوريا، بحيث يكون لجيش التحرير الفلسطيني حق طلب احتياداته من الجنودد الفلسطينيين العاملين بالجيش السوري وقد ساعد إقرار حق العمل والانتقال للاجئين الفلسطينيين في سوريا على اندماجهم مع السكان السوريين والتقليل من معاناتهم خاصة من يعيش منهم في مخيمات، وفي ذات الوقت يؤكد الأردن بشدة على رفضه لفكرة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن على أساس أنه في حالة حل المشكلة الفلسطينية وإقامة شكل من أشكال الاتحاد الفيدرالي أو الكونفيدرالي – فإن هذا الكيان الجديد – الأردني/ الفلسطيني– الذي سيسفر عن هذا الحل لن سيتطيع استيعال هؤلاء العائدين ويكفيه تحمل توطين سكان المخيمات العشرة بالأردن، فضلا عن مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأكد أن هناك مخاوف أردنية عنيقة مما سيترتب على نزوح أعداد كبيرة من هؤلاء الفلسطينين إلى الكيان الجديد من تكريس الاحتلال في التوازن السكاني لهذا الكيان الذي سيقوم على أغلبية فلسطينية وأقلية أردنية الأمر الذي لاينسجم مع تطلع الحكم الأردني للإبقاء على توازن سياسي ومؤسسي في صالحه، حيث ركز الوفد الأردني في اجتماعات لجنة اللاجئين على شرح أبعاد المشكلة وتأثيرها على الأردن والمعاناة

الاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها من تدفقات اللاجئين خلال حربي 1948و1967 والنازحين بسبب حرب الخليج 1990–1991 ودعا الوفد الأردني إلى تسوية مشكلة اللاجئين على أساس قرار مجلس الأمن رقم (242) وغيره من القرارات ذات الصلة بما فيها قرار الجمعية العامة رقم (194) لسنة 1948، وقرار مجلس الأمن رقم (237) لسنة 1967 ومبادئ القانون الدولى، كما أكد ضرورة احترام حقوق الإنسان لكافة، الأطراف في ضوء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لكافة، الأطراف في ضوء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق ذات الصلة.

إن الموقف الفلسطيني انطلق من أهمية التمسك بالمبادئ الأساسية لمشكلة اللاجئين وخاصة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفي مقدمتها القرار رقم (194)، مع التأكيد على ضرورة مشاركة الأونروا في أعمال المجموعة والتحيب بالمقترحات الخاصة بتخفيف المعاناة عن اللاجئين على ألا يمس ذلك أو ينتقص من المبادئ التي بني عليها الحل العادل والشامل للمشكلة الفلسطينية، واعتبر الوفد اللاجئين الفلسطينيين على أنهم جميع الفلسطينيين وأنسالهم الذين طردوا أو أجبروا على مغادرة منازلهم –بين نوفمبر (خطة التقسيم) والتوقيع على اتفاقيات هدنة رودس– من الأراضي التي كانت تحت السيطرة الإسرائيلية في التاريخ الأخير، ولا ينطبق هذا التعريف على سكان المخيمات ولا على أولئك اللاجئين الذين تعترف بهم الأونروا فقطن بل ينطبق أيضا على اللاجئين الفلسطينيين عامة. وأن قرار الأمم المتحدة رقم (194) يشكل الإطار القانوني الرئيسي للحل العادل

لقضية اللاجئين، حيث يؤكد هذا القرار على حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم، ويستمد هذا القرار قوته من الإجماع الدولي الذي حظي به. ردا على ذلك أن الولايات المتحدة قد صوتت لصالحه بل أن قرار التقسيم رقم (181) الذي يؤكد على مبدأ تقرير المصير وقرار حق العودة رقم (194) قد شكلا أسسا لقيام دولة إسرائيل نفسها، لأن قبول إسرائيل في الأمم المتحدة للقرار رقم (273) كان مشروطا بتطبيقه. ولهذا السبب فإن على إسرائيل التزاما أكيدا وخاصة تجاه هذين القرارين طبقا لروح ونصوص القانون الدولى.

وأضاف: كذلك أشار الوفد الفلسطيني إلى أن الفقرة الرئيسية في القرار رقم (194) تنص على أن تقرر الجمعية العامة وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكاتهم الذين يقررون عدم العودة إلى بيوتهم وعن فقدان أو تضرر الممتلكات والتي وفقا لمبادئ القانون الدولي ومبادئ العدل ينبغي التعويض عنها من قبل الحكومات أو السلطات المسئولة. ومن ثم فإن التعويض قد ورد في هذا القرار جزء من اعتراف أكيد بحق العودة وليس كبديل لذلك الاعتراف. كما أكد الوقد الفلسطيني على حق العودة للفلسطينيين الذين نزحوا على إثر حرب يونيو 1967 وما تلاها من نتائج، وذلك من خلال قرار مجلس الأمن رقم (237) وأن حق العودة لنازحي عام 1967 يشكل مسألة أعم وأشمل من "لم شمل العائلات" الذي يعتبر أحد جوانبها فقط، أما عن الوفود الدولية الأخرى فقد كان القاسم المشترك في بياناتها هو ذلك الاهتمام بالدور

الذي تضطلع به الأونروا في تخفيف المعاناة عن اللاجئين الفلسطينيين والاعتراف بالحاجة الملحة لمعالجة المشكلات العاجلة للاجئين دون انتظار لما سوف تسفر عنه المفاوضات الثنائية.

وتابع: ورغم التفاؤل الحذر الذي خيم على الاجتماع التنظيمي الأول للجنة اللاجئين المنعقد في أوتاوا – مايو 1992– قد انتهى بإصدار بيان أقر فيه بأن مشكلة اللاجئين في جوهرها ذات طابع سياسي، وأنه لا يمكن الوصول إلى حل إلا عن طريق المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية، لم تأت الجولة الثالثة – المنعقدة في أوتاوا – نوفمبر 1992 – بجد سوى أنها كشفت حقيقة المواقف المتعارضة للأطراف المعنية والأطراف الدولية المنوط بها رعاية أعمال المفاوضات، والواقع أنه لم يكن هناك تفاوض في لجنة اللاجئين إذ تم عقد الاجتماعات في شكل حلقات دراسية للتعرف على بعض المشكلات وتقديم آراء الأطراف المختلفة حول كيفية حلها، ولعل أفضل ما أمكن تحقيقه في هذه اللجان هو وجهة النظر الأمريكية التي ترى في المفاوضات عملية لإدارة الصراع وكسر أكبر قدر ممكن من الحواجز النفسية، وتعريف الوفود بالموضوعات المطروحة لكي يبدأ في التعود على تناول المشكلات المشتركة بينهم تمهيدا للعمل على حلها.

وخلص إلى أن حل مشكلة اللاجئين – أو على الأقل إيجاد تسوية لها – يمكن تصوره عن طريق وضع مطالبات الأطراف – المتناقضة – على خط مستقيم بحيث يمثل أحد طرفيه المطلب الفلسطيني بالعودة الكاملة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم والتعويض لمن يختار عدم العودة. ويمثل

الطرف الآخر المطلب الإسرائيلي بتوطين اللاجئين الفلسطينيين وإدماجهم في البلاد الموجودين بها كما ادعت أنها فعلت مع اليهود الذين عادوا إليها من البلاد العربية عام 1948، وبذلك يمكن تصور وجود حل للمشكلة تقترب قليلا أو كثيرا من أحد الطرفين، وبعبارة أخرى فإن الحل يمكن أن يكون عن طريق العودة الجزئية المشروطة والتوطين الجزئي، حيث إن مطلب العودة الكاملة ومطلب التوطين الكامل غير ممكنين واقعيا. فخيار العودة ينطبق على أكثر من 2,5 مليون لاجئ فلسطيني لا يمكن استيعابهم في تلك البقعة المحدودة من أرض فلسطين، كما أن هذه العودة تعد مسألة أمنية مقلقة لإسرائيل، فقد حذر أرنون سوفر – أستاذ الجغرافيا السياسية بجامعة حيفا– من مخاطر عودة اللاجئين الفلسطينيين التي تهدد باختلال التووازن الديمجرافي لصالح الفلسطينيين في مواجهة إسرائيل، خاصة أن الزيادة السكانية بين الفلسطينيين، قد زادت عن أعلى معدل عالمي وهو 3% سنويا في مقابل 1% بالنسبة لإسرائيل، ناهيك عن معارضة الأردن لهذه العودة لنفس السبب (وهو اختلال التوازن لصالح الفلسطينيين في مواجهة الأردنيين في حال قيام اتحاد بينهما).

واختتم بالمطلب الآخر وهو التوطين الكامل للاجئين الفلسطينيين ودمجهم في البلاد التي يعيشون بها فهو يواجه بمشكلات اقتصادية واجتماعية وثقافية وإدارية، حيث تعاني البلاد التي يقم بها اللاجئون الفلسطينيون من مشكلات اقتصادية عديدة، الأمر الذي يشكل معه اللاج ئون عبئا ثقيلا على اقتصاديات هذه البلدان كذلك فإن عملية التوطين هذه يمكن أن تؤدي إلى قيام حرب أهلية من جديد ناهيك عن أن

اللاجئين – كجماعة متمايزة ثقافيا – لن تفتأ تطالب أن عاجلا أو أجلا بحق تقرير المصير، إلى غير ذلك من المشكلات الأمر الذي يدعونا لتصور إمكانية حل مشكلة اللاجئين عن طريق الاتفاق على خطة مرحلية للعودة الجزئية وتتوافق مع التطور في مفاوضات الحكم الذاتي مع الاهتمام بتحسين مستوى معيشة هؤلاء اللاجئين في البلاد المقيمين بها، ضمان الحقوق الاجتماعية و"السياسية" لهم مع وضع نظام لتعويض غير الراغبين في العودة أو الذين لاتنطبق عليهم شروطها.

الفصل الرابع
تأجيل عودة اللاجئين الفلسطينيين وأد الحلم

عرفات حجازي الباحث والبرلماني الفلسطيني السابق:

كان مبدأ حق العودة هو أول الشعارات التي رفعتها منظمة التحرير عند تأسيسها عام 1964، وقد أصبح شعار "أننا عائدون" هو بديهية العمل الفلسطيني مشتتين في جميع أنحاء العالم،

ولا يستطيعون العودة بالرغم من قرار الأمم المتحدة رقم 194، الذي يدعو لعودة المهاجرين الذين اقتلعو من ديارهم عام 1948، وكان يقدر عددهم في ذلك الحين بحوالي ستمائة ألف فلسطيني أصبح عددهم حسب إحصائيات رسمية حوالي أربعة ملايين بعد أربعين عاما من هجرتهم، وقد أضيف إلى مهاجرة عام 1948 الذين يتمتعون بحق العودة النازحون الذين اقتلعوا أيضا من ديارهم في حرب 1967، وأقرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في قرارها 238 حقهم في العودة إلى وطنهم الذي طردوا منه وهو الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأكد أن إسرائيل بالرغم من صدور هذه القرارت الدولية التي بقي الفلسطينيون والعرب يطالبون بتنفذيها وبالرغم من أن المجتمع الدولي بما في ذلك الولايات المتحدة كان يؤكد أنها شرط من شروط التسوية وإشاعة السلام في المنطقة، بالرغم من ذلك فإن إسرائيل لم تلتزم بهذه القرارات الدولية، إلى أن استطاعت الالتفاف عليها بل وإلغائها وحرمان الشعب

الفلسطيني من هذا الحق المقدس بعد أن جرى الالتفاف عليها بل وإلغائها في أوسلو عام 1993، والذي اعتبر قضيتي اللاجئين والنازحين من القضايا المؤجلة مثل قضية القدس وإلغاء الاستيطان، أي أن السلطة الفلسطينة وافقت على اعتبار حق العودة مثل قضيتي القدس والاستيطان أي من القضايا الميؤوس منها والتي تنتظر إجراء عملية جراحية تجميلية للتنازل عنها والتسليم بالقرار الإسرائيلى!!

ولاشك أن اتفاقية أوسلو الأولى، وكذلك الثانية بالإضافة إلى اتفاقية السلام الإسرائيلية، الأردنية جميعها تؤكد بأن قرارات الأمم المتحدة 194و 242 و238 قد جرى الاتفاق عليها وأن هذه الاتفاقيات التي عقدت مع إسرائيل باسم السلام قد ألغت نهائيا حق عودة الفلسطينيين، بل حق العودة لأي فلسطيني يقيم اليوم خارج الضفة الغربية وقطاع غزة ومن أهم بنود الاتفاقيات التي ألغت حق العودة ويحرص جميع الأطراف عدم التطرق إليها، تبدو في اتفاق أوسلو، حيث جرى الاعتراف الفلسطيني بأن الكيان الفلسطيني ليس له معابر مباشرة أو حدود مباشرة مع أي دولة أخرى مثل الأردن ومصر وسوريا ولبنان، بل أن حدود الكيان محصورة في كانتونات تسيطر عليها إسرائيل سيطرة كاملة، وهذا الاعتراف بعدم وجود حدود للكيان مع الخارج استتبعه اعتراف بأن الصلاحيات لدخول أي إنسان إلى الكيان الفلسطيني محصورة في نقاط الحدود، وهي الإسرائيلية وعلى هذا ليس من صلاحية للسلطة الفلسطينية أن تعيد فلسطينا بل ليس من صلاحيتها أن تعطي تأشيرة لمجرد الزيارة إلا بعد موافقة إسرائيل، وطبعا فإن إسرائيل التي كانت ترفض مبدأ حق العودة

فإنها لن تسمح لأي فلسطيني بالعودة إلا وفق شروطها، وهي لم تعط هذا الحق حتى الآن إلا لأجهزة الكيان الفلسطيني والشرطة الفلسطينية الذين تعهدوا بالعمل بموجب اتفاقيات أوسلو على تأييد الاتفاقية مع إسرائيل، والعمل بشتى الوسائل للقضاء على الانتفاضة والمعارضين بما فيهم الحركات الإسلامية.

وأشار إلى الأمر ذاته يبدو جليا في اتفاقية السلام الأردنية التي تضمنت بندا يجبر الأردن على استيعاب جميع الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الأردنية، وهذا البند على خطورته باركته السلطة الفلسطينية، مما يؤكد موافقتها على توطين الفلسطينيين حيث هم يطالبون بحق العودة، وقد لوحظ في الأردن أن عملية إلغاء مظاهر مخيمات اللاجئين قد بدأت فعلا عن طريق قيام أصحاب الأراضي التي أقيمت عليها المخيمات عامي 1948و 1967، بموجب عقود إيجار وخاصة في مخيمات الحسين والوحدات والبقعة وهي أكبر تجمعات للفلسطينيين في الأردن قام أصحابها فجأة ولأول مرة برفع قضايا في المحاكم يطالبون فيها باسترداد أراضيهم، وقد بدأت فعلا محاولات بيع هذه الأراضي للاجئين الذين يقيمون مبانيهم عليها، وبهذا تكون صفة المخيم وصفة اللاجئ قد انتهت وانتهى معها حق العودة، وأهم من كل هذه الاتفاقيات والبنود التي ألغت حق العودة في نصوص اتفاقيات أوسلو والاتفاق الأردني الإسرائيلي فإن استيلاء إسرائيل على 83 بالمائة من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة لم يترك مجالا ولا متسعا لأي فلسطيني يأتي من الخارج، خاصة أن التضييق على المدن

والقرى الفلسطينية التي جرى مصادرة أراضيها جعلها لا تتسع للمقيمين فيها الآن.

وذكر أن السلطة الفلسطينية قبلت في اتفاقات أوسلو الأولى والثانية على انتزاع مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية البالغ مساحتها ستة آلاف كيلو مترا مربع، فمثلا قبلوا الحصول على أربعين كيلو مترا من أراضي أريحا البالغة **750** كيلو مترا، كما قبلوا الحصول على خمسة وخمسين كيلو مترا من قطاع غزة البالغ مساحته ثمانمائة كيلو مترا، وبعد اتفاق أوسلو الأول الذي جرت فيه كل هذه التنازلات التي تبلغ سبعين بالمائة من أراضي الضفة والقطاع قامت إسرائيل بمصادرة آلاف الدونمات من الأراضى، كما قامت بتوسيع المستوطنات القائمة فاضيف حوالي ثلاثة بالمائة من أراضي الضفة والقطاع إلى الأراضي التي استولت عليها إسرائيل بحيث أصبحت نسبة المساحة التي استولتت عليها **73** بالمائة.

بعد اتفاق أوسلو الثاني قامت إسرائيل باقتطاع مساحات شاسعة كبيرة بحجة إقامة طرقات التفافية على كل مدينة وقرية فلسطينية عرض كل طريق ما بين ستين مترا إلى مائة متر في بعض الأحيان، كان الهدف طبعا السطو على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية حتى لا تستطيع في المستقبل إيجاد أماكن لفلسطينيين محتمل عودتهم من الخارج. وهذه الطرقات استولت على عشرة بالمائة من أراضي الضفة والقطاع، وهكذا نجد أنه لم يبق للسلطة الفلسطينية بموجب اتفاقية أوسلو الأولي والثانية غير **17%** بالمائة من أراضيها، وهي غير كافية لإقامة الفلسطينيين الموجودين

حاليا وكذلك غير كافية لاستغلالها كأراضي زراعية لا يمكن أن تكون كافية لحماية الكيان الفلسطيني المرتقب، وتوفير الدخل الوطني له حتى لا يبقى إلى الأبد يمد يده لمساعدات الخارج التي جميعنا يعرف أن لها ثمنا باهظا وهو التفريط بالحقوق الوطنية والكرامة الإنسانية للفلسطينيينن، خاصة أن الأراضي الزراعية الجيدة والتي تتوفر لها لا مياه وهي الكائنة في غور الأردن وافقت السلطة الفلسطينية أن تبقى مع مستوطناتها الخمس والعشرين تابعة إلى إسرائيل.

إن هذه الحقيقة التي تخشى الأطراف الفلسطينية الاعتراف أو البوح بها كما تحرص الجهات الإسرائيلية على سريتها حتى لا تتسبب في ردود فعل عربية وإسلامية علها فهذه الحقيقة هي التي تؤكد أن اتفاقيالت السلام حققت سلاما فعليا للإسرائيليين، أما الفلسطينيون الذين فقدوا حقوقهم الوطنية وحقوقهم في أراضيهم وأملاكهم، التي استولت إسرائيل عليها فإنهم أيضا قد فقدوا حق العودة إلى وطنهم بموجب الشرعية الدولية الجديدة، التي وافقت عليها السلطة الفلسطينية وباركتها كل الأطراف الدولية التي كان يهمها فقط الأمن والسلام لإسرائيل والإسرائيليين، وهو ما وفرته لهم اتفاقيات أوسلو الأولى والثانية وجميع الاتفاقيات السرية الأخرى التي لم يعلن عنها مثل اتفاقية الخليل التي بموجبها اعترفت السلطة الفلسطينية بأن أقدم مساجد المسلمين وهو الحرم الإبراهيمي الشريف ليس مسجدا بل كنيسا لليهود، كما اعترفوا بأن لليهود حقا في مدينة الخليل، وهو الأمر الذي يجري الآن على تهويدها طال الزمن أم قصر.

مسألة معقدة

الباحث العربي جورج فؤاد:

إن مسألة اللاجئين المعقدة والتي تتطلب جهودا ضخمة، وتعد قضية حق عودة فلسطيني الشتات إلى أرض وطنهم من أهم المشكلات، التي تواجه اتفاق أوسلو وترفض إسرائيل حق "اللاجئين" في العودة إلى الأراضي الإسرائيلية مبدئيا أو عمليا، والاعتراف بحق العودة يعني الإقرار بالمسؤولية عن نشوء المشكلة منذ3 عام 13948 ولا يجوز أن يترك أي قرار بشأنها في أيدي الفلسطينيين.

وينطلق موضوع لم شمل العائلات الفلسطينية من إرادة إسرائيلية بحتة، لأن إعادتهم إلى منازلهم غير ممكنة من دون تفويض نسيج المجتمع في إسرائيل بفعل اقتلاع المستوطنين الصهاينة من المننازل والممتلكات التي يستوطنوها، كما أن العودة تهدد الصبغة اليهودية لإسرائيل بالخطر، وفي هذا الإطار جاءت أوسلو لترجئ بحث القضية إلى مايو 1996 لتحقق المطمع الإسرائيلي في تغييب حلم العودة للفلسطينين في الأراضي الخاضعة للحكم الإسرائيلي منذ تأسيس الدولة (مليون ونصف)، فيما تضع إسرائيل شروطا قاسية لعودة لاجئ 1967 (756238 حسب إحصاءات الأمم المتحدة)، مسجلين كمازحين معظمهم يسكن الأردن بعد أن شردوا في حرب 1967.

وأشار إلى أن المشاهد المطروحة عموما لحل قضية اللاجئين تبلورت حول ثلاثة مداخل أساسية، وهى، أولها، المدخل القانوني وجوهره البحث

في تطبيق القرار الشهير **194** لعام **48** الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يعني تحديدا باللاجئين الفلسطينيين ويؤكد حقهم في العودة أو في التعويض للذين لايرغبون في العودة وهو حق ثابت أيضا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي وافقت إسرائيل عام **1966**، وثانيها، المدخل الاقتصادى/ السياسي الذي يتصور في أحد حدوده إمكانية توطين اللاجئين في أماكن شتاتهم ويدعو في رؤية أخيرة إلى تجميعهم في كيان أردني – فلسطيني، أما ثالث المداخل فهو اقتصادي يقول بإمكانية إزاحة القضيية بتحسين مستوي معيشة الفلسطينيين من خلال تعاون دولي – إقليمي بغير بيئة اللجوء الفلسطيني بكاملها، وكانت صيغة مدريد مؤيدة للقرار **194** ولكن جاء اتفاق أوسلو ليسحب البساط من تحت أقدام الطرف الفلسطيني حتى أن الوفد الإسرائيلي رفض النص على القرار صراحة، وطلب حذفها من كلمة أبو مازن الافتتاحية في طابا مؤكدا على قرارات الأمم المتحدةكلها، أما السبب في ذلك فهو أن المادة **12** من إعلان المبادئ تشير إلى أن الطرفين سيوقومان بدعوة حكومتي مصر والأردن للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون مع حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين، وسيتضمن ذلك إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق الأشكال التي يتم خلالها السماح للأشخاص النازحين من الضفة والقطاع عام **1967**، أما لاجئ **1948** فلم يرد ذكرهم سوى في الفقرة الثالثة من المادة الخامسة التي أشارت إلى أنه حين يأتي وقت مفاوضات الحل الدائم سيبدأ البحث في القضايا المتبقية ومنها قضية اللاجئين.

وأكد أنه على مستوى أعم، فإن الموقف الفلسطيني تجاه القضية طغت عليه الاهتمامات الأكبر بالشئون الاقتصادية والحاجة إلى إقامة بنية تحتية قابلة للحياة بهدف تحسين فرص العمل وتخفيف الفقر لدى الجماهير الفلسطينية، ويتضح من المواقف الأمريكية والإسرئيلية أن القرار **194** أصبح بلا روح، ولن يتم تنفيذه وهو موقف ثابت يؤكد بعدم شرعية موضوع اللاجئين وخصوصا لاجئ **1948**، وتستهدف إسرائيل من تشكيل لجنة ثنائية لمعالجة الموضوع تقديم تعويض اللاجئين الفلسطينيين، بشرط تقديم تعويضات مماثلة من العرب ليهود البلاد العربية الذين استوطنو إسرائيل مقابل ممتلكاتهم، ثم إعادة توطين اللاجئين في أماكن شتاتهم من خلال منحهم حقوق الإقامة والجنسية في الدول العربية المجاورة. وقد تسمح اللجنة ولأسباب إنسانية، بعوة عدد قليل منهم وفقا لخطة لم الشمل للعائلات المشتتة، وإذا كان التقدم البطيء بشأن موضوع لم الشمل فإن مستقبل عمل اللجنة لا يبدو طيبا.

وأضاف: أما الأمر الذي يبشر بتلك النتيجة فهو أن الجانب الإسرائيلي يرفض الاعتراف بتقدير عدد النازحين (مليون و**300** ألف فلسطيني) وقدرهم بـ**300** ألف فقط وهم الذين تركوا الضفة والقطاع خلال حرب **1967**، وتحاول إسرائيل استئصال حق عودة فلسطيني الشتات وادعى شيمون بيريز في كتاله (الشرق الأوسط الجديد) الرغبة في تحسين أحوال المخيمات الفلسطينية على نحو ما تسهم فيه إسرائيل بالتعاون مع الدول المعنية بالمفاوضات متعددة الأطراف، ولهذا فمن الضروري إلغاء منظمة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأونروا التي ساهمت

في تخليد القضية وتخلت عن تثبيتهم في الشتات أما شلومو غازيت القريب من دوائر صنع القرار الإسرائيلي، فيرى أن مفاوضات الحل النهائي التي تمهد الطريق للشرق الأوسط القادم تمثل إطارا مناسبا لتعهد الدول العربية باستيعاب اللاجئين ودمجهم كمواطنين عاديين أو على الأقل السماح لهم بالإقامة الممتدة مع نزع صفة اللجوء عنهم، والأهم من ذلك هو نسيان القرا **1994** تماما وتوابعه بإلغاء منظمة الأونروا وفتح ملفات اليهود الذين تركوا الدول العربية والبحث في إمكانيات تعويضهم.

واختتم شهادته قائلا هكذا لا يتوقع أن تصل قضية اللاجئين إلى حل جدي في مفاوضات الحل النهائي لتعنت إسرائيل واستخفافها بالقوانين الدولية والدعم الأمريكي اللا محدود لها.

الفهرس